

جرائم التزيف والتزوير

تزيف العملة وما يرتبط بها من جرائم
تزيف الأختام والدمغات والعلامات
تزوير المحررات
معلقا عليها بأحدث أحكام محكمة النقض

المستشار
عمرو عيسى الفقي
رئيس محكمة

٢٠٠٠

المكتب الفقهي للإصدارات القانونية

0184983



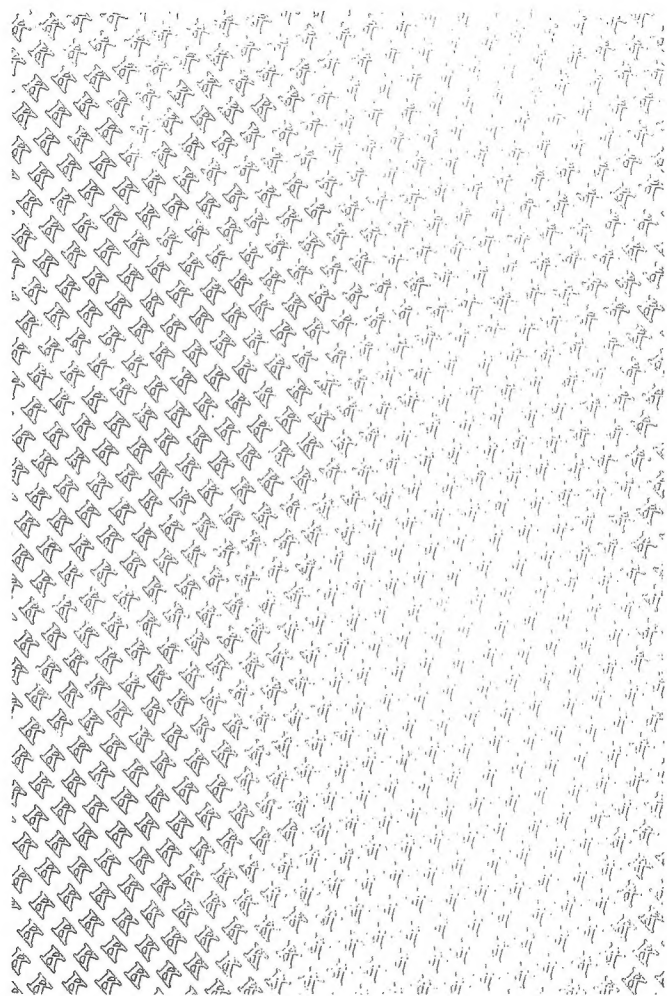
Bibliotheca Alexandrina

الذهبية للتجليد

عبد المنعم الكومي وشركاه

٧ ش مخلوف بالدقي

ت : ٣٦٠٧٩٦٤



جرائم التزيف و التزوير

تزيف العملة وما يرتبط بها من جرائم
تزيف الأختام والدمغات والعلامات
تزوير المحررات
معلقا عليه بأحدث أحكام محكمة النقض

المستشار
عمرو عيسى الفقى
رئيس محكمة

١٩٩٩

المكتب الفنى للإصدارات القانونية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لا يكلف الله نفساً ألاً وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
ربنا لا تؤاخذنا أن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا أصراً كما
حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف
عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولنا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

(سورة البقرة ٢٨٥ - ٢٨٦)

﴿ تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية وطلبه عبادة ومدارسه تسبيح
والبحث عن جهاد وتعليمه من لا يعلمه صدقه. وبذله لأهله
قرنه وهو الأئیس فی الوحدة والصاحب فی خلوه ومنار السبیل
إلى الجنة ﴾

معاذ بن جبل

إهداء

إلى من ألهمتني القدرة على العطاء

إلى والدتي رحمها الله رمز الوفاء

إلى والدي رمز الطهارة والإخلاص

إلى أولادي رمز الصلاح

إلى زوجتي رمز الوفاء والطهارة

إلى المكتب الفني للإصدارات رمز العون

أهدى ثمرة جهدي المتواضع لهم جميعا رمزا ووفاء

القاهرة في ١١/٢٥/١٩٩٨

عمرو عيسى الفقى

رئيس المحكمة

مقدمة

يبدأ القسم الخاص من قانون العقوبات بمعالجة الجرائم المصنفة بالمصلحة العمومية وقد اخترنا من القسم الأول جرائم التزيف والتزوير لتكون موضوعاً لهذا المؤلف وهي طائفة من الجرائم التي وضعها القانون بأنها مضرّة بالمصلحة العمومية ، طائفة يجمع بينها اتحاد في طبيعة الفعل المادي فيها ، وهو الكذب أو تغيير الحقيقة إذا اتخذ شكلاً معيناً ولذا تسمى بالجرائم المخلة بالثقة وهي جرائم خطيرة العقوبة قاسية العقوبة ولكنها كثيرة الوقوع في بلادنا للأسف ، كما تشير إلى ذلك الإحصائيات القضائية وقد عالجها قانوننا في بابين من الكتاب الثاني هما الباب الخامس عشر الذي افردته (للمسكوكات المزيفة والمزورة) والبسبب السادس عشر الذي افردته " للتزوير " إلا أن هذا الباب الأخير يجمع بين نوعين من التزوير لكل منهما مميزاته وخصائصه التي يعرف بها وهما التزوير في الأختام والدمغات والعلامات وما في حكمها وقد وضعه المشرع في مستهل باب التزوير ، ثم التزوير في المحررات لذلك نقضل أن نجعل كل نوع من هذين النوعين موضوعاً لباب مستقل لئلا سيكون بحثنا لهذه الجرائم موزعاً على أبواب أربعة على النحو الآتي : -

- الباب الأول : في تزيف العملة وما يرتبط بها من جرائم
- الباب الثاني: في تزوير المحررات والدمغات والعلامات
- الباب الثالث: في تزوير المحررات

الباب الأول

تزيف العملة
وما يرتبط بها من
جرائم

الباب الأول

تزيف العملة وما يرتبط بها من جرائم

تمهيد

كانت جرائم تزيف العملة معدودة في كثير من الشرائع القديمة من الجرائم الماسة بذات الحاكم أو ولي الأمر، لما فيها إعتداء على سلطانه في ضرب النقود . وهي في الواقع تؤدي إلى أضرار مباشرة كثيرة ، فمن جهة معنوية تؤدي إلى الإخلال بثقة الجمهور في العملة المتداولة ومن جهة مادية تؤدي إلى حرمان الحكومة مما يعود عليها من ربح نتيجة احتكار ضرب العملة يعادل الفرق بين ثمن المعدن الذي ضربت منه والسعر القانوني المحدد للتداول .

ولذا تعددت مظاهر اهتمام المشرع في جميع العصور بمكافحتها وتشريعا الحالي يجعل الواقعة جنائية دائما . وهو يعاقب عليها ولو وقعت خارج حدود البلاد وكان مرتكبها أجنبيا ، مخالفا بذلك مبدأ إقليمية القوانين الجنائية - كما فعلت بالنسبة لعدد قليل من الجرائم التي قدر لها نفس الدرجة من الخطورة (راجع م ٢ فقرة ٢ ع) وهو أخيرا يشجع على التبليغ عنها قبل وقوعها أو حتى بعد وقوعها بشرط تسهيل القبض على باقي المرتكبين فيعفى المبلغ من العقاب كله.

ويثور تساؤل هام حول هذه الجرائم من زاوية هل تعتبر جرائم سياسية أم عادية ؟ وبالتالي هل يجوز فيها تسليم المجرمين من الناحية الدولية أم لا ؟

الرأى الراجح أنها لا تعتبر جرائم سياسية نظرا لأن الباعث إليها قلما يكون سياسيا بل هو فى غالب الأحيان باعث الربح غير المشروع هذا من جانب ومن جانب آخر لأن طبيعة المصلحة المعتدى عليها فى هذه الجرائم مصلحة عادية اقتصادية لا تمت للمصالح السياسى للدولة إلا من زاوية ضعيفة قلما تكون مقصود بالذات ولا ريب أن هذا النظر يدعو الى جواز التسليم فى هذه الجرائم للمرسوم بقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٢ خصوصا وأن هذا المرسوم بقانون اعتُبر الجريمة سياسية حتى كان الباعث سياسيا بصرف النظر عن طبيعة الحق المعتدى عليه فيها وهذا الضابط ينتهى الى وجوب عدم اعتبار هذه الجرائم سياسية لانقضاء الباعث السياسى فى غالبية صورها

وتسليم المجرمين هنا ادعى الى تعزيز التضامن الدولى فى مكافحة هذا النوع الخطير من الأجرام وهو يلتزم أيضا مع اتفاقية تسليم المجرمين التى عقدت بين دول الجامعة العربية من ٩ يونية ١٩٥٣ وصدقت عليها بلادنا فى ٨ مارس ١٩٥٤ ، والتى تعتبر تقنيا مكتوبا لاهم القواعد التى استقر عليها العرف الدولى فى هذا الشأن ومن جانب آخر يراعى أن قاعدة إقليمية القوانين الجنائية تسرى على هذه الجرائم كما تسرى على غيرها ، ولكن استثناء من ذلك نصت الملة ٢ من تشريعنا العقابى على أن أحكام هذا التشريع تسرى على أي جناية تزوير مما نص عليه فى المادة ٢٠٦ منه

(فقرة ب من م ٢) كما تسرى على كل جنائية تقليد أو تزيف أو تزوير عمله ورقية أو معدنية مما نص عليه فى المادة ٢٠٢ ، أو جنائية إدخال تلك العملة الورقية أو المعدنية المقلدة أو المزيفة الى مصر ، أو إخراجها منها أو تزويجها أو حيازتها بقصد التزويج أو التعامل بها ، مما نص عليه فى المادة ٢٠٣ بشرط أن تكون تلك العملة متداولة قانونا فى مصر (فقرة جـ من م ٢ ع)

لذلك فإنه بعد هذا التمهيد يتعين أن نعالج أمر هذه الجرائم فى فصول ثلاثة على النحو الآتى : -

- الفصل الأول : - فى جنايات تزيف العملة .
- الفصل الثانى : - فى الجناح المتصلة بتزيف العملة .
- الفصل الثالث : - فى بيانات حكم الإدانة فى تلك الجرائم

الفصل الأول

جنايات تزيف العملة

يمكننا تعريف تزيف العملة على وجه عام (بأنه كل اصطناع لعملة تقليدا لعملة صحيحة وكل تلاعب فى قيمة عملة صحيحة وكذلك كل تزويج أو إدخال من الخارج لعملة مزيفة ، إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة فى التداول أو الغش والأضرار .

ومن هذا التعريف يتبين أن قيام أية جريمة من جرائم تزيف العملة يتطلب توافر أركان ثلاثة هى : -

- أولا : وقوع فعل مادی من نوع معين .
- ثانيا : وقوع هذا الفعل على عملة صحيحة ، متداولة قانونا أو عرفا فى البلاد قد تكون مصرية فى بعض الصور وأجنبية فى البعض الآخر .
- ثالثا : توافر القصد الجنائى ، وكذلك قصد خاص أى نية محددة

وسنعالج كل ركن من هذه الأركان فى مبحث مستقل .

المبحث الأول : الأفعال المادية

نصت المادة ٢٠٢ ع معلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية متداولة قانونا فى مصر أو الخارج . "

ويعتبر تزيفا انتقاص شئ من معدن العملة أو طلاؤها بجعلها شبيه بعملة أخرى أكثر منها قيمة .

ويعتبر فى حكم العملة الورقية أوراق البنكنوت المانون بإصدارها قانونا " .

كما نصت المادة ٢٠٣ على أنه " يعاقب بالعقوبة المذكورة فى المادة السابقة كل من أدخل بنفسه أو بواسطة غيره فى مصر أو أخرج منها عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة، وكذلك كل من روجها أو حازها بقصد الترويج أو التعامل بها " .

وبين من هاتين المادتين أن الأفعال التى يعاقب عليها القانون ويجعل وقوع أى واحد منها جريمة ستة أفعال وهى التقليد ، وتنقيص العملة ، والتمويه ، والإنخال لى مصر أو الإخراج منها ، والترويج ، والحيازة بقصد الترويج أو التعامل .

أولا : التقليد أو التزييف

التقليد هو اصطناع عملة مزيفة تقليدا لعملة صحيحة أى مشابهة لها فى شكلها ووزنها وحجمها ، سواء أكان

التقليد متقنا أم غير متقن فكل ما يشترط فيه هو أن يكون التقليد كافيا لقبول العملة في التعامل ، حتى ولو كان قبولها نتيجة لعدم التحقق فيها أو التعامل فيها . أما إذا اتعمدت المشابهة بحيث كانت العملة المصطنعة لا تخدع أحدا في حقيقتها فلا تقليد . وتقدير ذلك يدخل في اختصاص قاضي الموضوع

وإذا تحقق التشابه بين العملتين الصحيحة والمقلدة فتقوم الجريمة حتى ولو كانت العملة المقلدة تحتوى على نفس المقدار من المعدن الذي تحويه العملة الصحيحة ، لأنه الفرق بين ثمن المعدن وسعر التداول القانوني للعملة من حق الدولة لا الأفراد . ولا أهمية لوسيلة التقليد - والتقليد جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن التعامل بالعملة المقلدة فهي تتم حتى ولو لم يحصل أى تعامل بها أو شروع فيها .

والشروع في التقليد معاقب عليها طبقا للمبادئ العامة لأنه شروع في جنائية (م ٤٥، ٤٦ ع) ولا يعتبر شروعا مجود شراء الأدوات اللازمة وأعدادها للتقليد بل تعتبر هذه أعمالا تحضيرية وإنما يبدأ الشروع بأعداد هذه الأدوات والبدء فى تشغيلها بالفعل إذ أن الجاني يعتبر حينئذ قد تجاوز مرحلة التحضير إلى مرحلة البدء فى التنفيذ المعاقب عليه

والتزيف بتقليد العملة هو أكثر الصور شيوعا فى العمل وأصعب اكتشافا من صورة الأخرى .

ثانيا: التزوير أو اقتطاع جزء من معدن العملة

كانت المادة ٢٠٢ ع تعبر عن هذه الطريقة بقولها أنها انتقاص شيء من معدن العملة ويكون ذلك مثلا " بأخذ جزء منها بواسطة مجرد أو مقراض أو غير ذلك " من الوسائل التي كانت تنص عليها هذه المادة قبل تعديلها سنة ١٩٥٦ - وقد استغنى النص الجديد عن ذكرها باعتباره تزييدا لا داعى له .

ثالثا : التمثويه أو الطلاء

وهو يكون بطلاء العملة (طلاء يجعلها شبيهة بعملية أخرى أكثر منها قيمة) على حد تعبير المادة ٢٠٢ ومن أمثلته طلاء عملة من البرونز أو النيكل بماء الذهب أو الفضة لإعطائها مظهر العملة الذهبية أو الفضية ، وهى طريقة أكثر شيوعا فى العمل خصوصا فى البيئات الريفية ولا يشترط أن يكون التقليد أو التزييف أو التزوير أو التمثويه..... متقنا وبالتالي فإن عدم بلوغ المتهمين غايتهم من إتقان التزييف لا يجعل هذه الجناية مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد إرادتهم على ارتكابها .

وبالتالى تتوافر بين الجناة جريمة الاتفاق الجنائى على ارتكابها سواء أكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينه أم غير معينه ، أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لها سواء أوقعت الجريمة المقصودة أم لم تقع .

رابعا : الإخلال فى مصر أو الإخراج منها

المفروض فى هذه الجريمة أن يكون تزييف المسكوكات قد حصل فى الخارج وإن كان من المقصور أن

يكون قد حصل في البلاد وصدرت العملة الى الخارج ثم اعيدت اليها بالتالى .

وإدخال العملة المزيفة أو المزورة الى البلاد جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة التزييف . وينبنى على ذلك ما ذكرناه بالنسبة لجريمة الترويح من انه لا يشترط أن يكون مدخل العملة الى البلاد قد اشترك في التزييف أو على علم بمصدر العملة المزيفة بل يكفي فعل الإدخال الى البلاد مع توافر القصد الجنائى وهذا وقد سوى النص الحالى للمادة ٢٠٣ بين إدخال العملة بالنفس أو بواسطة الغير بمعنى أن من يدخل العملة بواسطة الغير فاعلا أصليا فى الجريمة لا مجرد شريك فيها .

كما سوى النص الحالى بين إدخال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة بالنفس أو بواسطة ، وبين إخراجها من مصر إذا توافر القصد الجنائى ويستوى فى جميع الأحوال أن تكون العملة مصرية أو أجنبية، ورقية أم معدنية متى كانت، متداولة فى مصر أو الخارج .

خامسا: الترويح

الترويح هو وضع المسكوكات المزيفة فى التعامل ، وهو الغاية من التزييف وفيه تتركز النية المحددة أو القصد الجنائى الخاص كما سيأتى فيما بعد .

ويتحقق الترويح بانفاق اعمالة المزيفة فى أى سبيل كان كالبيع والشراء أو المصارفة أو الهبة مع العلم بأنها كذلك ، ولو كان قد سبق التعامل بها من قبل . فمن يقبل قطعة نقود

وهو يعلم أنها مزيفة بنية التعامل بها ثم يتعامل بها بالفعل يعد مروجاً لها ، وسيان أن يقع الترويج داخل البلاد أم خارجها .

والشروع في الترويج معاقب عليه طبقاً للمادى العامة لأنه شروع في جنابة . ومن صور الشروع المألوفة فيه ، أن يسلم الجاني العملة الزائفة لمتعامل حسن النية فيكتشف تزيفها . أما مجرد قبول عملة زائفة بنية ترويجها فيعد عملاً تحضيرياً للترويج لا شروعاً فيه .

والترويج جريمة بذاتها ومستقلة عن التزيف . ويترتب على ذلك أنه لا يشترط أن يكون المروج هو نفس المزيف أو شريكاً له ، أو حتى يعرف مصدر العملة المزيفة ، إذ لا أهمية لذلك .

كما يبنى على ذلك أيضاً أنه إذا كان المزيف هو نفس المدخل للعملة إلى البلاد أو شريكاً له بإحدى طرق الاشتراك وجب تطبيق المادة ٢/٣٢ ع واعتبار الجريمتين جريمة واحدة كما هي الحال بالنسبة للترويج .

سادساً : الحيابة بقصد الترويج أو التعامل

حيابة العملة تعتبر بمثابة فعل تحضيرى للترويج ، أو للتعامل فى العملة المزيفة ، أو لإخراجها من البلاد ، ولكن المشرع المصرى أرتأى اعتبارها جريمة قائمة بذاتها ، ذات طابع وقائى أو احترازى فتدخل بالعقاب متى ثبت أن الحيابة كانت بقصد ترويج العملة المزيفة أو التعامل بها .

ويكفى لتوافر الجريمة أية صورة من الحيابة الكاملة أو الناقصة أو المادية ويدخل فيها الإحراز من باب أولى لأن

كل محرز هو فى نفس الوقت حائز ولكن ليس كسل حائز
يصح أن يكون محرزاً .

وبالتالى يعتبر حائزاً المالك غير الحائز، والحائز
لحساب الغير ولو لم يكن مالكا وكل ما يلزم هو أن يكون
الحائز عالما بتزيف العملة وقت حيازته إياها ، وأن يتوافر
لديه قصد الترويج أو التعامل . والحيازة جريمة مستمرة ،
وتخضع بالتالى لقواعد هذا النوع من الجرائم فى شأن سرعان
القوانين الجديدة ، وبدأ تقدم الدعوى ، ومدى قوة الشيء
المقضى والاختصاص بالتحقيق والمحاكمة .

وبطبيعة الحال إن حيازة العملة سلوك قائم بذاته يخضع
للعقاب متى توافر قصد الترويج أو التعامل ، حتى ولو لم يقع
بالفعل أى فعل من أفعال الترويج أو التعامل أو حتى لو
كانت الصلة مقطوعة بين الحائز وبين المروج أو المتعامل
فى هذه العملة أو بينه وبين الشارع فى الترويج أو التعامل .

كما قررت محكمة النقض أنه " لا يلزم أن يكون الجانى
حائزاً بنفسه الأوراق التى يتعامل بها ، إذ يكفى أن تكون
الحيازة لغيره ما دام يعلم هو أن هذه الأوراق مقلدة ، سواء
أكان علمه قبل لم أثناء العرض للتعامل (١) .

(١) نقض ٨ / ١٢ / ١٩٦٤ من ١٥ رقم ١٥٧ من ٧٩٥ .

المبحث الثانى : محل الجريمة

العملة المتداولة

يشترط فى العملة التى تكون محلا لجرائم تقليد أو تزيف أو تزوير العملة أن تكون ورقية أو معدنية متداولة قانونا فى مصر أو فى الخارج . ويعتبر من العملة الورقية أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانونا .

ولا أهمية لنوع العملة من حيث طبيعة الأفعال المعاقب عليها فهى مشتركة بين أصناف العملة المختلفة .

وإنما يلزم على أية حال أن تكون لهذه العملة تداول قانونى أو بالأقل تداول عرفى أو تجارى وذلك على البيان الاتى : —

أولا : التداول القانونى

يكون للعملة تداول قانونى فى البلاد متى كان القانون يلزم المتعامل بقبولها ، فإذا امتنع — ولم تكن مزورة ولا مغشوشة ، عوقب طبقا لنص المادة ٢/٣٨٦ ع والتى ألغيت بموجب القرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٤/١١/١٩٨١ وقد بين القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ النقود المتداولة قانونا فى مصر .

أما المسكوكات الذهبية من بينها فهى قطعة الجنية المصرى ونصف الجنية المصرى وأما المسكوكات الفضية فهى القطع ذات العشرين قرشا ، والعشرة والخمسة القروش والقرشين ، وكذلك القطع الفضية التى كانت متداولة قبل ضروب أصناف العملة آتفة الذكر والمنقوش عليها اسم السلطان تركيا

وقد اعتبرتها المادة ١٧ من القانون مؤقتة التداول الى أن يصدر قرار من وزير المالية بسحبها وأبطال التعامل بها .

وينبغي أن يلاحظ أن الجنية الذهبى الانكليزى أصبح لا تعتبر عملة فى كثير من البلاد بل أنه يعتبر ذات قيمة تجارية ، وبالتالي ممكن أن يدخل تحت اصطلاح (ومشغولات ذهبية) وقد أفقت بهذا الرأى إدارة الفتوى والتشريع بوزارة الخزانة بناء على استفسار مصلحة الدمغ والموازين بخطاب مؤرخ ١٢/١٠/١٩٥٨ - وبالتالي أصبح تقليد هذا الجنية يخضع لأحكام المادة ٢٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، وللقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التتليس والغش التجارى المعدل . وبالتالي إذا ظهر التفتيش على البضائع المعروضة للتداول أن بها جنيهات ذهبية مقلدة ففى هذه الحالة تطبق أحكام القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ على أنها مشغولات ذهبية غير مدموغة تخضع للمادتين ٢٢،٢ من هذا القانون .

وما يصح على الجنية الانكليزى الذهبى يصح فى تقديرنا على كل عملة ذهبية أجنبية يجرى التعامل بها بوصفها مجرد سلطة خاضعة لقانون العرض والطلب وبالتالي بوضعها قيما منقولة لا عملة من العملات.

أما بالنسبة لسائر أصناف العملة الذهبية والفضية والمعدنية المصرية فقد استقر القضاء على أنها كلها عملات متداولة قانونا وأن تقليدها يعتبر تزييفا مما يخضع لأحكام تزييف العملة فى قانون العقوبات حتى ولو كانت تعتبر فى نفس الوقت سلعا

تذكارية خاضعة لقانون العرض والطلب ، وبالتالي كثيرا مما تتجاوز قيمتها الفعلية قيمتها القانونية.

لذا فإنه في رأينا يستحسن (منعاً لأي لبس وتحقيقاً للمصلحة العامة أن يعدل قانون العقوبات بحيث يقرر بنص صريح تجريم أفعال تزيف العملة الذهبية التذكارية أو أن تضاف فقرة جديدة للمادة ٢٠٢ ع على أنه يعتبر في حكم العملة المتداولة قانوناً العملات الذهبية التذكارية وهذا التعديل المرجو ينبغي أن ينصرف إلى العملات الذهبية المصرية وحدها .

ثانياً : التداول العرفي

كان نص المادة ٢٠٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ يسوى بين العملة المتداولة قانوناً وتلك المتداولة عرفاً ولكن بعد التعديل يتحدث النص عن التداول القانوني دون العرفي فلو أخذنا بظاهرة لتصورنا أن الشارع قد قصد تضيق نطاق المادة وقصرها على العملة المتداولة قانوناً وحدها . إلا أنه يراعى في هذا الشأن أن كل ما يستلزمه النص الجديد هو أن تكون العملة (متداولة قانوناً في مصر وفي الخارج) ولم يستلزم أبداً أن تكون عملة مصرية المصدر . ولذا يمكن الآن القول بأن العملة الأجنبية المتداولة في مصر أو في الخارج تتمتع بحماية المادة ٢٠٢ معدلة ما دامت نفس هذه العملة التي لها تداول عرفي في مصر ، ولها في الخارج تداول قانوني في بلادها أو في غيرها من البلاد .

ويرى جالب من الشراح أن المسكوكات المتداولة عرفاً هي تلك التي تعارف الناس على قبولها في معاملاتهم ، وأن كانوا غير ملزمين بذلك وهي إما مسكوكات أجنبية تعارف الناس على

قبولها في معاملاتهم ، وإما مسكوكات كان لها فيما مضى تداول قانوني ولكنه زال عنها بتغيير نظام العملة .

لكن جانبا آخر يرى أن المسكوكات المتداولة عرفا أو تجاريا هي العملة الأجنبية التي تقبل في المعاملات الجارية التي جانب العملة الوطنية فلا يسرى النص على المسكوكات التي كان لها فيما سبق تداول قانوني ، ولكنه زال عنها بتغيير نظام العملة وذلك لأن المسكوكات التي تزول عنها صفة التداول القانوني تزول عنها بالتالي صفة النقود ، ولأن غرض المشرع في هذا الشأن قد وضح من تعليقات الحاقبة على المادة ١٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وهي تقابل المادة ٢٠٢ من القانون الحالي وقد قررت (أن المقصود بالحماية في هذه المادة المسكوكات الذهبية والإنجليزية والفرنسية التي حلت محل المسكوكات المصرية في المعاملات الجارية) وأخذا بهذا الرأي الأخير تصدق حماية المادة ٢٠٢ على أنواع مختلفة من العملة الفضية الأجنبية متداولة عرفا في بعض مناطق الحدود المصرية مثل القنال ورفح والعريش كما تصدق على قطعة النقود الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتيني الموازية للقطعة الفرنسية ذات العشرين فرنكا ، لأن وزير المالية كان قد جعل قبولها اختياريا في المعاملات بقرار صادر في ١٨ أكتوبر ١٩١٨ ولكنه عاد وألغاه في سنة ١٩٢٨ ، ففقدت صفتها تلك وأصبح تزييفها معاقبا عليه بالمادة ٢٠٣ ع لا بالمادة ٢٠٢ ع .

وهناك أصناف من المسكوكات ليس لها تداول قانوني ولا عرفي في البلاد مثل المحاميب والمحاريب والخيريات وما إليها مما كان فيما سلف نقودا متداولة ولكنه أصبح الآن سلفا تستعمل في الزينة فهذه لا يخضع تزييفا لحكم المادة ٢٠٢ ولا ٢٠٣ بل

يخضع لحكم المادة ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بوصف (الواقعة غشا في عيار الشيء من المواد الذهبية أو الفضية) ومن باب أولى لا يخضع لحكم مواد التزييف تقليد النقود ذات القيمة الأثرية الخالصة كالعملة الرومانية أو اليونانية .

المبحث الثالث : القصد الجنائي

جرائم تزيف المسكوكات بمختلف أنواعها جرائم عمدية ، فهي تتطلب ألا توافر القصد الجنائي لدى فاعلها وقصد وضع الشراح الحديثون تعاريف متعددة للقصد العام تختلف في عبارتها وإن اتفقت في فكرتها الأساسية ، وهي انصراف إرادة المجرم إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلب القانون . وذلك مع ملاحظة أن العلم بأركان الجريمة يعد علما بمسألة قانونية ، والدفع بالجهل بالقانون أمر غير مقبول طبقاً للمبادئ العامة إلا في حالات استثنائية نادرة عملاً .

وهذه الجرائم تتطلب علاوة على توافر القصد العام ، توافر قصد جنائي خاص أي نية محددة لدى الجاني ، وهو يختلف في جرائم التزيف أو التقليد أو التزوير أو الانتقاص أو الطلاء عنه في جرائم الإدخال إلى مصر والإخراج منها أو الترويج . ففسي جرائم التزيف بأنواعها (التقليد أو التزوير أو الانتقاص أو الطلاء) يتحدد القصد بنية إدخال العملة المزيفة أو إخراجها أو ترويجها أو التعامل فيها بما يترتب على ذلك من نتائج ضارة فلا جريمة إذا انتفت نية الإدخال أو الإخراج أو الترويج أو التعامل كمن يصطنع عملة مقلدة على سبيل التجربة الفنية أو العلمية .

أما في جرائم الترويج أو الإدخال إلى البلاد أو الإخساراج منها أو التعامل فيتحدد القصد بنسبة الأضرار بالنقطة العمومية في المسكوكات والحصول على ربح غير مشروع . وفي جرائم الحيازة يتحدد القصد الخاص بصريح نص المادة ٢٠٣ بقصد ترويج العملة المقلدة أو المزيفة ... أو القصد التعامل بها وفي النهاية يتحدد القصد الخاص في جميع هذه الأفعال

(بنية غش الحكومة والجمهور والحصول على ربح غير مشروع لنفس الجاني أو لغيره) .

فلا جريمة إذا انتفى علم الجاني بتزييف العملة ، وكذلك إذا انتفى القصد الخاص كمن يرتكب فعل الترويج بقصد اكتشاف مدى تقليد العملة مع نية استردادها ثانية ، أو كمن يدخل العملة الزائفة الى البلاد بنية تسليمها الى السلطات المختصة ، أو للاحتفاظ بها في مجموعة أو متحف أو ما شبه .

و يبين مما تقدم أن الضرر المباشر الذي يحظره القانون ويعاقب عليه في جرائم تزييف المسكوكات ليس عنصرا مستقلا فيها ، بل إنه مندمج في عنصرها المعنوي أو بالانق في القصد الجنائي الخاص المطلوب فيها ، وهو كما ذكرنا نية الأضرار أو إرادة النتائج الضارة التي يضطرها القانون ، ومن ثم وجب أن يكون السبيل الى تقرير وجوده من عنده هو الرجوع الى هذه النية وهو ما عليه الحال كذلك في جرائم تزوير الأختام والدمغات والعلامات أما في جرائم تزوير المحررات فستقابل الضرر كركن موضوعي لا شخصي قائم بذاته ولازم لقيامها بغير أن يكون مندمجا في عنصرها المعنوي وهو ما يجري عليه الرأي في مصر .

ولا عبرة بعد ذلك بما إذا كان مرتكب التزييف أو الترويج أو غيرهما من الأفعال قد حقق ربحا من فعلة أو لم يحقق .

(إثبات القصد

ثبتت أفعال تقليد العملة أو تزييفها أو تزويرها أو انتقاص شيء من معدنها أو إدخالها في مصر أو إخراجها أو حيازتها أو

ترويجها أو التعامل فيها أو الشروع في أى فعل من هذه الأفعال بكل طرق الإثبات . بما فى ذلك البيئة والقرائن طبقاً للقواعد العامة فى الإثبات الجنائى لا يقيد المحكمة فى ذلك أى قيد إلا أن يكون استنتاجها عند الإثبات أو النفى سائغاً مقبولاً .

وفى جرائم الترويج أو الشروع فيه يلزم ثبوت علم المتهم بأنه يتعامل فى عملة مزورة وهذا العلم قد يكون واضحاً إذا كان المروج هو نفس المزور أو على صلة مساهمة معه فى جريمته أما عندما ينتفى هذا الاعتبار فإنه يتعين على حكم ألا دانه أن يثبت توافر هذا العلم الذى هو شرط أساسى لإمكان القول بتوافر القصد الجنائى لدى الحائز ، أو لدى المروج أو التعامل بحسب الأحوال .

أما عن القصد الخاص فى هذه الجرائم فهو مفترض لأن الأصل فىمن يقلد العملة أو يزورها أنه يفعل ذلك بنية ترويجها وفيمن يروجها أو يدخلها الى البلاد أنه يفعل ذلك بنية الغش وتحقيق الربح غير المشروع إلا إذا أقام الدليل على غير ذلك

المبحث الرابع : فى العقاب والإعفاء عنه

العقاب

إذا توافرت أركان الجريمة التى نصت عليها المادة ٢٠٢ معدلة بأن كانت الأفعال هى تقليد العملة المتداولة قانونا فى مصر أو فى الخارج أو تزييفها ، أو تزويرها أو انتقاص شئ من معنيتها ، أو طلائها كانت العقوبة هى الأشغال الشاقة المؤقتة.

وكذلك الشأن أيضا إذا توافرت أركان الجريمة التى نصت عليها المادة ٢٠٣ معدلة بأن كانت الأفعال هى إدخال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة الى البلاد أو إخراجها منها أو الترويج أو الحيازة بقصد الترويج أو التعامل بها .

وطبقا للمادة ٢٠٣ مكررا إذ ترتب على الجرائم المنصوص عليها فى المادتين السابقتين هبوط سعر العملة أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان فى الأسواق الخارجية أو الداخلية جاز الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وهذا الظرف المشدد الجوازى الجديد ابتدعه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ حكمته واضحة من الناحية النظرية ، ولكن يتعثر بصعوبة عملية ضخمة هى تعذر إثبات صلة السببية بين ارتكاب أى فعل من الأفعال الواردة بالمادة ٢٠٢ أو ٢٠٣ لأن هبوط سعر العملة، أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان ، أمر قد يرجع الى اعتبارات متنوعة خاصة بالميزان الحسابى للدولة ، وبالثقة أو عدم الثقة فى شتى الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية ، ولما يمكن القول بأن تقليد

الفصل الأول

الجرائم المتعلقة بأختام الحكومة ودمغاتها وعلاماتها وما إليها

عالجت المادة ٢٠٦ ع أمر تقليد أختام الحكومة ودمغاتها
، وعلاماتها وما إليها ، أو تزويرها أو استعمالها أى إدخالها للبلاد
، نعلم بتقليدها أو تزويرها وجعلت من الواقعة جنائية.

وعالجت المادة ٢٠٧ ع أمر الاستحصال بغير حق على
الأختام الحقيقية للحكومة أو مصالحها واستعمالها استعمالا
مضرا ، وجعلت من الواقعة جنحة .

وجرائم هاتين المادتين تحمى الثقة التى ينبغى أن توضع
في أختام الجهات الحكومية المختلفة ، ودمغاتها ، من ناحية
ما سينها ، وأيضا من ناحية سلامة استخدامها ، وبالتالي صحة
تعبيرها عن تصرفات هذه الجهات الرسمية ، وقراراتها
وسجلاتها المتنوعة ، وجرائم المادة الأولى كلها جنابات أما
جرائم المادة الثانية فكلها جنح .

وسنعالج فيما يلى كل نوع من الجرائم السالفة فى مبحث
مستقل .

المبحث الأول

جنايات تزوير الأختام والدمغات والعلامات الحكومية أو استعمالها مع العلم بتزويرها

نصت المادة ٢٠٦ ع معجلة بالقانون ٣٦١ لسنة ١٩٥٣ ثم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على أنه (يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئاً من الأشياء الاتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره ، وكذا كل من أستعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو بتزويرها وهذه الأشياء هي .

أمر جمهور أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة .

١ - خاتم الدولة أو إمضاء رئيس الجمهورية أو ختمه .

٢ - أختام أو دمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة .

٣ - أوراق مرتبات أو بونات أو سراكبي أو مستندات أخرى صادرة من خزانة الحكومة أو فروعها .

٤ - تمغات الذهب أو الفضة

ويلزم لقيام أية جنائية من الجنايات المشار إليها فى هذه المادة توافر أركان ثلاثة وهى : -

- أولا : وقوع أحد أفعال مادية عينها القانون على سبيل الحصر .
 - ثانيا : وقوع الفعل على شيء من الأشياء التى عدتها المادة .
 - ثالثا : توافر القصد الجنائى العام ، وكذلك قصد خاص .
- وستتناول هذه الأركان بشيء من الإيجاز تباعاً

المطلب الأول

الأفعال المالية

تعاقب المادة ٢٠٦ ع على ارتكاب فعل أو أكثر في أربعة أفعال ، وهى التقليد ، والتزوير ، والاستعمال ، والإدخال السى البلاد المصرية .

أولا : التقليد

هو اصطناع ختم أو دمغة أو علامة مزيفة تقليدا للأشياء الصحيحة أى مشابهة لها فى شكلها ، سواء أكان التقليد متقنا أم غير متقن وكل ما يشترط فيه أن يكون كافيا لخداع الجمهور عن حقيقتها الزائفة ، وقد ينصب التقليد على الختم أو الدمغة أو العلامة أى الأثر الظاهر ، أو الطابع من هذه الأشياء ، أو على نفس الآلة المعدنية أو الخشبية المحدثه لها ، وعلى هذا إجماع الفقه .

ثانيا : التزوير

هو إدخال تغيير بالإضافة أو بالحنف أو التعديل على شيء صحيح فى الأصل ، ويستوى أن يكون متقنا أم غير وقد يقع كالتقليد — على الأثر الظاهر للختم أو الدمغة أو العلامة أو على الآلة المحدثه له ن لتوافر حكمة العقاب فى الحالين وذلك طبقا للرأى الذى هو أولى بالاتباع ولكن من الشراح من يرى على العكس من ذلك أن التزوير فى الغالب لا ينصرف فى هذه المادة إلا الى الأوراق أى الأثر أو الطابع دون آلة الختم وما فى حكمها لأن التزوير لا يسهل وقوعه فى الاختتام ، ولأن المشرع فى بعض المواد الأخرى كالمادة ٢٠٨ اختار لتغيير الحقيقة فى

الأختام طريقة التقليد دون غيرها ، وكلا الحجتين غير مقنعين ، لأن سهولة وقوع التزوير على نفس الآلة المحدث للختم من عدمه اعتبار لا يحول دون القول بالعقاب إذا ما وقع بالفعل ، ولأن المادة ٢٠٨ نطاق غير نطاق المادة ٢٠٦ ، وما دام التقليد قد يقع على الختم أو الآلة المحدث له ، فكذا يجب أن يكون شأن التزوير أيضا ، إذ لا محل للتفريق بين الحالتين بغير مفرق من نص المادة أو من حكمة العقاب .

ثالثا : الاستعمال

الاستعمال الذى يتطلبه القانون هنا غير الترويج أو الوضع فى التعامل الذى يتطلبه فى جرائم المسكوكات المزيفة ، ففى هذا النوع الأخير يلزم لقيام الجريمة قبول الطرف الآخر فى التعامل للعملة المزيفة أما إذا رفض ذلك صارت الواقعة شروعا ، لأن الترويج يتضمن ضرورة انتقال العملة بالفعل من متعامل الى آخر ، أما الجريمة الحالية ، جريمة استعمال ختم أو دمغة أو علامة مقلدة فهى لا تتطلب سوى التمسك بالشئ المقلد والاحتجاج به كما لو كان صحيحا لى تكون الجريمة شاملة ، حتى ولو فطن من قدمت إليه الأشياء ولحقيقتها الزائفة وهذا الوضع سنقابله كذلك فى استعمال المحررات المزورة ، لأن طبيعة الفعل واحدة فى الحالتين .

والاستعمال جريمة مستقلة عن التقليد والتزوير ، ومن ثم لا يشترط أن يكون المستعمل هو نفس المقلد أو المزور أو على صلة به .

رابعاً : الإدخال الى البلاد

يتم الإدخال إذا حصل التقليد أو التزوير خارج البلاد ، أو إذا حصل داخل البلاد ولكن صدرت الأشياء المقلدة أو المزورة الى الخارج ثم أعيدت ثانية ، أما مجرد إخراج هذه الأشياء الى خارج البلاد فلا يكفي لقيام الجريمة .

والإدخال الى البلاد جريمة مستقلة بذورها عن التقليد أو التزوير ، ومن ثم لا يشترط أن يكون المدخل هو نفس المقلد أو المزور أو على صلة به .

المطلب الثانى

محل الجريمة

وضعت المادة ٢٠٦ قائمة مفصلة بالأشياء التى تحميها من التقليد والتزوير ، ويمكن إرجاعها الى أربعة أنواع مختلفة سنوردها تباعا .

النوع الأول : الأوامر الجمهورية والقوانين والمراسيم والقرارات الحكومية

هذه الأشياء لا تثير صعوبة ما فى تحديد ماهيتها ويرجع فى ذلك الى مبادئ القانونين الدستوري والإداري ، ولا أهمية لكونها صدرت صحيحة ، أو مشوبة بعيب يجعلها قابلة للإلغاء أو الأبطال ، وتقليدها أو تزويرها أمر يصعب حصوله عملا لسهولة اكتشافه .

النوع الثانى : الأوراق ذات القيمة

وهي على نوعين ، أوراق صادرة من الحكومة مباشرة كأوراق المرتبات الصادرة من خزانة الحكومة وفروعها ، أو بونات أو سراكي أو سندات أخرى صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها ، ولا تسرى حماية هذه المادة على أوراق النقد المصرية أو الأجنبية التى تحميها المواد من ٢٠٢ الى ٢٠٤ مكرر (ب) .

النوع الثالث : الأختام والدمغات والعلامات المختلفة

وهى تشمل خاتم الدولة الرسمي الذى تبصم بها لقوانين والمراسيم والمعاهدات ويحفظ لدى وزير العدل ، وإمضاء رئيس الدولة وختمه ولو كان لرؤساء سابقين وأختام ودمغات وعلامات الوزارت والمصالح والسلطات الحكومية المختلفة بما فى ذلك الجهات غير المركزية كالمجالس البلدية والمحلية ويدخل فيها أيضا أختام وإمضاءات موظفى الحكومة الخاصة إذا استعملوها فى تحرير الأوراق الرسمية لا فى مباشرة شئونهم الخاصة ويراد بالدمغات والطابع التى توضع أو تلصق على بعض الأوراق الأميرية كالعرائض والطلبات والشهادات.

أما العلامات فيراد بها الإشارات المختلفة التى يستعملها بعض المصالح الحكومية كعلامات إدارة الإنتاج ومصلة المكاييل والموازين وإدارة الجمارك ومصلة السكك الحديدية والقسم البيطري والسلخانات .

وينصرف لفظ الختم والدمغة والعلامات الى الآلات المحدثة للأثر أو الطابع وإلى نفس الأثر أو الطابع .

ويستوى أن يكون الختم أو الدمغة أو العلامة ما زال مستعملا أم بطل استعماله للدول عنه ، أو لإلغاء المصلحة التى كانت تستعمله أو لخروج الموظف صاحب الختم أو الإمضاء من الخدمة ، إذ أن تزوير ختم قديم يمس الثقة الموضوعه فى الأوراق الحكومية كما يمسها ختم جديد .

ونجد أن علامات مصلحة البريد والتلغراف ومصلحة الضرائب وطوابعها فإن هذه الأشياء لا تخرج عن كونها علامات حكومية فيجب أن تخضع لنص المادة ٢٠٦ ع .

إلا أن مصدر الصعوبة هو أن المادة ٢٢٩ ع نصت على عقوبة مخففة وهي الحبس الذي لا تتجاوز مدته ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنية مصري أو بأحد هاتين العقوبتين لمن (صنع أو حمل في الطريق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة البوستة والتلغراف المصرية مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة وكذلك قسائم المجاورة الدولية البريدية ، واستعمال الطوابع المقلدة أو تلك التي سبق استعمالها ، وأيضا استعمال قسائم المجاورة الدولية المقلدة .

ويميل بعض الشراح الى القول بأن للمادة ٢٠٦ نطاقا خاصا غير نطاق المادة ٢٢٩ ع، ذلك أن المادة ٢٠٦ ع تستلزم قصدا جنائيا خاصا هو فيه استعمال الأشياء المقلدة أو المزورة غشا وأضرارا بالحكومة والجمهورية بينما تنطبق المادة ٢٢٩ ع إذا انتفى قصد الغش والإضرار لدى الجاني ، أى لم يتوافر لديه سوى القصد الجنائي العام دون الخاص .

النوع الرابع : تمغات الذهب والفضة

المقصود بها تلك العلامات الدقيقة التي توضع على الذهب والفضة لضمانها ومنع العبث بدرجة نقائها ، والتي يستعملها قلم تمغة الحكومة المصرية والراجح أنها تشمل كذلك التمغات الصادرة من جهات أجنبية والتي أعترف بصحتها قرار صادر

من وزير المالية ، تطبيقا للمادة ٢ من القانون ٢٩ الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٩١٦ والخاص بتمغة المصوغات ، وذلك لأن نص المادة ٢٠٦ عام ، ولأن اعتراف وزير المالية بهذا النوع الأخير من التمغات يضى عليها حكم التمغات المصرية

ويستوى أن تقع الجريمة على آلة التمغ أم على العلامة التي تحدثها وأن تكون التمغة مستعملة حاليا أو أبطل استعمالها ، لتحقيق حكمة العقاب في الحالين ، ويراعى أن اصطناع علامة التمغة زائفة يتضمن بالضرورة اصطناع الآلة المحدث لها أما اصطناع الآلة فلا يتضمن بالضرورة اصطناع العلامة ، ولكن أحد الفعلين يكفي للعقاب .

المطلب الثالث

القصد الجنائي

جرائم المادة ٢٠٦ ع بكافة صورها جنائيات عمدية ، فمنهى تتطلب لقيامها أولا القصد الجنائي العام أى انصراف نية الجنائي إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون وهو يستلزم فى جرمي الاستعمال والإدخال الى البلاد العلم بحقيقة الختم أو الدمغة أو العلامة المزورة أو المقلدة ، فإذا انتفى هذا العلم فلا جريمة ، وبالتالي فلا يكفى هنا مجرد الإهمال فى التحقق من ما هية الختم أو العلامة ، ولو كان فاحشا لا يغتفر .

وتتطلب الجنائيات أيضا توافر قصد خاص يماثل ذلك الذى يجب توافره فى المسكوكات المزيفة ، وهو بالنسبة لجرائم التقليد والتزوير نية استعمال الشيء المقلد أو المزور بما يترتب على ذلك من نتائج ضارة وبالنسبة لجرائم الاستعمال والإدخال الى البلاد هو فيه الغش والأضرار ، أو بعبارة أخرى نية الإضرار بالثقة الموضوعية فى الختم أو الدمغة أو العلامة المقلدة وتحقيق مصلحة غير مشروعة لنفس الجنائي أو لغيره .

ونحيل للقارئ ما سبق أن ذكرناه عند بحث عنصر القصد فى جرائم المسكوكات المزيفة ، فيما يتعلق باتصال الضرر المباشر الذى يعاقب عليه القانون هنا بالعنصر المعنوي وفيما يتعلق بالقصد الجنائي بشطريه ، مع مراعاة أن كل ما يتصل بإثبات الركن المعنوي فى الجرائم المختلفة أمر يدخل فى تقدير محكمة الموضوع ما دام تقديرها سائغا مقبولا .

المطلب الرابع

العقاب والإعفاء منه

العقوبة

هي طبقا للمادة ٢٠٦ ع - الأتغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وتكون المصادرة وجوبية عملا بنص المادة ٢/٣٠ ع . وإذا كان مرتكبى التقليد أو التزوير هو نفس مرتكب الاستعمال أو الإدخال الى البلاد وجب تطبيق المادة ٢/٣٢ ع متى كان وجه الاستعمال الذى حصل هو الأمر الملحوظ عند ارتكب التقليد أو التزوير إذ بذلك تتحقق وحدة الغرض والارتباط الذى لا يقبل التجزئة ، طبقا لنص المادة مع مراعاة أن وحدة الغرض تشير بذاتها الى الارتباط الذى لا يقبل التجزئة حسبما استقر عليه قضاء النقض .

وطبقا للمادة ٢٠٦ مكرر وهي مادة مرت بتطورات فريدة إذا أضيفت بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٣ ثم ألغيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ ثم أعيدت من جديد بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات على الجرائم الواردة فى المادة السابقة إذا كان محلها اختامها أو دمغات أو علامات لإحدى الشركاء المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا ، أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا كانت الاختام أو الدمغات أو العلامات التى وقعت بشأن الجرائم المبينة فى الفقرة السابقة خاصة بمؤسسة أو شركاء أو جمعية أو

منظمة أو منشأة إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

وواضح أن طبيعة الجرائم محل العقاب في المادة ٢٠٦ مكرر هي نفس طبيعتها في المادة ٢٠٦ ، وكل الفارق هو إن العقاب بحسب المادة ٢٠٦ مكرر أخف نوعا من العقاب بحسب المادة ٢٠٦ نظرا لأن الأختام أو الدمغات أو العلامات محل الحماية في المادة ٢٠٦ مكرر ليست الإخاصة بإحدى الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية ، أو النقابات أو المؤسسات ذات النفع العام وإذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم بنصيب ما بأية صفة كانت في مال هذه المؤسسة أو الشركة المساهمة أو الجمعية أو المنظمة أو المنشأة انطبقت الفقرة الثانية من نفس المادة .

الإعفاء من العقاب

نصت المادة ٢١٠ع (الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنها وعرفوها بفاعليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور) .

وهذه المادة تحيل على (الجنايات المذكورة بالمواد السابقة) وقد أدت هذه العبارة الى بعض اللبس ، إذ حصل التساؤل عما إذا كان الإعفاء من العقاب الوارد فيها ينصرف الى جميع جرائم المواد السابقة عليها أى من المادة ٢٠٦ الى المادة ٢٠٩ أم ينصرف الى جناية المادة ٢٠٦ دون غيرها (وبالتالي المادة ٢٠٦ مكرر) ؟

الراجع بأن الإغفاء الذى نصت عليها المادة ٢١٠ ع مقصور على جنايات المادتين ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرر دون غيرهما من الجرائم الأخرى ، وهو ما دفعنا الى تناول هذا الإغفاء فى المبحث الحالى الذى خصصناه لجنايات تزوير الأختام والدمغات والعلامات الحكومية دون غيرها .

أما فيما يتعلق بنطاق الإغفاء من العقوبة الواردة فى المادة ٢١٠ وأحوال وأحكامه فإنه يماثل فى ذلك الإغفاء الواردة فى المادة ٢٠٥ ع فنحيل القارئ على ما سبق بخصوصه ، ومع مراعاة أن نص المادة ٢١٠ جاء خلوا من عبارة (أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة) فيراعى هذا الفرق .

المبحث الثانى

الاستحصال بغير حق على الختام أو الدمغات أو العلامات الحقيقية واستعمالها

نصت المادة ٢٠٧ ع على أنه " يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام أو دمغات أو علامات حقيقية لإحدى المصالح الحكومية أو إحدى جهات الإدارة العمومية أو إحدى الهيئات المبينة فى المادة السابقة واستعمالها استعمالا ضارا بمصلحة عامة أو خاصة " .

ويلزم لقيام الجريمة الموضحة بهذه المادة توافر ثلاثة أركان وهى

أولا : وقوع أفعال مادية معينه هى الاستحصال بغير حق ، منع الاستعمال الضار .

ثانيا : وقوع هذه الأفعال على أختام حقيقة لإحدى المصالح الحكومية أو إحدى الهيئات المبينة فى المادة ٢٠٦ مكرر .

ثالثا : توافر القصد الجنائى العام لدى المتهم ، وكذلك قصد خاص أى نية محددة وسنبحث هذه الأركان تباعا .

المطلب الأول : الفعل المادي

الفعل المادي الذي تعاقب عليها المادة ٢٠٧ ع مكور من عنصرين لابد من اجتماعهما معا نقياس الجريمة ، وهما الاستحصال بغير حق على أختام حكومية ، أو مملوكة لإحدى جهات الإدارة العمومية ، أو لإحدى الهيئات المبينة في المادة ٢٠٦ مكرر ، ثم استعمال هذه الأختام استعمالا ضارا بمصلحة عامة أو خاصة .

والاستحصال بغير حق يقتضي الاستيلاء على هذه الأختام بطريقة غير مشروعة أما إذا كانت في عهدة موظف مختص نفسه وأساء استعمالها فلا يتحقق الفعل "المطلوب" ، وإن جاز أن تنشأ عن ذلك جريمة أخرى .

أما الاستعمال المطلوب فيشترط فيه أن يكون (ضارا بمصلحة عامة أو خاصة) على حد تعبير المادة ٢٠٧ ع ، فخرج بذلك استعمال الختم فيما أعد له .

ويلاحظ أن المادة تستلزم لقيام الجريمة ارتكاب الجاني تفلعين معا ، الاستحصال بغير حق مع الاستعمال الضار ، فلا يكفي ارتكابه لأحدهما لانتطابق النص ، وذلك عكس ما عليه الحال في جرائم تقليد أو تزوير أو استعمال هذه الأختام ، حيث يكفي أي فعل منها بمفرده لقيام الركن المادي للجريمة ، ويترتب على ذلك فيما يتعلق بجنحة المادة ٢٠٧ ع أنه إذا كان المستعمل للختم استعمالا ضارا غير المستحصل بغير حق عليه ، وجب أن توجد رابطة مساهمة جنائية من كل منهما في فعل الآخر .

أما إذا لم تتحقق المساهمة الجنائية في الفعلين معا ، فلا تقوم جنحة هذه المادة الأخيرة إزاء وضوح النص ، وأن كان من الصعب علميا أن يكون فاعل أحدهما مقطوع الصلة بفاعل الآخر ، ولكن يجوز بداهة أن ينشأ عن فعل الاستحصال منفردا جريمة سرقة أو خيانة أمانة مثلا ، وعن فعل الاستعمال منفردا جريمة تزوير في محرر.

المطلب الثاني : محل الجريمة

بحسب المادة ٢٠٧ع بعد تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ينبغي أن يكون محل الجريمة (اختتام أو دمجيات أو علامات حقيقية لإحدى المصالح الحكومية أو إحدى جهات الإدارة العمومية أو إحدى الهيئات المبنية في المادة السابقة) .

والهيئات المبنية في المادة السابقة (٢٠٦ مكرر) هي :
(إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات . . . أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام /) .

يستوي عندئذ أن تساهم الدولة في مالها بنصيب بأية صفة
أم لا تساهم بأي نصيب

وقد حسم النص الجديد كل خلاف في هذا الرأي كان قائما قبل وضعه حيث كان يثار التساؤل عما إذا كان هذا النص يسرى على الاختتام وحدها أم يسرى على سائر الدمجيات والعلامات الحقيقية للجهات المبنية به ؟ فأصبح لا شبهة الآن ، بصريح النص بعد تعديله - في أنه يسرى عليها كلها .

ويراد الأختام نفس الآلات التي تستعمل في الختم أو الدمغ أو إحداث العلامة دون طوايعها وأثارها ، وقد عللت محكمة النقض ذلك قائلة (بأن الاستحصال بغير حق يفيد أن الشيء ليس بحسب أصله في حيازة المستحصل ، وأن هذا المستحصل ليس من حقه أن يكون الشيء في حيازته ، سواء كان الحصول بسرقة أو نصب أو طريق آخر غير مشروع ، وكل هذه المعاني إنما تصح على آلات الأختام والدمغات دون طوايعها وأثارها) .

وتسرى حماية المادة ٢٠٧ ع على الأختام والدمغات والعلامات الخاصة (بإحدى المصالح الحكومية أو إحدى جهات الإدارة العمومية ، أو إحدى الهيئات المبينة في المباداة السابقة (٢٠٦ مكرر) وهو تعبير يخالف في ظاهرة عبارة (إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة) الوارد في المادة ٢٠٦ ع إلا أن الرأي مستقر على أنه يوازيه في مدلوله تماما وقد سبق ببيان الجهات التي يشير إليها .

المطلب الثالث : القصد الجنائي

المادة ٢٠٧ ع جريمة عمدية ، فهي تتطلب أولا توافر القصد الجنائي العام ، أى إرادة ارتكاب الجريمة بأركانها كما يتطلبها مع افتراض العلم بماهيتهما ، وهي تتطلب ثانيا توافر قصد خاص هو فيه الغش أو (الأضرار بمصلحة عامة أو خاصة /) على حد تعبير المادة ، فإذا انتفت هذه النية فلا جريمة كمن يستولى على ختم ليصم ورقة معدة لختمها بمعرفة الموظف المختص توفير الوقت .

العقوبة

هى الحبس ، وتكون المصادرة جوازيه طبقا لنص المادة ١/٣٠ ع وبدون إخلال بحقوق الغير حسن النية ، وهى الجهة صاحبة الآلة المحدثة للختم أو الدمغة أو العلامة .

الفصل الثاني

الجرائم المتعلقة بأختام الجهات غير الحكومية ودمغاتها وعلاماتها

المادة ٢٠٨ ع عالجت أمر تقليد أختام الجهات غير الحكومية ودمغاتها وعلاماتها ، وجعلت من الواقعة جنحة .

كما عالجته المادة ٢٠٩ ع أمر الاستحصال بغير حق على الأختام الحقيقية للجهات غير الرسمية ، وكذلك التمغات والنياشين واستعمالها استعمالا مضرا ، وجعلت الواقعة جنحة أيضا .

وسنناقش كلا من النوعين في مبحث مستقل .

المبحث الأول

تقليد اختتام الجهات غير الحكومية ودمغاتها وعلاماتها واستعمالها مع العلم بتقليدها

نصت المادة ٢٠٨ ع على أنه يعاقب بالحبس كل من قلد
ختما أو دمغة أو علامة لإحدى الجهات أيا كانت أو الشركات
المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من
استعمل شيئا من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

ويلزم لقيام إحدى الجريمتين الواردتين في المادة توافر
أركان ثلاثة وهي : -

أولا : وقوع فعل مادي هو التقليد ، أو استعمال الشيء المقلد .

ثانيا : وقوع الفعل على شيء من الأشياء المبينة في المادة .

ثالثا : توافر القصد الجنائي العام ، وكذلك قصد خاص أي نية
محددة ومنبثقة هذه الأركان تباعا .

المطلب الأول : الأفعال المادية

تستلزم المادة ٢٠٨ وقوع فعل تقليد، أو استعمال للشيء
المقلد: —

أولا : التقليد .

هو اصطناع ختم أو دمغة أو علامة مزيفة تقليدا للأشياء
الصحيحة أى مشابهة لها فى شكلها سواء أكان التقليد متقنا أم
غير متقن ، بل كل ما يشترط فيه أن يكون كافيا لخداع الجمهور
عن حقيقتها الزائفة ، وقد يكون التقليد باصطناع الختم أو الدمغة
أو العلامة أى الآلة المحدثه لهذه الأشياء ، أو الأثر والطابع
الماخوذ منها .

وقد اقتصر المشرع هنا على التقليد ، وأغفل التزوير وهو
كما قدمنا — إدخال تغيير أو تعديل على شيء صحيح فى الأصل
فلا سبيل الى انطباق النص عليه ، وإنما قد يكون ذلك جريمة
تزوير فى علامة تجارية مما نصت عليه النصوص التى تعاقب
على التقليد أو تزوير هذه العلامات .

ثانيا : الاستعمال

للاستعمال هنا نفس المدلول الذى له فى جرائم الاختام
والدمغات والعلامات الحكومية المقلدة ، فهو لا يدل على الترويج
ومن ثم تتم الجريمة بعرض الشيء الذى يحمل الختم أو العلامة
المقلدة والتمسك به باعتباره صحيحا ولو اكتشف المتعامل حقيقته
ولذلك أهمية خاصة هنا حيث الجريمة جنحة ولم ينص المشرع
على عقاب الشروع فيها ، فإذا اعتبر مثل هذا الفعل مجرد
شروع لأقلت الجاني من العقاب .

المطلب الثاني : محل الجريمة

يجب أن تقع الجريمة على ختم أو دغمة أو علامة ،
ويستوى في ذلك الأثر أو الطابع مع الآلة المحدث له .

كما يلزم أن تكون هذه الأشياء مملوكة لجهة غير حكومية
أو على حد تعبير المادة ٢٠٨ (لإحدى الجهات أيا كانت أو
الشركات المأنونه من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية)
فيدخل في هذا التحديد المصارف والشركات بأنواعها والمحلات
التجارية والمؤسسات والجمعيات والمدارس الخاصة ، وكذلك
أختام الحكومات الأجنبية ودغمتها وعلاماتها .

وبالإجمال تسرى حماية هذه المادة على كل ما يخرج عن
ملكية الحكومة المصرية ومصالحها من أختام ونحوها ، وإنما
يشترط ألا يكون الختم مملوكا لفرد من الأفراد ولو كان موظفا
في إحدى الجهات الآتفة الذكر بل يكون الأمر حينئذ تزويرا في
محرم عرفي إذا توافر له أركانه .

وتسرى حماية المادة ٢٠٨ ع على العلامات التجارية أي
ماركات الشركات والمصانع بل يدخل تقليدها في باب الغش
أكثر منه في باب التزوير .

المطلب الثالث : القصد الجنائي

جنحتا المادة ٢٠٨ عمديتان ، فهما تستلزمان توافر القصد الجنائي العام ، وهو يتطلب في جريمة الاستعمال ضرورة العلم بتقليد الختم أو الدمغة أو العلامة المستعملة ، وهو علم لا محل لافتراضه بل لابد من إقامة الدليل عليه ، أما في جريمة التقليد فهو مفترض لا يحتاج برهانا ، وتستلزم هاتان الجريمتان كذلك ضرورة توافر قصد خاص ، وهو في جريمة التقليد نية استعمال الشيء المقلد فيما أعدله بما يترتب على ذلك من أضرار ، وفي جريمة الاستعمال هو نية الغش أو الإضرار بالجهة صاحبة الختم أو الدمغة المقلدة ، أو بإحدى الأفراد .

العقوبة

هي الحبس ، وتكون المصادرة وجوبية تطبيقا لنص المادة ٢/٣٠ ع

المبحث الثاني

الاستحصال بغير حق على الأختام والدمغات والعلامات غير الحكومية واستعمالها

نصت المادة ٢٠٩ع أن (كل من استحصل بغير حق على الأختام أو الدمغات أو النياشين (وتقصد العلامات) الحقيقية المعدة لإحدى الأنواع السالف ذكرها واستعمالها استعمالا مضوا بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالي يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين) . ويلزم لقيام الجريمة الموضحة بهذه المادة اجتماع أركان ثلاث هى : -

أولا : وقوع أفعال مادية هى الاستحصال بغير حق مع الاستعمال الضار .

ثانيا : وقوع هذه الأفعال على أختام حقيقية أو نحوها مملوكة لجهات غير حكومية .

ثالثا : توافر القصد الجنائى العام وكذلك قصد خاص .

وستنلقش هذه الأركان تباعا .

المطلب الأول : الفعل المادى

الفعل المادى الذى تعاقب عليه المادة ٢٠٩ ع مكون من عنصرين لا بد من اجتماعهما معا لقيام الجريمة ، هما الاستحصال بغير حق على أختام أو نحوها غير حكومية ، ثم استعمالها استعمالا ضارا ، وأحدهما لا يكفى منفردا لقيامها - وقد سبق أن عالجتنا ذلك تفصيلا عن بحث المادة ٢٠٧ ع ، فالجنتان متماثلتان تماما فى طبيعتهما وكل الفارق بينهما هو فى نوع الأختام والعلامات التى تقع عليها كل منها - فنحيل للقارئ ما سبق ذكره .

المطلب الثانى : محل الجريمة

محل الجنحة الخاصة بالمادة ٢٠٩ ع (الأختام والدمغات والنياشين) وهذه الكلمة الأخيرة مقصود بها العلامات .

ويراد بالأختام أو الدمغات والعلامات هنا الآلات التى تستعمل فى إحداثها لا الطابع أو الأثر الظاهر ، لأن الاستحصال بغير حق يفيد أن الشيء لم يكن أصلا فى حيازة المستحصل الذى توصل إليه بطريقة غير مشروعة كالسرقة أو النصب وذلك ما يصح على الآلة المستعملة دون طابعها أو أثرها .

كما يلزم أن تكون هذه الآلة مملوكة لجهة غير حكومية . وقد استعملت المادة ٢٠٩ ع فى تحديد هذه الجهات ألفاظا غير تلك التى استعملتها المادة ٢٠٨ ع مثل قولها (مصلحة عمومية) بدلا من عبارة (إحدى الجهات أيا كانت) و (شركة تجارية) بدلا من (أحد البيوت التجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى)

وهي ألفاظ غير مترادفة ، ولكن الراجع جدا أن المشرع لم يقصد بهذه الألفاظ الجديدة تعيين جهات أخرى غير تلك التي أشار إليها في المادة السابقة عليها ، وأن ورودها على هذا النحو كان من قبيل سوء اختيار التعبير فنحيل القارئ الى ما سبق ذكره عن هذه الجهات عند بحث المادة ٢٠٨ ع .

المطلب الثالث : القصد الجنائي

تتطلب المادة ٢٠٩ ع توافر القصد الجنائي العام لأنها جريمة عمدية، كما تتطلب ثانيا توافر قصد خاص هو نية الغش أو الأضرار (بالمصلحة العمومية أو الشركات التجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى) أى بالجهة صاحبة الختم أو التمغة أو العلامة المتحصل عليها بغير حق ، ولم تشير المادة ٢٠٩ ع الى الإضرار (بأحد الناس) .

كما فعلت المادة ٢٠٧ ع ، ولذلك لا تكفى هذه النية هنا ، وإنما يجب أن تنصب على الإضرار بالجهة المالكة آلة الختم أو نحوه دون غيرها .

العقوبة

هى الحبس مدة لا تزيد عن سنتين : وتكون المصادرة جوازيه طبقا لنص المادة ١/٣٠ ع ، وبدون إخلال بحقوق الغير حسن النية وهى الجهة صاحبة آلة الختم أو التمغة أو العلامة .

الفصل الثالث

بيانات حكم الإدانة فى جرائم الأختام و الدمغات والعلامات بأنواعها

أتينا فى مناسبة سابقة على القواعد الأساسية التى تحكم البيانات الواجب ذكرها فى أحكام الإدانة فى الجرائم المختلفة .

وتطبيقا لهذه القواعد يجب أن يستفاد حكم الإدانة فى جرائم الأختام والدمغات والعلامات المزورة توافر الأركان اللازمة لقيامها ، فيتعين أن يبين من الحكم وقوع الفعل أو تلك الأفعال المادية المسندة الى المتهم من تقليد أو تزوير أو استعمال أو إدخال الى البلاد ، ولا يلزم ذكر طريقة التقليد أو التزوير لأنها ليست ركنا فيه ، بينما هى كذلك فى جرائم تزوير المحررات .

وتقدير حصول التقليد أو التزوير مسألة تدخل فى اختصاص محكمة الموضوع نهائيا ، ولذلك حكم بأنه إذا كان الحكم قد أثبت أن واقعة النقد التى عوقب عليها المتهم على استعمالها مزورة وإن كانت رديئة الصنع والتقليد ، فإنه يكون صحيحا ولا يقدح فى صحته كون التقليد ظاهرا ، مادامت المحكمة قدرت أن من شأنه أن يخدع الناس ^(١) ، وبأنه إذا كان الحكم أثبت أن التقليد بشكل يخدع به الجمهور كان هذا كافيا فى بيان ركن التقليد فى الجناية المقترنة طبقا لنص المادة ٢٠٦ دون

(١) نقص ١٩٤٤/٤/٣ قانون العقوبات مذيلا ص ١١٩ .

اقتضاء أى شرط آخر ^(١) . ولكن على أية حال ينبغي أن تبين المحكمة كيفية استنتاج وقوع الفعل ^(٢) .

ويلزم كذلك أن يستفاد من الحكم وقوع الجريمة على شيء من الأشياء التى تحميها المادة المطبقة ، ويلزم بيان هذه الأشياء بيانا كافيا .

فإذا كان الحكم قد وقوع فيه قصور فى بحث مادى مساهمة المتهم فى تقايد الختمين المضبوطين ، وفى تقدير أوجه الشبه بين هذين الختمين المقلدين وبين الأختام الصحيحة لمجرى بلدية... وما إذا كان من شأن هذا التشابه أن يندفع بها لجمهور أم لا ، بصرف النظر عما إذا كان قد اندفع به أحد فعلا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ^(٣) .

أما القصد الجنائى فيقتضى أن يستفاد توافره ، وبالأخص عندما لا يكون ضمنا مفترضا كقصد الاستعمال عند المقلد أو المزور ، وقصد الغش والإضرار عند المستعمل ، بينما أن العلم بتزوير تلك الأشياء عند المستعمل قصد غير مفترض ، ومن ثم وجبت العناية بإيرازه وإيرازا كافيا ومن ذلك ما قرره محكمة النقض من أن الحكم الذى يدين متهمين فى استعمال ورقة مالية مقلدة ، ولا يثبت تقليدها مع علمهم بذلك ، يكون ناقص البيان متعبنا نقضه ^(٤) .

^(١) نقض ١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض من رقم ٢٨٦ من ٤٩٢ .

^(٢) نقض ١٩٢٨/١٢/١٣ الموسوعة جـ ٢ ص ٥٧٩ .

^(٣) نقض ١٩٧٦/٦/٧ طعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٦ ق (غير منشور) .

^(٤) نقض ١٩٢٨/١٢/١٣ .

وانتهاء المحكمة الى ثبوت علم المتهم بتقليد أو تزوير الأختام أو الدمغات أو العلامات أو غيرها من الأشياء المضبوطة دون الالتجاء الى خبير أنتهاء سليم لأن ذلك ليس مسألة فنية بحتة ، بل هو استدلال عقلى من عناصر فنية قطع فيها التقرير ، ولم يجادل الطاعنان فى صحة ما جاء به ولم يطلبوا من المحكمة اتخاذ إجراء ما فى هذا الشأن ^(١).

وإذا توافرت للجريمة أركانها الأساسية فلا يقدح فى الحكم جواز أن تنطبق عليه أحكام قانون جنائى آخر ، فمثلا تطبق المادة ٢٠٦ على تقليد ختم السلخانة لا يقدح فيه انطباق أحكام لائحة الذبح على نفس الجريمة ^(٢)

وتقدير استحقاق الإعفاء الذى نصت عليه المادة ٢٠٥ ع للمبلغ مما لا يجوز إثارة الجدل فيه من جديد أمام محكمة النقض فهو من الأمور الموضوعية التى يفصل فيها نهائيا قاضى الموضوع ^(٣) ، ولا يخضع بالتالى لرقابة النقض إلا فى الحدود العامة التى تراقب هذه المسائل الموضوعية فى الحكم المطعون فيه .

(١) نقض ١٩٧١/١٢/٢٧ أحكم للنقض من ٢٢ رقم ٢٠٢ من ٤٨٢ .

(٢) نقض ١٩١٤/١/١٤ الحقوق من ٣٠ من ٢٦٦ .

(٣) نقض ١٨٩٨/٣/٢٨ المحاكم من ١٧٣٩ و ١٩٣٠/١/٣ رقم ٤٦٥ من ٤٧ ق.

الباب الثالث

تزوير المحررات

الباب الثالث

تزوير المحررات

تمهيد

لجرائم التزوير فى المحررات أهمية خاصة بقدر ما صار للكتابة من دور رئيسي متزايد فى حياة الإنسان وبوصفها الوسيلة الطبيعية لتقرير الحقائق ، فقد أدرك الجميع أن الحق مسجلا على الورق أقوى منه مطويا فى الصدور ، وأن الحقيقة مسطوره بالكتابة أدعى الى الثقة وأبقى على مر العصور ، فيها تضبط علاقات الأفراد فيما بينهم ، والحكومات فيما بينهما ، وبها تتحدد الحقوق والواجبات فيما بين الجميع على السواء ، لذلك نجد أن كلمة التشريعات المختلفة قد انعقدت على مكافحة أى اصطناع للمحررات وأى تحريف فيها ، وإن تباينت الطرائق وأساليب العقاب .

وجرائم التزوير جرائم دقيقة متنوعة تحتاج فى معالجتها الى عناية خاصة بسبب تباين طرائق التزوير وتنوع المحررات ولتشابهها مع أنواع أخرى من جرائم الكذب كالشهادة الزور ، والبلاغ الكاذب ، والنصب ، والغش فى المعاملات ، بل مع أنواع من الكذب وتغيير الحقيقة فى المحررات لا عقاب عليها كالصورىة والتلتيس فى العقود المدنية ، وكذلك لظهور الضرر كعنصر مستقل فيها ، وهو على نفس الدرجة من الوضوح فى جميع الأحوال ، وأخيرا بسبب ما يتميز به عنصرها المعنوى من تركيب وتنوع من جريمة لأخرى .

وسنتناول بحثها فى ستة فصول على النحو الآتى : -

- الفصل الأول : فى أركان تزوير المحررات .
- الفصل الثانى : فى أنواع تزوير المحررات .
- الفصل الثالث : فى قواعد عامة فى تزوير المحررات
- الفصل الرابع : فى استعمال المحررات المزورة .
- الفصل الخامس : فى صور مخففة من جرائم التزوير والاستعمال .
- الفصل السادس : فى بيانات حكم الإدانة فى جرائم التزوير والاستعمال .

الفصل الأول

أركان تزوير المحررات

اقتصر المشرع المصري على بيان طرق التزوير المختلفة وأنواعها ، فلم يضع تعريفاً له يحدد أركانه ولذلك تؤثر غالبية الشراح فى القانون الجنائى تعريفاً لجارسون مقتضاه (أن التزوير هو تغيير الحقيقة فى محرر بإحدى الطرق التى نص عليها القانون ، تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً إذا وقع بقصد الغش) ويبين من هذا التعريف أن قيام التزوير يتطلب تحقق ثلاث أركان : -

الركن الأول : وقوع فعل التزوير ، أى تغيير الحقيقة فى محرر بإحدى الطرق التى نص عليها القانون .

الركن الثانى : أن يكون من شأن هذا التغيير فى الحقيقة أن يحدث ضرراً .

الركن الثالث : أن يتوافر لدى الجانى القصد الجنائى العام ، وكذلك قصد خاص أى نية محددة .

وسنناقش كل ركن من هذه الأركان فى مبحث مستقل .

المبحث الأول : فعل التزوير

يتطلب فعل التزوير وقوع تغيير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون ، وهو ما يمكن تجزيته الى ثلاث عناصر وهي : -

- ١ - تغيير الحقيقة .
- ٢ - في محرر .
- ٣ - بإحدى الطرق التي بينها القانون

وستعالجها تباعا على ثلاث مطالب

المطلب الأول : تغيير الحقيقة

التزوير كذب مكتوب ، والكذب هو تغير الحقيقة أو إحلال أمر غير صحيح محل الصحيح الواقع من الأمور ، فلا يعد تزوير إذا لم يحدث ذلك .

كذلك لا تزوير إذا حصل التغيير بالفعل والكي من صاحب الحق في إحداثه ، كمن يحرر سنداً بالمديونية ثم يغير محتوياته قبل تسليمه لادائنه ، أو كموظف يخطئ خطأ مادياً في تحرير ورقة ثم يصححه وفقاً للقانون ، أو يثبت بيانات معينة ، ثم يغير فيها بناء على طلب صاحب الشأن وقبل أن تكتسب صفتها الرسمية ، أو كمتعاقدين يحررا عقداً أو مخالصة ثم يغيران فيه أو فيها بالاتفاق أو التراضي سواء قبل التوقيع أم بعده ، ولذلك قضى بأنه لا جريمة في تغيير تاريخ الجلسة المحددة لنظر

الدعوى قام به كاتب الجلسة على عريضتها بناء على طلب صاحب الشأن وقبل إعلانها .

كما قضى أيضا بأن التزوير أيا كان نوعه يقوم على إسناد أمر لم يقع ممن أسند إليه ، فى محرر معد لإثباته بإحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون ، بشرط أن يكون الإسناد قد ترتب عليه ضرر أو يتحمل أن يترتب عليه ، أما إذا انتفى الإسناد الكاذب فى المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير ، وبالتالي قضى بانهدام التزوير متى كان مضمون المحرر مطابقا لإرادة من نسب إليه معبرا عن مشيئته ولو لم يقع عليه ^(١).

ومما يتصل بهذا البحث تغيير الحقيقة فى الإقرارات الفردية ، وعندما يتخذ شكل الصورية فى العقود.

الإقرارات الفردية

إذا حصل تغييرا لحقيقة فى إقرار فردى أى فى تصريح مكتوب صادر من شخص معين ومتعلق بأمر خاص به دون غيره فلا تزوير ، لأن الإقرار بأمر شخص لا يكسب المقر حقا ولا ينشئ له سنداً ، ويمكن التحرى عن صحته ، ومن ذلك إقرارات الأفراد عن دخولهم وأرباحهم لمصلحة الضرائب ، والتجار المسافرين عن بضائعهم وأمتعتهم لمصلحة الجمارك والمتقاضين عن قيمة دعاوهم لأقلام الكتاب ، وقد رسم القانون طرقا معينة لتحرى صحة هذه الإقرارات وكشف ما يشوبها من غش لن وجد .

(١) نقض ١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض من ٢٠ رقم ٢٢ من ١١٢٢.

ومن هذه الإقرارات التي لا عقاب على الكذب فيها أقوال الخصوم التي يبدونها تأييدا لدعواهم في المنكرات والمرافعات الشفوية وأثناء استجوابهم ومنها كذلك أقوال المتهمين دفاعا عن أنفسهم في التحقيقات والدعاوى الجنائية ، وفي الحالين للقاضي تقدير هذه الادعاءات. واعتماد ما يراه صحيحا منها واستبعاد ما يراه كذلك .

أما إذا تعلق الإقرار بأمر خاص بغير المقر ، وكان مركز المقر فيه كمركز الشاهد ، أو كان من شأن الإقرار أن يرتب على المقر أو على غيره من الناس حقوقا أو التزامات وجب على العكس مما تقدم - القول بالعقاب - ولذلك فإنه إذا حرر المدين سندا بالدين على نفسه وغير الحقيقة بإنقاص قيمة الدين فلا جريمة - أما إذا حرر شخص آخر سندا بتوكيل من المدين وعلى لسانه ثم دفع به إليه فوق عليه بغير أن يلاحظ اختلاف القيمة الواردة عن القيمة الحقيقية فإن الموضع يتغير ويكون السند حينئذ إقرارا متعلقا بغير شخص المقر ومن ثم يدخل في دائرة التزوير المعاقب عليه ، ولذلك أيضا فإنه يعتبر تزويرا تغيير الحقيقة في دفاتر المواليد والوفيات ، وشهادات الزواج والطلاق فيما يتعلق بالبيانات التي أعدت هذه المحررات لإثباتها فيها .

ومجرد انتحال اسم الغير أو شخصيته في إقرار فردي يعد تزويرا ، لأنه يؤدي إلى إسناد أمور أو أقوال أو صفات أو تصرفات غير صحيحة إلى صاحب الاسم أو الشخصية المنتحلة.

وقصارى القول إذن أن تغيير الحقيقة في إقرار فردي لا يكفي لتكوين التزوير إذا لم تجتمع فيه باقى الأركان الأخرى له

وأخصها ركن الضرر ، ويكفى لذلك متى انعقدت له هذه الأركان .

الصورية في العقود

يمكن التمييز بين نوعين من الصورية : مطلقة ونسبية .
والمطلقة . هي تلك التي تتطوى على اصطناع عقد صوري أو وهمي برمته ، كاصطناع مدين لعقد بيع وهمي بالاتفاق مع آخر تهريبا لأمواله من الدائنين ، أو كاصطناع مدع عقد إيجار للاستناد إليه في دعوى من الدعاوى وضع اليد واسترداد المنقولات أو لتوقيع حجز صوري به .

وفي جميع هذه الصور المفروض أن هناك تواطؤا بين المتعاقدين ، مظهره وجود ورقة ضد بينهما تبطل آثار العقد الصوري وتحول دون نفاذه والصورية النسبية هي التي تتطوى على مجرد تواطؤ الطرفين على تغيير الحقيقة في بيان أو أكثر من بيانات عقد نافذ ، أو يراد له النفاذ تحقيقا لمصلحة ما .

ومن هذا النوع الثاني تواطؤ الطرفين على تغيير الثمن المتفق عليه بالزيادة درءا للشبهة أو بالنقص تخفيضا لرسوم نقل الملكية ، أو كاستتار المشتري الفعلي بحق متنازع عليه وراء مشتري صوري لأنه ممنوع من الشراء بحكم القانون ، أو كتغيير التاريخ في البيع دفعا لاحتمال الطعن فيه بأنه بيع المريض مرض الموت ، أو كجعل الهبة مستورة في عقد بيع أو قسمة تهريبا من تحرير عقد رسمي ، فما حكم تغيير الحقيقة على هذا النحو أو ما يشبهه ؟ - نقول أنه من وجهة نظر القانون المدني يكون موطن الصورية هو في إثبات صورية العقد ، وإنه ما لم تثبت الصورية فالعقد شريعة المتعاقدين .

بل أن القانون المدني يبيح الصورية في بعض الأحيان ،
فمثلا يعترف بصحة الهبة المستورة في عقد بيع ، ولو لم تتم في
شكل العقد الرسمي الذي يتطلبه فسي الهبة (م ١/٤٨٨ من
القانون المدني) - كما قد يصحح العقد بوصفه الحقيقي المستور
في حدود معينة ، كالبيع الذي يستر وصية عندما يصححه في
حدود ثلث التركة فقط ويبطله فيما زاد عن ذلك .

أما من جهة القانون الجنائي فقد ثار تساؤل عما إذا كانت
الصورية في العقود يصح أن تعتبر تزويرا يجعل واقعة مزورة
في صورة واقعة صحيحة وهي إحدى طرق التزوير المعنوي ،
وقد تضاربت الآراء - إلا أنه يمكن القول طبقا للرأي الراجح
المعمول به أن الصورية بصفة عامة تخرج عن نطاق التزوير
المعاقب عليه ما لم ينص القانون صراحة على غير ذلك ، مثل
المادة ١٣٦ من القانون التجاري التي تنص على أن (تقديم
التواريخ في التحاويل ممنوع وإن حصل بعد تزويرا) .

وخروج التزوير بصفة عامة عن دائرة التزوير الجنائي
أمر يرتكز على أسانيد متعددة يمكن إجمالها في أربعة وهي : -

أولا : لأنه إذا كان الغرض الذي أراد المتعاقدان تحقيقه
مشروعا كجعل عقد القسمة أو الصلح أو الهبة بيع تيسيرا
للإجراءات أو تنظيلا لبعض العقوبات القانونية ، وضح
أساس انتفاء الجريمة وهو انتفاء الضرر بالغير وهذه
الصور لا تثير من حيث مشروعيتها شكاً لدى الشراح .

ثانيا : لأنه إذا ترتب على العقد الصوري ضرر للغير ، فإن
للمضروب أن يبطل مفعوله ويثبت صوريته بكافة
الطرق طبقا للقواعد العامة في الإثبات المدني .

ثالثا : إذا عجز المضرور عن إثبات صورية العقد أو نكل عن الإثبات فلحقه ضرر ، فإن ذلك يكون بطريق غير مباشر ، أما التصرف نفسه مقصورا على حقوق المتعاقدين دون غيرهم ، ولم ينطو بالتالى على نسبة أمرا أو صفة أو حالة غير صحيحة الى الغير المضرور .

رابعا : لأن التزوير يجب أن يقع بطرق معينة كما سيلي ، وهذه الطرق إما مادية وإما معنوية أما فى الصورية فلا يحصل تغيير مادي فى العقد أى يترك أثرا ظاهرا تتركه العين ، ولا تغيير معنى لأن البيانات الصورية هى بالفعل البيانات التى اتفق المتعاقدون على إثباتها فيه وهى من قبيل الإقرارات الفردية التى تتعلق بأمور خاصة بمن صدرت عنهم ولا تتعلق بغيرهم ومهما انطوت عليه من كذب أو من غش مننى ، ويستوى فى ذلك أن يكون العقد عرفيا أم رسميا ، ومسجلا أم لم يتم تسجيله والصورية التى لا تعد تزويرا هى تغيير الحقيقة فى البيانات التى يتضمنها العقد وقت تحريره أما إذا أحدث المتعاقدان تغييرات مادية فى العقد ، بعد تمامها وبعد تعلق حق الغير به ، فإن فعلهم يعد تزويرا جنائيا بشرط تحقق ركن الضرر المحقق أو المحتمل .

ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض من أن التغيير الواقع فى عقد البيع بعد ثبوت تاريخه رسميا ، بتغيير الأرض وحدودها ، لمحو الجوار وحرمان الجار الشفيع من حقه فى

الشفعة يعد تزويرا معاقبا عليه لا مجرد غش مدنى ، لأن العقد بعد ثبوت تاريخه يصبح حجة على الشفيع (١) .

ومن أن تغيير الثمن فى عقد بيع بعد ثبوت تاريخه إضرارا بالخزانة العامة يعد كذلك تزويرا (٢) .

ويعد كذلك تزويرا من باب أولى إذا صدر تغيير الحقيقة من أحد المتعاقدين فقط دون رضا الآخر ، ولذا حكم بأنه يعد تزويرا ما عدا إليه مشتر حرر صورة طبق الأصل من عقد بيع حقيقى وخفض الثمن الوارد به ثم وضع إمضاءات مزورة للبائع والشهود بقصد تخفيض رسوم التسجيل ، لاحتفال حصول ضرر للبائع المسند إليه العقد (٣) .

(١) نقض ١٩٠٣/٥/٩ مج ٤ ص ٧٠٤ .

(٢) نقض ١٩٣٨/١٢/٥ للقواعد القانونية جـ ٤ رقم ٢٩٦ ص ٣٨٢ .

(٣) نقض ١٩٢٦/٢/١ رقم ٣٤٧ ص ٤٣ ق .

المطلب الثاني : المحررات

يشترط أن يقع تغيير الحقيقة في محرر سواء أكان موجودا من مبدأ الأمر ، أم أنشئ خصيصا لذلك ، أما تغيير الحقيقة بالقول أو الفعل أو بالإشارة فلا يعد تزويرا ، وأن جاز أن يعد مثلا شهادة زورا أو نصبا أو بلاغا كاذبا إذا توافرت له أركانها الأخرى كذلك لا يعد تزويرا في محرر تغيير الحقيقة في علامة أو ماركة أو آلة حاسبة أو عداد مياه أو نور .

وسيان بعد ذلك أن يكون المحرر مكتوبا باليد أم مطبوعا بعضه أو كله وأن يكون مكتوبا بخط المزور أم بخط غيره ، وأن يكون على ورق أو قماش أو جلد ، وبصرف النظر عن اللغة التي كتب بها .

ولا أهمية لنوع المحرر ، فالتزوير قد يقع على عقد أو على سند أو مخالصة أو خطاب أو برقية أو حكم أو تذكرة قطار أو سهم أو ورقة يانصيب أو دفتر تجارى أو شهادة طبية أو فاتورة حساب . . . الخ .

وينبغي أن يقع تغيير الحقيقة في كتابه المحرر أى فى عبارته أو فيما عليه من تأشيرات وعلامات مختلفة أما التغير فيما عدا ذلك فلا يعد تزويرا .

المطلب الثالث : طرق التزوير

يشترط أن يقع التزوير بطرق معينة ذكرها القانون على سبيل الحصر وهذه الطرق نوعان فهي أما مادية وأما معنوية ، والتزوير المادى هو تغيير الحقيقة بطريقة مادية أى أنها تترك أثرا فى المحرر تدركه العين ، عين الإنسان العادي أو الفنى المختص ، أما التزوير المعنوى فهو تغيير الحقيقة بطريقة غير مادية ، أى أنها لا تترك أثرا فى المحرر تدركه العين ، ولذلك كان التزوير المادى أسير إثباتات من التزوير المعنوى ، وبينما يقع التزوير المادى حال إنشاء المحرر أو بعد إنشائه ، إذ التزوير المعنوى لا يقع إلا حال إنشائه فحسب .

وستناقش كل نوع منهما فى فرع مستقل

الفرع الأول : التزوير المادى

تحدثت المادة ٢١١ ع عند الكلام فى تزوير المحررات الرسمية عن طرق التزوير المادى فقالت أنه يقع (سواء بوضع إمضاءات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الإمضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة) .

وقد أحالت المادة ٢١٥ ع الخاصة بالمحررات العرفية على المادة ٢١١ فيما يتعلق بطرق التزوير .

وطرق التزوير المشار إليها فى المادة ٢١١ ع هذه ثلاث هى : -

- أولاً : وضع إمضاءات أو أختام مزورة .
ثانياً : تغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات أو زيادة كلمات .
ثالثاً : وضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة .

ويضاف الى هذه الطرق طريقة التزوير المادى الواردة فى المادة ٢٠٦ ع وهى التقليد .

ثم طريقة التزوير المادى الواردة فى المادة ٢١٧ ع وهى الاصطناع ، وإجماع الرأى على أن أحكام المادتين الأخيرتين تعتبر مكملة لأحكام المادة ٢١١ (١) - وعلى ذلك تكون طررك التزوير المادى خمسا سنناقشها تباعا فيما يلى : -

أولاً : وضع إمضاءات أو أختام مزورة
تقتضى هذه الطريقة أن يوقع المزور على محرر بإمضاءه هو ، سواء أكانت تلك الإمضاء لشخص معلوم أم مجهول ، موجود أم لا وجود له ، وسواء أكانت مقلدة أم لا تقليد فيه ، وسواء أكان التقليد متقنا أم غير متقن ، ويستوى كذلك أن تستند الإمضاء المزور الى موظف عمومى أم غير موظف ، وأن يوقع المزور على المحرر بوصفة طرفا فيه أم مجرد شاهد ، فالعبرة كلها أن يكون قصد الجانى الإيهام بأن ذلك المحرر الصادر من الشخص للمزور عليه الإمضاء .

(١) هذا السند الفقهى يبدو ضعيفا فى رأينا ، لأن عدم النص على التقليد والاصطناع صراحة فى نص المادة ٢١١ ع نقض يجب بالمشرع تركه

ولا يعد تزويراً توقيع شخص باسم أو بلقب عرف به إلا إذا حصل ذلك بقصد الإيهام بصور المحرر من شخص آخر غيره .

وقد جعلت المادة ٢١١ للأختام قوة الإمضاءات فتسرى عليها الأحكام السابقة ويعد تزويراً الختم التوقيع بختم صحيح ولكن بغير علم صاحبة .

كما جعلت المادة ٢٢٥ بصمة الإصبع (كالإمضاء في تطبيق أحكام هذا الباب) وقد أضيفت هذه المادة في التقنين العقابي الصادر في ١٩٣٧ وكانت الأحكام قبل هذا التاريخ مترددة في القول بذلك .

ثانياً : تغيير المحررات أو الإمضاءات أو زيادة كلمات
تتصرف هذه الطريقة الى عمل التغييرات المادية التي يمكن أن تتناول محرراً ، سواء بالتعديل أم الحذف أم بالإضافة ، وتدخل في الإضافة زيادة الكلمات الواردة في المادة .

ويشترط أن يقع التغيير بالحذف أو بالإضافة أو التعديل ، بعد إتمام المحرر ، أما للتغيير الحاصل أثناء التحرير فهو تزوير معنوي لا مادي ، ويشترط كذلك أن يقع التغيير بغير علم نوى الشأن ولا موافقتهم وإلا فلا تزوير ، كاتفاق المتعاقدين على زيادة عبارات في عقد عرفي أو على حذف شيء منها ولو بعد تحويده والتوقيع عليه منهما .

وقد قضى بأنه يعد تزويراً بطريق التغيرير أو زيادة الكلمات
تغيير تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى فى ورقة تكليف
بالحضور^(١). وتغيير اسم محطة الوصول فى بوليصة نقل
بضائع^(٢). وزيادة قيمة المبلغ المثبت فى إيصال بعد تحريره^(٣)
وإضافة عبارة على تنازل عن شكوى لحصول الصلح تفيد
(استلام المبلغ جميعه)^(٤).

وفى جميع الأحوال لا يشترط فى التزوير المعاقب عليه أن
يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه دراية خاصة ، بل يستوى
فى توفر صفة الجريمة فى التزوير أن يكون التزوير واضحاً لا
يستلزم جهداً فى كشفه ، أم أن يكون متقناً ما دام أن تغير الحقيقة
فى كلا الحالين يجوز أن يندفع به بعض الناس والقضاء مستقر
على ذلك ويعتبر تزويراً بالتغيير قطع أو تمزيق جزء من
المحرر ، ما دام يؤدي ذلك الى إحداث التغيير المقصود فى
عباراته ومضمونه ، ومن ذلك ما قضى به من أن يعد تزويراً
بهذه الطريقة إعدام جزء من عقد شركة يتضمن مخالصة متعلقة
به .

ويلاحظ بهذه المناسبة أن المادة ٣٦٥ ع ، وهى واردة فى
باب التخريب والتعيب والإتلاف ، تعاقب كذلك (كل من أحرق
أو أتلف عمداً بأى طريقة كانت شيئاً من الدفاتر أو المضابط
الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الأميرية أو
الكيميالات أو الأوراق التجارية أو الصيرافة أو غير ذلك من

(١) نقض ١٩٠٨/٢/٢٩ مج ٩ رقم ٥٧ .

(٢) نقض ١٩٢٨/١١/٢٩ للمحكمة رقم ٢٧٨ ص ٤٩٠ .

(٣) استئناف مصر فى ١٨٩٧/١/٢٤ للقضاء ص ١٥٠ .

(٤) نقض ١٩٣٣/٥/١٥ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١١٨ ص ١٨٧ .

المسندات التي يتسبب عن إتلافها ضرراً للغير) وعقوبتها الحبس والغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى أو إعدامها .

وقد اختلف الشراح فى تحديد أحوال تمزيق المحرر التى تعد تزويراً بالتغيير فيه (م ٢١١) . وبين الأحوال التى تعد إتلافاً أو حريقاً (م ٣٦٥ ع) والرأى الراجح المعمول به ، فى الفعل بين نطاق تطبيق كل من الامنتين يقتضى الرجوع الى مقدار صلاحية الجزء الباقي من المحرر للاحتجاج به ، فإن عمد الجانى الى إعدام جزء من المحرر فقط للاحتجاج بباقيه ، وقد تغير بهذا الإعدام الجزئى مضمونه ومعناه ، فالواقعة تعد تزويراً .

أما إذا عمد الى إعدامه برمته أو بشكل يحول دون إمكان الاحتجاج به عليه فإن الواقعة تعد إتلافاً ، وذلك لأن قصد الجانى من التزوير هو استعمال المحرر المزور فيما أعطله ، أما قصده من الإتلاف فهو على العكس من ذلك منع استعمال هذا المحرر بما ينطوى عليه من دليل أو التزام أو قيد يضار به وقد حكمت المحاكم بأنه يعتبر إتلافاً للمستند تمزيقه ، وأيضاً الشطب على عباراته بحيث تتعذر قراءتها .

وللتفرقة بين التزوير فى السند (م ٢١١) وبين إتلافه أو إحراقه (٣٦٥) أهمية كبرى فى العقاب ، فبينما التزوير قد يكون جنائية أو جنحة بحسب نوع المحرر وهل هو رسمى أو عرفى إذ بالإتلاف يكون جنحة دائماً مهما كان نوع المحرر الثالث .

ويقابل تمزيق المحرر جمع أجزاء محرر ممزق ولصقها من جديد للاحتجاج به ، بعد إذ يكون صاحبه قد أعدمه بهذه

الطريقة ، كخطاب فيه أمر هام يمزقه المرسل إليه بعد قراءته ثم يجمعه آخر ويلصقه والراجح أن هذا الفعل لا يعد تزويرا بالاصطناع ولكن إذا استعمله الجاني بالفعل يمكن عده نصبا باستعمال طرق احتيالية للإيهام بواقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة .

ثالثا : وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة

المقصود بهذه الطريقة أن يثبت فى المحرر حضور شخص أو أشخاص أثناء تحريره ، حالة كونهم غائبين لم يحضروا ، فإن احتاج تأييد واقعة الحضور الكاذبة الى وضع إمضاء أو ختم مزور للشخص الغائب ، فإن هذه الطريقة تتدخل مع الطريقة الأولى للتزوير المادى وهى وضع إمضاءات أو أختام مزورة ، أما إذا أثبتت واقعة الحضور الكاذبة فى المحرر بعد الانتهاء من تحريره ، فإن ذلك يتدخل مع الطريقة الثانية أنفة الذكر وهى التزوير بتغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات أو زيادة الكلمات ، إنما الأمر الجديد الذى تعنيه الطريقة الحالية هو التزوير بانتحال شخصية لغير أو اسمه أثناء كتابة المحور ، ولو لم يقتضى ذلك وضع إمضاء أو ختم مزور له ، وهو أحق بأن يبحث مع التزوير المعنوى لا المادى لأنه يقع أثناء كتابة المحرر ، ولا يترك أثرا تدركه العين ، ولأنه يتضمن جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، وهى إحدى طرق التزوير المعنوى .

رابعا : التقليد

هو وضع كتابة فى محرر تشبهه كتابة شخص ما فى محرر للإيهام بأنها صادرة منه ، أيا كان مدى إتقانه ، بل يكفى أن يكون فى طريقة التحرير ما يحمل على الاعتقاد بصدر

الكتابة من الشخص المسندة إليه كذباً ، ولا يشترط إذا كانت الإمضاء لشخص حقيقى أن يقلد المزور عليه ، بل يكفى وضع الاسم المزور عليه .

وكثيراً ما يقع التقليد فى الإمضاء ، حينئذ يتداخل مع التزوير بطريقة وضع إمضاءات أو أختام مزورة ، كما يتداخل مع طريقة التغيير وزيادة الكلمات ، بل مع انتحال الشخصية أو مع الاصطناع ، فكلها طرائق مستقل بعضها عن بعض وكل منها كان بمفرده لقيام الجريمة ، وأن كانت تتداخل فيها بينها فى العمل الكثير .

خامساً: الاصطناع

هو إنشاء محرر مزور ونسبته الى غير محرره ، دون ضرورة تعمد تقليد محرر بالذات أو خط إنسان معين والأصل ألا تكون للمحررات قيمة ألا إذا حملت توقيعاً من صاحب الشأن ومن ثم يقتزن الاصطناع فى الغالب بوضع إمضاءات أو أختام مزورة إلا أن من المتصور وقوعه منفرداً كاصطناع تذكرة قطار أو يانصيب ، وكذلك إذا كان يصلح مبدأ ثبوت بالكتابة لأن ركن الضرر يكون حينئذ متوافراً وقد يقع الاصطناع على محرر رسمى كاصطناع عريضتى دعوى استرداد بما تحملانه من تأثيرات خاصة بإعلان وتقدير الرسوم ومن ثم أسسم محضر مختلف ، وشهادة ميلاد وصورة حكم وإعلان شهود وشهادة إدارية منسوبة الى عمدة بوفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديهما للتنفيذ .

كما قد يقع على محرر عرقى كاصطناع سند مثبت لاتعهد أو التزام وكشف حساب مسند الى المجنى عليه ومثبت لدين صحيحاً ، والحصول على بطاقة زيادة لخصم فى الدعوى ، ثم

وضع عبارة عليها تفيد وعداً بدفع مبلغ معين للقاضي إذا حكم لصاحبة وإرسالها إليه بالبريد باعتبارها رسالة من ذلك الخصم وهو ما اعتقده القاضي بالفعل^(١) ، ويعد تزويراً بالاصطناع بالحصول على الإمضاء مباغته من المجنى عليه ، وبالحصول منه على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض وذلك على التفصيل الآتى : -

أ - التزوير بالحصول على الإمضاء مباغته

قد يقع التزوير بأن يقدم الجاني محرراً الى المجنى عليه باعتباره يحوى أمراً معيناً يتطلب توقيعه ، كان يكون شكوى أو عريضة أو أمراً مصلحياً فيوقع عليه وإذا به يحوى بيعاً أو مخالصة ، ويسمى ذلك الحصول على الإمضاء مباغته أو على غرة ، ويستلزم توافر نية الغش لدى المزور إما فى محتويات المحرر كله أو فى أجزاء منه ، فإذا انصببت المباغته على المحرر كله أى على نوعه أو طبيعته فإن يكون حينئذ تزويراً بالاصطناع ، لأن المحرر المزور لا علاقة له بالمحرر الذى كان يريد المجنى عليه توقيعه وقد قضى بذلك فى واقعة تحرير ورقة مديونية على المجنى عليه ثم دسها عليه بين أوراق أخوى فوقع عليها دون أن ينتبه الى محتوياتها .

أما إذا انصببت المباغته على بعض محتويات المحرر أى على أجزاء منه فقط - فالراجع أن الفعل يعد تزويراً بالاصطناع ، فضلاً عن أنه يتضمن تغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير السند إدراجه به ، وهو إحدى طرق التزوير المعنوى ، ومن أمثلة ذلك إضافة شروط جديدة على عقد ، أو التغيير فى بعض عناصره عما تم الاتفاق عليه ،

(١) جلع الإسكندرية المستألفة فى ١٩٠٦/٢/٢٠ مج ٧ رقم ١٠١ .

ودسه على المجنى عليه باعتباره مطابقاً للاتفاق ، فيوقع عليه
دون قراءته جهلاً منه بالقراءة أو تسرعاً .

ولكن إذا كان الموقع يعرف طبيعة المحرر ومحتوياته
إجمالاً فوقع عليه دون قراءته ثم أتضح له بعدئذ أنه يحوى
تفاصيل لم يتفق عليها كلها ولكنها تدخل فى مجمل ما تم الاتفاق
عليه فلا تزوير ، وإنما تعد الواقعة غشاً مدنياً كما لو اتفق
الطرفان فى عقد البيع على تقسيط الثمن ، ثم أثبت البائع عند
تحرير العقد أنه تستحق على الأقساط المتأخرة فوائد معينة لم
يحصل الاتفاق عليها — ولا على مخالفتها — فلم يلتفت المشتري
الى ذلك ووقع على العقد .

ب — التزوير بالحصول على ورقة ممضاة على بياض
يعد ذلك تزويراً بالاصطناع حصول الجانى على ورقة
ممضاة على بياض من صاحبها لاستعمالها فى غرض معين ،
فإذا به يستعملها فى غرض آخر غير ما تم الاتفاق عليه ، أو أن
تقع مصادفة فى يد شخص أجنبي فيصطنع عليها عقداً أو سنداً
على صاحب التوقيع ، ويمكن أن تعد هذه الطريقة أيضاً تزويراً
معنوياً يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة .

وقد عالجت المادة ٣٤٠ ع حالة خاصة من حالة التزوير
بالحصول على ورقة ممضاة على بياض من صاحبها ، وذلك إذا
كان تسليم الورقة الى الجانى على سبيل الأمانة ، فنصت على
أن (كل من ائتمن على ورقة ممضاة على بياض فخان الأمانة
وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو
مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها
حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله ،

عوقب بالحبس ويمكن أن تَراد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا) .

وهذه المادة تتطلب تسليم الورقة الممضاة أو المختومة على بياض الى الجانى ، وأن يكون التسليم بعقد من عقود الأمانة ، أما تزويرها بعد وقوعها فى يده مصادفة فيجعل من الواقعة تزويراً فى ورقة عرفية مما يخضع لحكم المادة ٢١٥ بدلا من ٣٤٠ ع ، والتزوير بهذه الطريقة يتصور حصوله فى الأوراق العرفية دون غيرها ، فليس من طبيعة الورقة الرسمية ما يسمح بتوقيعها على بياض وتسليمها على هذا النحو الآخر ، بل يجب أن يحررها الموظف المختص بتحريرها وفقا لما تقتضى به القوانين واللوائح .

ويبين من مقارنه العقوبة فى المادة ٣٤٠ ع أنها أشد منها ، ولو أن الواقعة فى الحالى تكون جنحة ، وذلك لأن جريمة المادة ٣٤٠ ع ، فضلا عما تنطوى عليه من تزوير ، فإنها تتضمن خيانة الجانى لثقة المجنى عليه فيه .

الفرع الثانى : التزوير المعنوى

التزوير المعنوى هو ذلك الذى يقع أثناء إنشاء المحرر لا بعده وأنه لا يترك أثرا ماديا فى المحرر تتركه العين وقد تحدثت المادة ٢١٣ ع فى بصدد الكلام عن التزوير فى المحررات الرسمية عن طريق التزوير المعنوى فقالت (يعاقب أيضا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف فى مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها فى حال تحريرها المختص بوظيفته ، سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك

السندات إدراجها أو بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها).

وقد أحالت المادة ٢١٥ ع الخاصة بالمحررات العرفية على المادة ٢١٣ فيما يتعلق بطرق التزوير .

وبين من المادة الأخيرة أن طرف التزوير المعنوي ثلاث هي : -

أولاً: تغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير السندات إدراجها بها .

ثانياً: جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

ثالثاً: جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها.

الفرع الأول : تغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير السندات وإدراجها بها

تتحقق هذه الطريقة عندما يكلف شخص بتكوين البيانات التي يطلب أو لو الشأن منه تدوينها فيغير الحقيقة فيها ، وقد يقع ذلك في محرر رسمي أو عرفي ، إنما لا يتصور التزوير بهذه الطريقة في محرر رسمي إلا من موظف عمومي ، لأنه هو صاحب الحق في تحريره ، كالمحقق وكاتب الجلسة وموظف التوثيق بالنسبة للأوراق المنوطة بهم تحريرها ، أما في المحررات العرفية فقد يقع التزوير بهذه الطريقة من أي شخص يوكل إليه إنشاء محرر عرفي إملاء من نوى الشأن ، فيثبت فيه بيانات غير ما طلب إليه .

ولا ينقص من مسئولية مرتكب التزوير بهذه الطريقة أن يدفع بأنه قام بتلاوة المحرر على أصحاب الشأن فوقوة بعد هذه التلاوة ، أو بأنه فى مقنور هؤلاء الآخرين مراقبته أثناء الكتابة لجواز أن يكونوا لم يلتفتوا الى التغيير الحاصل ، وهم ليسوا مكلفين بهذا الالتفات ، وذلك ما لم يثبت أنهم التفوا بالفعل للتغيير الحاصل فقبلوا ، أو أقروه ضمناً بتوقيعهم على المحرر .

ويعتبر تزويراً معنوياً تغيير إقرار أولى الشأن التغيير المتعمد فى المعنى عندما يرتكبه مترجم كلف بترجمة محرر من لغة الى أخرى .

واعترفت محكمة النقض تزويراً بهذه الطريقة أيضاً تسليم دائن سند الدين الى مدينه ليؤشر على ظهره بما يفيد سداد جزء دفعة من الدين ، فأشهر المدين بما يفيد سداد مبلغ أكبر مما طلب إليه التأشير به ، وذلك لأن الدائن يكون قد وكل مدينه فى إجواء التأشير المطلوب نيابة عنه ، ولأن تأشير المدين يكون فى هذه الحالة حجة على الدائن .

الفرع ثانياً : جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة

هو كل تقرير بالكتابة لواقعة على غير حقيقتها ، وقد يقع حال تحرير ورقة رسمية بواسطة موظف عمومى ، كما قد يقع من موظف إذا قرر وقائع كاذبة للموظف ، ويقع أخيراً فى ورقة عرفية وهو أوسع طرق التزوير المعنوى وأكثرها شمولاً ، بل يكاد يغنى بذاته عن طريقة الأخرى .

واعترفت المحاكم تزويراً بهذه الطريقة فى أوراق رسمية من موظف عمومى ، أن يثبت محضر كتباً فى محضر حجاز

أنه لم يجد منقولات في منزل المدين وأن يعطى شيخ بلدة شهادة لشخص مطلوب في القرعة بأنه وحيد أبوية وهو ليس كذلك .

كما اعتبرت تزويراً في أوراق رسمية من غير موظف بهذه الطريقة تقرير المتهم كذباً للمحضر أن الشخص المطلوب إعلانه يقيم معه ، وتسلم الإعلان نيابة عنه ، حتى ولو لم يوقع على الإقرار الصادر منه — وادعاء متهم كذباً للمأذون أن اخته وكلتها عنها في عقد زواجها فعقد الأخير الزواج بناء على ذلك ، والتقرير كذباً أمام المأذون بأن الزوجة خالية من الموانع الشرعية مع أنها لازالت في عصمت رجل آخر .

وسنعرف فيما بعد أن التزوير المعنوي في ورقة رسمية لا يقع من غير موظف إلا إذا كان شريكاً لموظف عمومي سواء أكان سيئ النية أم حسنها .

ولذا قضى بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه مثل أمام المحكمة المدنية وانتحل صفة ليست له بادعائه كذباً الوكالة عن المدعى عليه بموجب توكيلات ذكر أرقامها وتبين أنها منقطعة الصلة تماماً بموضوع النزاع ولا تخوله الحضور أمام المحكمة وتمثيلهم التعرف فاثبت كاتب الجلسة (بحسن نية) حضوره بتلك الصفة بمحضر الجلسة فإن في هذا ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاشتهار في ارتكاب تزوير في محرر رسمي التي دين بها المتهم (١) .

(١) نقض ١٢/٦/١٩٦٧ لحكام النقض من ١٨ رقم ١٥٧ من ٧٨١ .

واعتبرت محكمة النقض تزويراً بهذه الطريقة ففى ورقة عرقية إثبات المحصل لشركة تجارية فى دفاتر القسائم الداخلية مبالغ أقل من تلك التى تسلمها بالفعل من العملاء .

ويدخل فى النوع الحالى من التزوير تحرير شهادات طبية كاذبة - كما يدخل أيضا انتحال الشخصية أو الاسم وهو يحتاج الى بعض التفصيل .

التزوير بانتحال الشخصية أو الاسم

تقوم الواقعة المزورة هنا على تسمى المزور باسم غير اسمه الصحيح أو انتحاله شخصية غير شخصيته الحقيقية ، ويستوى أن يكون الاسم المنتحل لشخص له وجود ومعلوم ، أم لشخص وهمى لا وجود له فى الحالىن يتحقق الانتحال المعاقب عليه ، وهو فعل يشبه فى طبيعته النصب باتخاذ اسم كاذب ولكن يلزم فى التزوير وقوع كتابه بينما يكفى فى النصب وقوعه بمجرد القول .

وانتحال الاسم بصطح عبارة بانتحال الشخصية ، ولكن من المحتمل أن ينتحل الجانى شخصية الغير دون اسمه إذا كان يشبهه فى الاسم ، بأن يتقدم بدلا منه عند الإدلال أو عند التوقيع على محرر ، وذلك بسوء نية أى وهو يعلم أنه غير الشخص المقصود .

وكما يقع انتحال اسم الغير أو شخصيته بالكتابة قد يقع بالإملاء ، كما لو أنتحل الجانى اسم شخص آخر وأملى بالتليفون نص إشارة رسمية أو برقية الى العامل المختص بإرسالها .

ويقع التزوير بهذه الطريقة مستقلا عما عداه، أى ولو لم يصطحب انتحال الشخصية الكاذبة بوضع إمضاء أو ختم مزور لها ، لأن فعل الانتحال منفردا يعد جعلاً لواقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة .

وقد تقع هذه الصورة من تغيير الحقيقة من موظف عمومى أثناء تحريره لورقة رسمية ، كمحقق يعتمد إثبات اسم كاذب لمتهم أو لشاهد لغاية فى نفسه ، كما قد تقع من أحد الأفراد فى محرر عرقى كالتسمى باسم شخص آخر فى تحرير عقد أو مخالصة ، وحينئذ تفتقر غالبا بوضع إمضاء أو ختم مزور له .

لما الغالب فى العمل هو أن يقع انتحال الاسم أو الشخصية من أحد الأفراد فى محرر رسمى ومن أمثلة ذلك انتحال شخصية آخر أو اسمه لصرف حوالة بريد أو لتأدية امتحان أو لتنفيذ عقوبة أو لعقد زواج أو لإيقاع طلاق أو لاستخراج بطاقة شخصية .

وقد أثار انتحال المتهم لاسم كاذب فى تحقيق جنائى بعض الصعوبة ذلك أنه يشترط فى المحرر الذى يجعل فيه تغيير الاسم أن يكون معداً لإثباته ، بينما يرى جانب من الفقه أن محضر التحقيق معد فى الأصل لإثبات الأسئلة الموجهة للمتهم وأجوبته عليها دون أسمه كما أنه قيل إن من حق المتهم أن يدافع عن نفسه بإبداء ما يترأى له من أقوال كاذبة بما فى ذلك الاسم الكاذب ، فكذب المتهم أيا كان موضعه وصورته لا عقاب عليه لأن حق المتهم فى الدفاع أسبق من حق المجتمع فى العقاب وأولى .

يبد أن غالبية الشراح تميل الى التضييق من نطاق حق المتهم فى انتحال اسم أو شخصية كاذبة فى تحقيق جنائى ، وإن اختلفت التفاصيل ألا أن اكثريه الشراح تميل فى مصر الى القول بأن العبرة هى طبيعة الاسم المنتحل ، فإذا كان لشخص معين له وجود حقيقى وجب القول بالعقاب تأسيسا على توافر الإضرار بهذا الشخص المعين ، أما إذا كان الاسم المنتحل خياليا أو لم يقصد المنتحل التسمى باسم معين يعرفه ، بل نطق باسم من الأسماء خبط عشواء ، فلا محل للقول بالعقاب حتى ولو اتضح أن هناك من يحمل بالمصادفة مثل هذا الاسم لشيوعه ، لأنه وإن كان الضرر متوافرا على كل حال من الإخلال بالنقطة الموضوعية فى المحررات الرسمية ألا أنه ضرر يمس حق المجتمع لا حق فرد من الأفراد ، والحق الاجتماعى ينبغى أن يتراجع أمام حق الدفاع ، ولأنه حتى إذا تصادف وجود من يحمل الاسم المنتحل فتحقيق شخصيته ميسور بالبصمة وبالصفات المختلفة المميزة للشخصية وفى الحالين لا أهمية مطلقا لحصول التوقيع المنتحل من عدمه.

وقد ترددت أحكام القضاء المصرى طويلا بين المذاهب المختلفة ولكنها استقرت أخيرا وبشكل واضح على هذا المذهب الأخير .

وإذا وقع انتحال الشخصية أو الاسم من شاهد فى الدعوى لا من متهم فيها فتقوم الجريمة ولا محل لهذه المناقشة حتى ولو كان الدافع للشاهد هو رغبة الفرار من مسئولية ما أو من حرج خاص ، أو من فضيحة خلقية أو ما أشبه ، ولكن إذا كان سؤال الشاهد فى ظروف تجعله يعتقد لأسباب جدية أنه فى موقف المتهم لا الشاهد فإنه يسرى فى شأنه ما يسرى على المتهم حتى ولو لم يكن الاتهام قد وجه إليه رسميا بعد من المحقق سواء أكان من رجال الضبط القضائى أم من أحد أعضاء النيابة .

الفرع الثالث : جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

المقصود بهذه الطريقة إسناد واعتراف كاذب الى متهم عن واقعة يتناولها التحقيق في محضر رسمي ، حال تحريره وهى ليست فى الواقع طريقة قائمة بذاتها من طرق التزوير ، بل أنها صورة من التزوير بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير السندات إدراجه بها ، لأن الاعتراف إقرار ولذلك كان ورودها فى المادة ٢١٣ تزييدا لا داعى له.

وهذا المحضر الرسمي قد يكون محضر استدلال أو تحقيق ابتدائى بالمعنى الضيق أو محضر جلسة إحالة ، أو جلسة محاكمة ، كما قد يكون محضرا فى النيابة الإدارية أو فى تحقيق رسمي آخر .

المبحث الثاني : الضرر

كل جريمة يترتب عليها ضرر مباشر هو ذلك الذي يحظره القانون ويعاقب عليه وقد يكون الضرر نتيجة لازمة مترتبة على الفعل المادى فى الجريمة ولا حقة به ، بحيث لا يمكن فصلها عنه بحكم طبيعة الأشياء ، كما هى الحال فى غالبية الجرائم كالقتل والضرب والسرقه وقد يكون الضرر عنصراً مندمجاً فى الركن المعنوى للجريمة ، أى فى قصدها الجنائى فيُنظر إليه من زاوية توافر نية الجانى فى الإضرار من عدمه ، كما هى الحال فى جرائم تزيف المسكوكات وتزوير الأختام والدمغات والعلامات .

ولكن بالنسبة لجرائم التزوير فى المحررات جرى السرى فى مصر على اعتبار الضرر ركناً فيها قائماً بذاته ، ركناً موضوعياً متميزاً عن فعل التزوير بلا تلازم بينهما ، فقد يقع التزوير فى المحرر ولا يعقبه استعماله فينتقى بذلك الضرر ، وقد يقع الاستعمال بالفعل ولا يترتب عليه مع ذلك ضرر ما ، أولاً يقع ولكن يترتب عليه ضرر كتزوير المحررات الرسمية .

كما جرى السرى كذلك على أن الضرر فى هذا النوع من الجرائم عنصر متميز عن القصد الجنائى فيها غير مندمج فيه ولا متداخل معه ، وبداية كانت صياغة النصوص القانونية والرغبة فى قصر دائرة العقاب على الأحوال التى تتحقق فيها الحكمة منه ، هى الاعتبارات التى حملت الفقه على إعطاء عنصر الضرر فى جرائم تزوير المحررات خطورة خاصة بالنسبة لغيرها من الجرائم .

وتحقق الضرر بالمجنى عليه أمر مستقل عن تحقيق الجانى أية مصلحة ، فمن الجائز أن يضرار المجنى عليه من التزوير

دون أن يفيد الجاني أية فائدة فتقوم الجريمة مع ذلك وهذه قاعدة عامة على الجرائم كافة .

وسنناقش ركن الضرر على خطوات ثلاثة فنبحث أنسواع الضرر ثم ضابطة ، ثم الضرر المترتب على المحررات الباطلة والقابلة للبطلان .

المطلب الأول : أنواع الضرر

يمكن تعريف الضرر بأنه الإخلال بحق أو بمصلحة يحميها القانون وهو على صور متعددة فمنه المادى و الانبى ، والمحقق والمحتمل ، والفردى والاجتماعى ، ولية صورته منه متى تحققت تكفى لقيام الجريمة، وذلك على التفصيل الآتى:

أولاً : الضرر المادى والأكبى

الضرر المادى هو ذلك الذى يصيب الذمة المالية للمجنى عليه وهو الغالب فى العمل كتزوير فى عقد بيع أو سند مديونية أو ورقة مخالصة ، ويعتبر الضرر المادى قائماً ، ولو تم تزوير السند بقصد إثبات واقعة حقيقية أو لاقتضاء حق قائم ولكن متنازع عليه ما دام من شأن ذلك الإضرار بالمجنى عليه ، عن طريق تسهيل الوصول الى الحق وجعله أقل قابلية للمنازعة فيه ومن ذلك ما قضت محكمة النقض به من أنه بعد تزوير اصطناع كشف حساب يحمل توقيعاً للمجنى عليه إثباتاً لدين متنازع فيه ولو كان الدين صحيحاً فى جوهره بينما أنه لا محل للقول بتوافر الضرر إذا تم التزوير لإثبات حق صحيح ثابت غير متنازع فيه .

أما الضرر الأدبي أو المعنوي فهو ذلك الذي لا يمس النمة المالية للمجنى عليه مباشرة بل يمس سمعته أو اعتباره أو حتى حريته في التصرف ، كتزوير عقد بيع على شخص ولو كان الثمن مناسباً أو يتجاوز قيمة الشيء المبيع ، وقيل عنه في العقد إنه لم يدفع به ومن أظهر صور الضرر الأدبي تزوير خطابات يتضمن أموراً خادشة بكرامة من نسبت إليه ، أو تزوير تهديد ونسبته إلى شخص ما لإرساله إلى ثالث لتقاًماً ممن زور عليه ، ومن صور الضرر الأدبي أيضاً ما يترتب على التزوير في المحررات الرسمية من إخلال بالثقة الموضوعية فيها .

ثالثاً: الضرر المحقق والمحتمل

يعتبر الضرر متوافراً حتى ولو كان محتملاً غير محقق ولأحال الوقوع ومهما كان احتمالاً ضعيفاً ، أو بحسب تعبير محكمة النقض إن احتمال حصول الضرر يكفى فى جريمة التزوير سواء أكان المحرر رسمياً أو عرفياً .

ويتحقق الضرر على وجه يقينى باستعمال السند المزور فعلاً ، وتتشأ حينئذ جريمة أخرى قائمة بذاتها هى جريمة الاستعمال ، ويكون الضرر محتملاً على قدر احتمال استعمال السند المزور مستقبلاً ، أو بعبارة أدق على قدر احتمال تضرر المجنى عليه منه إذا ما استعمله الجاني ، لأن الضرر وثيق الصلة بفعل الاستعمال دون التزوير .

ولذلك اعتبرت المحاكم عنصر الضرر متوافراً فى تزوير سند بدين للحصول على حق غير واجب الأداء حالاً ، وفى تزوير عبارات وإمضاء لشخص ، لمجرد أن من المحتمل استعمال الورقة المذكورة للمضاهاة عند اللزوم .

والعبرة فى تقدير احتمال الضرر من عدمه هى بوقت ارتكاب التزوير ، فإذا كان الضرر وقتئذ محتملا دخل الفعل فى دائرة التزوير المعاقب عليه ولو وجدت بعد ذلك ظروف لاحقة تنفى هذا الاحتمال ، ومن ثم اعتبرت المحاكم ركن الضرر متوافرا فى واقعة تغيير تاريخ استحقاق الدين ولو سدد المدين الدين قبل المطالبة به وفى واقعة تزوير سند رغم تنازل من أنشئ لصالحه السند المزور عن التمسك به ، وقد حمل ذلك بعض الشراح على القول بتوفير ركن الضرر متى كان محتملا وقت تزوير السند ولو عمد المزور الى تمزيقه فيما بعد .

ثالثا : الضرر الفردى والاجتماعى

الضرر الفردى أو الخاص هو ذلك الذى يصيب شخصا أو هيئة معينة بالذات ، أما الضرر الاجتماعى أو العام فهو ما يصيب الصالح العام فى مجموعة ، وجميع صور الضرر الذى سبق أن نوهنا عنها حتى الآن مادية أو أدبية ومن محققة أو محتملة قد تكون فردية كما قد تكون اجتماعية ، فتزوير صراف فى قسيمة توريد لاختلاسه المبلغ المورد يترتب عليه ضرر اجتماعى وفى نفس الوقت مادى ، أما تزوير محقق فى محضر تحقيق لمساعدة الجانى على الإفلات من جريمة فيترتب عليه ضرر اجتماعى وأدبى هو الإخلال بالنقطة الموضوعية فى محضره ، فضلا عن الإخلال بالعدالة وبمبدأ مساواة الجميع أمام القانون .

وأظهر ما يصيب المجتمع من جراء تزوير المحررات الرسمية هو ذلك الضرر الأدبى أو المعنوى ، إذ يهيم المجتمع دائما أن يكون ما يدون فى المحررات الرسمية صحيحا وعنوانا على الحقيقة ، وأى عيب فيها يؤدى الى الإخلال بالنقطة العظمى التى يجب أن تكون محلا لها ، ولذلك فإن الفقه والقضاء منقبا

على أن الإخلال بهذه الثقة كاف وحده لتكوين ركن الضرر فى تزوير المحررات الرسمية ، ولذلك قضى بالإدانة فى تزوير المحررات الرسمية كثيرة مثل عقد زواج ، وورقة إخلاء طوف وكشف طبى رسمى ، ودفتر تصديقات إحدى المحاكم وعريضة الدعوى ، وتصريح سفر بتغيير رقم القطار .

أما فى المحررات العرفية فيقتضى الأمر دائما ضرورة تحديد ماهية الضرر الناجم عنها لذلك سنعرض لبحث ضابط الضرر لعله أبرز ما يستعان به فى هذا التحديد ألا وهو ضابط قيمة المحرر فى الإثبات .

المطلب الثانى : ضابط الضرر

وضع الفقيه جارو ضابطا معروفا لتحديد الأحوال التى يصح فيها القول بالعقاب على التزوير فى المحررات عموما ، بجعله متوقفا على قيمة المحرر فى الإثبات ومرتبطا بها ^(١) . وهو يجعل هذا القيد أو الضابط متصلا بالركن المادى للجريمة ، أو بعبارة أدق بنوع المحرر وطبيعته ، الذى إذا وقع عليه فعل التزوير قامت الجريمة ^(٢) . وترى غالبية الفقه فى هذا القيد ضابطا صالحا للاستعانة به فى تحديد الأحوال التى يتوافر فيها الضرر بوصفه عنصرا مستقلا فى الجريمة ، ولا يبنى على

(١) جارو جـ١ فقرة ١٣٦٤ وما بعدها .

(٢) وذلك يحد جـ٢ من نطاق قاعدة بقيد متصلة بطرق التزوير ، فيستثنى من نطاق تطبيقها التزوير ، بوضع إمضاء مزور أى اغتصاب شخصية الغير أو بإخفاء الجاني شخصيته الحقيقية ، باعتباره كافيا وحده لقيام الجريمة مهما كان نوع المحرر الذى وقع فيه ، وبشرط توافر القصد الجنائى ، ولذلك لأن انتحال الشخصية يتضمن دائما إسناد صفة أو حالة غير صحيحة إلى صاحب الشخصية المنتحلة .

تغيير موضعه من البحث على هذا النحو اختلاف فى النتائج ، بل إن دراسته مع عنصر الضرر تجعل من الأيسر تقديره وتفهم ما يبيغيه هذا الشارح من وضعه .

ويرى جارو أن المادة ١٤٧ من قانون العقوبات الفرنسى تؤيد وجهة نظره ، فهى تنص على عقاب التزوير المعنوى فى المحررات " سواء أكان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها أو إثباته فيها " إذ أن لفظ الإثبات الوارد بالمادة ينطوى على قيد عام يسرى على صور التزوير المعنوية والمادية معاً ، وفى المحررات الرسمية والعرفية على لا سواء .

وتقابل عبارة المادة ١٤٧ ع ، فى عبارة وردت فى المادة ٢١٣ من قانوننا ، وهى تعاقب على التزوير " بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها " وقد سلفت عند دراسة طرق التزوير المعنوى .

وسنبحث أمر هذا الضابط فى فرعين تخصيصهما لماهية الضابط ، ثم لتقديره .

الفرع الأول : ماهية الضابط

يقتضى الضابط الذى وضعه جارو القول بعدم قيام جريمة التزوير إلا إذا كان محلها محرراً معداً بحكم طبيعته أو محتوياته لإثبات أمر يمكن أن تترتب عليه نتائج قانونية ، أى محرر يكون صالحاً لأن يتخذ دليلاً فى ظرف من الظروف ، أما إذا كان المحرر غير معد للإثبات ، ولا يصلح بحكم طبيعته أو محتوياته دليلاً فى أى ظرف من الظروف فلا جريمة ، ويصلح المحرر للإثبات إذا كان من شأنه أن يولد عقيدة مغايرة للحقيقة عند من

يقدم إليه ، ولا يشترط فيه أن يكون دليلاً كاملاً طبقاً للقانون المدني ، ولا حتى مبدأ ثبوت بالكتابة ، بل يكفي من الوجهة الجنائية أن يكون له في ظرف معين شيء من قوة الإثبات ، بأن يصلح أساساً لاكتساب حق أو حالة أو صفة قانونية .

وتقدير مدى صلاحية المحرر لإثبات واقعة قانونية ، مسألة موضوعية صرف .

وهذا الضابط يوجد تقابلاً واضحاً بين الدليلين الشفوي والكتابي ، فكما أنه لا عقاب على الكذب الشفوي إلا إذا حصل طبقاً للأوضاع المقررة لاعتباره دليلاً قانونياً بأن توافرت فيه أركان الشهادة الزور ، فكذلك لا عقاب على الكذب المكتوب إلا إذا توافرت له الأوضاع التي تجعل منه دليلاً قانونياً مقبولاً في إثبات شيء مما تقدم .

وقد رتب جازو على قاعدته بعض النتائج التي يمكن الاسترشاد بها في حل جانب هام من مشكلات التزوير وهي ^(١)

أولاً : لا جريمة إذا لم يصلح المحرر المزور بطبيعته أساساً لاكتساب حق أو حالة أو صفة ، أو نقلها من شخص إلى آخر ، أو لإثبات شيء مما تقدم .

(١) للمزيد في ركن الضرر في التزوير راجع جازو جـ ٤قرة ١٢٦٤ إلى ١٣٦٧ ولحمد أمين المرجع السابق ص ٣٥٥ وما بعدها والسعيد مصطفى "التزوير" ص ١٣٥ والموسوعة جـ ٢قرة ١٩٥ إلى ١٩٨ ص ٤١٦ وما بعدها ومحسود إبراهيم "الخاص" ص ٣١٤ وما بعدها وعمر السعيد رمضان "الخاص" طبعة ١٩٦٥ ص ١١٧ ولحمد فتحي سرور "الخاص" طبعة ١٩٦٨ فقرة ٢٢٣ ص ٢٩١ ومحمود نجيب حسني "الخاص" طبعة ١٩٧٢ فقرة ٢٧٢ ص ٣٤١ وحسن صادق المرفصاوي "الخاص" طبعة ١٩٧٥ ص ١٢٨ وعبد المهيم بكر طبعة ١٩٧٧ فقرة ١٩٦ ص ٤٩٢ وحسين المؤمن "المحررات" طبعة ١٩٧٥ ص ١٤٧ .

ثانيا : لا جريمة إذا حصل تغيير الحقيقة في أمر أو بيان لم يعد المحرر لإدراجه فيه أو إثباته به ، كما إذا وقع التغيير في بيانات جانبية أو إضافية لم ينشأ المحرر لها خصيصا .

ثالثا : لا جريمة إذا صدر المحرر من موظف غير مختص بتحريره مكانيا أو نوعيا ، لأنه لا قيمة له حينئذ في إثبات ما ورد به .

رابعا : لا جريمة إذا وقع تغيير الحقيقة في أوراق لا تصلح حجة على الغير بل على صاحبها فقط ، بأن كانت عرضة للفحص والتمحيص ، مثل كشف حساب أو مذكرة أو فاتورة أو ما أشبه ، وذلك ما لم تقدم مستندات مزورة تليدها لها ، لأنها قد تصلح في هذه الحالة الأخيرة أساسا للمطالبة بما ورد فيها .

وقد وجدت هذه النظرية صدى كبيرا لها في بعض أحكام القضاء الفرنسي التي استندت إليها في القول بانعدام التزوير في سند عرفي لا يحمل توقيعاً^(١) . وشهادة طبية^(٢) لأنهما لا يصلحان بطبيعتهما أساسا لاكتساب حق (النتيجة الأولى) .

كما قضت بالبراءة في إثبات اسم والد المتوفى أو والدته على غير حقيقته في دفتر الوفيات^(٣) . وعلى إثبات أن المتعاقد في عقد رسمي بالغ أو عاقل أو رشيد أو متزوج أو من باب

(١) نقض فرنسي في ١٨٤٩/٧/٢٤ مشار إليه في جاورجاء ، فقرة ١٣٦٥ .

(٢) نقض فرنسي في ١٩٢٥/٦/١٨ سيدي ١٩٢٦ - ١ - ص ٩٢ .

(٣) نقض فرنسي في ١٨٠٨/٧/٢٨ موسوعة د اللوز تروير رقم ٢٧٢ .

أرباب الأملاك^(١). لأن هذه المحررات غير معدة لإثبات مثل هذه البيانات المشبوهة بتغيير الحقيقة (النتيجة الثانية) .

كما قضت بذلك في التغيير بزيادة الكمية والتمن في فواتير خاصة بأشياء موردة أو مصنوعة^(٢). وفي زيادة المبالغ التي يستحقها محضر محكمة في كشف حساب مقدم منه^(٣). لأن هذه المحررات ليست حجة على الغير بل عرضه للفحص والتحصيص (النتيجة الرابعة) .

كما وجدت القاعدة كذلك صدق لها واضحا في الكثير من أحكام القضاء المصري، فمثلا نجدها تقرر أنه إذا كان تغيير الحقيقة لا يمس من قيمة المحرر في الإثبات شيئا فلا تزوير ، ومن ذلك أن يكون ظاهرا بحيث لا يمكن أن يخدع أحدا ، وكان فوق هذا واقعا على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية كإضافة عبارة على عقد عديمة الجدوى^(٤). كما قررت أنه إذا كان التغيير الواقع في ورقة عرفية من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقيمتها في الإثبات فلا يصح اعتباره تزويرا^(٥). وكذلك إذا كانت الورقة المدعى بوقوع التزوير فيها مشوهة تشويها بحيث لم يعد لها قيمة في نظر إنسان ، لأن هذا التزوير لا يمكن أن يترتب عليه ضرر بعد انعدام ذاتية الورقة^(٦).

^(١) نقض فرنسي في ١٨٤١/٤/٣٠ موسوعة د اللوز تزوير رقم ١٤٩ .

^(٢) نقض فرنسي في ١٨٥٤/٥/٣١ د اللوز ١٨٥٥ - ١ - ٢٩٩ .

^(٣) نقض فرنسي في ١٨٦٠/٩/٧ موسوعة د اللوز تزوير رقم ١٢٦ .

^(٤) نقض ١٩٣٣/١١/٣ المحاماة ص ١٤ ص ٨٧ عدد ٢٥ .

^(٥) نقض ١٩٣٣/٢/٢٧ المحاماة ص ١٢ عدد ٦٠٣ ص ١١٨٨ .

^(٦) نقض ١٩٣٥/٢/٤ مج س ٣٤ عدد ٧ ص ٣٠٩ .

وإذا توصل الدائن الى الحصول على ورقة مخالصة صادرة منه واستبدلها بورقة أخرى بخطه هو نفسه وتوقيعه وأمضى عليها الشاهدان الموقعان على المخالصة الأولى بنفسيهما فلا تكون الواقعة تزويراً ، وذلك لأن قوة الدليل المستفاد من الورقة الثانية في قوة الدليل المستفاد من الورقة الأولى بلا أدنى فرق ، أما إذا كان بين المخالصتين أى فرق ولو في توقيع الشهود فالاستبدال يكون تزويراً بشمويه الدليل إضراراً بصاحب الحق فيه ^(١).

كما قضى بالبراءة فى تزوير كتاب توصية وشهادة بحسن المير والسلوك ^(٢) . وشهادة طبية ^(٣) . لاتعدام قيمة هذه المحررات فى الإثبات ، وفى انتحال المتهم لاسم كاذب فى محضر التحقيق لأنه غير معد لإثبات الاسم ^(٤) . وفى تحرير مستخدم فى شركة لفواتير مزورة بقيمة البضائع التى يخلصها لحساب الشركة والمبالغ التى يصرفها ، لأن هذه الفواتير والكشوف من صنع المستخدم وعرضه للمراجعة والتحصيل ^(٥) بل توسعت أحياناً المحاكم توسعاً غير مقبول ، فبرأت فى تزوير جانب هام من البيانات فى دفاتر قيد المواليد والوفيات وعقود الزواج ، على نحو ما سنبينه فيما بعد .

^(١) نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ المحللة من ١٤ عدد ٢١ من ٤٦ .

^(٢) راجع استئناف مصر فى ١٩١٧/٢/١٢ مج ١ من ١٨ و ٩٨ بالجزء الجزئية فى ١٩٢٤/٢/٩ مج ٢ من ٢٩ رقم ٣٠ من ٦٩ .

^(٣) نقض ١٩٣١/٥/٢٨ رقم ٤٥ من ١ ق الموسوعة جـ ٢ من ٤١٧ وراجع ما سيرد عند بحث صور التزوير المخفية .

^(٤) راجع ما سبق فى التزوير بانتحال الشخصية من ١٠١ - ١٠٢ .

^(٥) نقض ١٩٣٥/٦/٢٤ مج ٣ من ٣٧ رقم ١٣ .

و على العموم يبدو من استقرار أحكام محاكمنا أن الكثير منها يستهدى في تحديد توافر الضرر بقاعدة جارو صراحة أو دلالة ، مستعيراً بعض عبارات الشارح ، مثل قوله إن المحرر له قوة الإثبات أو يصلح للاحتجاج به ، أو أساساً للمطالبة بالحق الوارد به ، أو أنه حجة على المجنى عليه ، أو أنه معد أو غير معد لإثبات ما جاء به ، ونحو ذلك من العبارات التي لا يخرج مدلولها عن رغبة الاستهداء بالفكرة الأساسية في القاعدة ^(١).

الفرع الثاني : تقدير الضابط

لاقت قاعدة جارو في ربط العقاب بالتزوير في المحورات بقيمتها في الإثبات نجاحاً كبيراً في مبدأ الأمر وديوعاً ملحوظاً بين جمهرة شراح القانون ، إلا أنها لم تسلم من اعتراضات جمة وجهت إليها .

فمنه هذه الاعتراضات أنها تفرقة اجتهادية لا سند لها من قانون العقوبات غير عبارة في نص المادة ١٤٧ ع.ف (تقابلها عبارة مماثلة لها في نض م ٢١٣ من قانوننا) قاصرة على بيان طرق التزوير المعنوي في أنواع معينة من المحررات ^(٢). أما بقية نصوص التزوير فتجهل التفرقة بين محررات لها قوة إثبات الوقائع ذات الأثر القانوني وبين محررات ليست كذلك .

راجع مثلاً نقص ١٩٣٧/٣/٨ القواعد القانونية جـ ٤ رقم ٥٩ ص ٥٥ و ١٩٤٠/٣/٢٥ جـ ٥ رقم ٨٥ ص ١٥٤ و ١٩٤٦/٥/١٣ المحملة من ٢٧ ملحق ٢ جنائي رقم ١٠٥ ص ١٧٧ .
هي المحررات الرسمية والعمومية والتجارية والمصرفية .

بل أن هذه التفرقة رغم ارتباطها بنظرية الإثبات المدنية تطرح هذه الأخيرة جانباً ، وتحاول أن تضع قواعد خاصة بالمسائلة الجنائية تتضمن التوسع في نظرية الإثبات المدنية ، طبقاً لحدود موضوعية بالغة المرونة ، هي حدود صلاحية المحرر لأن يكون أساساً لرفع دعوى أو للمطالبة بحق من عدمه وكانت في النهاية (تخرجنا من مجهول الى مجهول فبعد أن كنا نسأل أنفسنا متى يكون التزوير في المحررات معاقباً عليه ، أصبحنا وقد عرصد لنا مشكلة أخرى ، وهي متى يكون للمحرر من قوة الإثبات (في نظر جارو) ما يجعله صالحاً لأن يحد أساساً لرفع - دعوى أو للمطالبة بحق ^(١) .

كما يؤخذ على الاستعانة بهذه القاعدة في تحديد الضرر أن هذا الأخير غير متصل بالضرورة بقيمة المحرر في الإثبات ، فقد يكون للمحرر قيمة كاملة في الإثبات ولا يبدو مع ذلك متوافراً ، ولنضرب على ذلك أمثلة منتزعة من الواقع :

— باع ريد أرضة بعقد صوري غير ناقل للملكية ، فضلاً عن ذلك لم يسجله فبقيت له ملكية الأرض خالصة ، ولكنه عاد فزور عقداً يفيد شرائه ثانية لتلك الأرض جهلاً منه بقيمة عقدة الصوري ، فهذا العقد المزور يعد ولا شك دليلاً كاملاً في الإثبات ، ومع ذلك يتعذر القول بحصول ضرر للمجنى عليه من تزويره ، وهو ما انتهت إليه بالفعل المحكمة ، فقضت بعدم العقاب لانتفاء الضرر ^(٢) .

١١١ حس مير المرجع السابق ص ٣٥٠

١١٢ سنياف ١٩٠١/٢/٢٥ مج ٤ ص ٢١ .

— اصطنع شخص سندا مثبتا لدين على شخص وهمي يحمل توقيعاً كاذباً ، وقدمه لآخر موهوماً بإيه بصحته ، وتمكن بذلك من الحصول على مبلغ من المال من هذا الأخير فهذا السند المزور تنبعث منه قوة الإقناع التي تجعل منه دليلاً كافياً ، ولكن القضاء لم يعتبر الواقعة تزويراً في محرر ، لأن هذا السند يستحيل أن ينشأ عنه بذات ضرر للإنسان ما ، بل اعتبرها نصباً وسيلته الإيهام بواقعة كاذبة ^(١).

— اصطنع شخص سندا عرفياً بغية الوصول الى حق له ثابت قانوناً ، وكان هذا الحق غير متنازع عليه بل ثابتاً بشكل قاطع ، ففُضى بالبراءة لانتفاء الضرر رغم قيمة المحرر في الإثبات ^(٢). كما اصطنع شخص ورقة تخالص من التزام مسلم من الدائن بالتخالص منه ففُضى بالبراءة لانتفاء الضرر ^(٣). وذلك رغم قيمة المحرر في الإثبات .

كما قيل أيضاً إن الاستعانة في تحديد دائرة التزوير المعاقب عليه بضابط قيمة المحرر في الإثبات يؤدي في كثير من الأحوال الى تضيق تلك الدائرة تضيقاً مخلاً بمصلحة المجتمع ، فإن الأخذ به حتى نهايته يستوجب القول بقصر العقاب أولاً على ما يعد تغييراً للحقيقة في محرر مثبت لحق قانوني لا لواقعة مادية صرف ، مع أن هذه الواقعة قد يترتب عليه في النهاية حق قانوني تكون وثيقة الصلة به وهو يقصر العقاب ثانياً على ما يعد تغييراً للحقيقة فيما يصلح من المحررات

^(١) نقض ١٩٣٢/٥/٢٢ مج ٣٣ رقم ١٨٢ ص ٣٥٢ .

^(٢) نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ القواعد القانونية جـ ٣ رقم ١٢٥ ص ١٨٢ .

^(٣) نقض ١٩٣٧/٥/١٧ القواعد القانونية جـ ٤ ص ٧٣ .

للإثبات وقت نظر الدعوى ، لا ما قد تصلح له من باب المصادفة ونتيجة لظروف لاحقة لم تكن مرتقبة ، مع خطورة ذلك ووضوح وجهة الخطر فيه ، فخطاب غرامى مزور لا يصلح لإثبات صفة أو حق أو حالة قانونية فى ظروف عادية ، ولكنة قد يصلح فى ظروف أخرى غير متوقعة ، دليلا فى دعوى ثبوت أو تعويض أو نحوهما .

ولذلك نجد شارحا مثل جارسون يحاول الحد من قيد جالرو الخاص بقيمة المحرر فى الإثبات ، بقوله بأن التزوير بتقليد الخطوط أو الإمضاءات ينبغى العقاب عليه دائما ، لما ينطوى عليه من الكشف عن خطورة خاصة لدى الجانى ، وهو تحديد يعاب عليه من جديد التحكم وانعدام المسند التشريعى ، وذلك عين ما يعاب على القاعدة الأصلية .

ويبدو هذا القصور فى العقاب فى بعض صور تغيير الحقيقة فى المحررات الرسمية ، ومن ذلك البيانات التى لم تعد من الأصل لإثباتها ، والتى ينتهى ضابط جالرو الى القول بانتفاء التزوير فيها ، ومن أمثلة ذلك ما قضى به بعض المحاكم من انعدام التزوير فى تغيير السن فى عقود الزواج ، ولو كان ذلك لإخفاء المانع القانونى المستمد من الصغر ^(١) . وهو الأمر الذى دعا المشرع الى التدخل بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٣٣ الذى رددت أحكامه فيما بعد - المادة ٢٢٧ ع ، وهى تعاقب على التزوير فى هذه الحالة بنص صريح ، ومن أمثلتها أيضا ما قضى به بعض الأحكام من انتفاء التزوير فى إدعاء امرأة أنها

(١) مثلا نقض ١٩٢٧/١٢/٧ المحاماة من ٨ رقم ٥١٤ ص ٨٦٠ و ١٩٣٠/٦/١٩ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٦١ من ٥٢ وراجع ما سيرد عند بحث صور التزوير المحففة .

بكر فى عقد زواج ، حالة كونها فى عصمة رجل آخر لأن عقد الزوج غير معد لإثبات هذه الصفة ^(١) . ومن القول بعدم العقاب على تغيير بعض البيانات فى دفاتر قيد المواليد والوفيات حتى ما تعلق منها بإسناد المولود إلى والديه ، لأن ذلك أعادت له الإعلامات الشرعية لا هذه الدفاتر .

ولذلك نجد أن اتجاهها أخرا من أحام قضائنا يميل إلى التوسع فى العقاب فى مثل هذه الصور عن طرق مختلفة سواء فيما يتعلق بالمحركات الرسمية أم العرفية .

ففيما يتعلق بالمحركات الرسمية يعاقب عن طريق التوسع فى تحديد البيانات التى يجب أن يشملها المحرر ، والقول بأنه قد أعد لبيانها جميعاً وهو ما يكفى للعقاب ، ومن ذلك ما ذهب إليه قضاء النقض من أن دفاتر قيد المواليد وإن لم تكن حجة فى ثبوت النسب — لأن ذلك مرجعه إلى الإعلامات الشرعية — إلا إنها معدة لبيان حقيقة الاسم المعطى للمولود والجهة التى ولد فيها وتاريخ الميلاد واسم الوالد ومحل إقامته وصناعته وجنسيته لا لبيان اسم المولود وتاريخ الميلاد فحسب ، وأن كل تغيير فى هذه البيانات يعد تزويراً معاقباً عليه ، وذلك لأن وجوب إثبات بيانات معينة فى ورقة رسمية لاعتبارات ملحوظة شيء ، ومدى قوة الورقة فى الإثبات فى شأن من المثبتون شيء آخر ^(٢) .

(١) استئلاف ١٩١٢/١١ مج ١٣ ص ١٣١ .

(٢) نقض ١٩٤٦/٤/٨ المحلطة من ٢٧ ملحق ٢ جئلى رقم ٧٩ ص ١٣٠ ، وراجع أيضاً نقض ١٩٤٠/١/٢٩ مج ٤١ رقم ١٦٥ و ١٩٤١/٢/٣ مج ٤٢ رقم ١٨٠ .

ومنه ما ذهب إليه قضاء النقض أيضا من أن تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في أسمى والدى الطفل أو إحداها يعد في القانون تزويرا في ورقة رسمية لوروده على بيان مما أعد دفتر المواليد لتكوينه، مهما يكن مدى حجية هذا الدفتر في إثبات نسب الطفل^(١).

ويشبه هذا القضاء ما أخذ به بعض الأحكام من الإدانة في حالة تغيير السن في عقد الزواج لإخفاء المانع القانونى المستمد من صغر السن، وذلك قبل صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩^(٢) وفي حالة التقرير كذبا في عقود الزواج بالخلو من الموانع الشرعية^(٣). وهذا الاتجاه الأخير يتمشى إلى حد ما مع الأخذ بقاعدة افتراض الضرر من تغيير الحقيقة في المحررات الرسمية نتيجة الإخلال بالثقة الخاصة الموضوعية فيها، وهو ما يغنى عن تلمس أضرار أخرى في ضوء قيمة المحرر في الإثبات كما قال بها جازو.

وفيما يتعلق بالمحركات العرفية يميل هذا الاتجاه الثانى من القضاء إلى القول بإمكان البحث عن مدى تحقق الضرر أو احتمال استقلا كذلك عن نظرية الإثبات، ومن ذلك ما قضى به من إدانة المتهم من تزوير عقد زواج عرفى على سيدة^(٤).

^(١) نقض ١٩٥٣/١/٨ رقم ٨٠٦ من ٢٢ ق.

^(٢) نقض ١٩٢٧/١٢/٧ للمحكمة من ٨ رقم ٥١٤ من ٨٦٠ و ١٩٣٠/٦/١٩ للقواعد القانونية جـ ٢ رقم ٦١ من ٥٣.

^(٣) نقض ١٩٢٤/١١/٦ مج ٢٧ رقم ١٦ من ٢٦ و ١٩٥١/١/٨ أحكام النقض من ٢ رقم ١٨٢ من ٤٧٦ و ١٩٦٣/٤/٩ رقم ١٤ من ٦٣ من ٣١٣.

^(٤) نقض ١٩١١/١٠/١٤ مج ١٣ رقم ٥.

لتوافر الضرر المادى والأدبى وبصرف النظر عن قيمة مثل هذا العقد فى الإثبات .

وأظهر من ذلك ما قضى به من إدانة متهم بالتوقيع على شكوى فى حق آخر بإمضاء نسبها زوراً الى شخص ثالث، وقد ذهبت فى أسبابها محكمة النقض صراحة إلى القول بأن القانون لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التى حصل فيها التغيير سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو لحالة قانونية ، بل كل ما يشترط فيه هو أن يحصل تغيير للحقيقة بقصد الغش ، وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضرراً للغير أو احتمال ضرر^(١)

ويبدو هذا الاتجاه الثانى أكثر وضوحاً فى بعض الأحكام الحديثة عنها فى القديمة سواء فى مصر أم فى فرنسا^(٢).

وفى الواقع إن تقدير توافر الضرر من عدمه فى تزوير المحرر فى ضوء قيمته فى الإثبات يوجب التفرقة - فى تقديرنا - بين فرضين : فرض ظهور الضرر ووضوحه ، وفرض غموضه وتأرجحه بين الوجود وعدمه .

فالضرر يكون ظاهراً جلياً من تغيير الحقيقة من نوعين من المحررات :-

أولهما : المحررات الرسمية

^(١) نقض ١٩٣٤/٥/٣ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٧٨ من ٢٤٥ .
^(٢) راجع مجلة العلم الجنائى والقانون الجنائى المقلن لسنة ١٩٣٦ ص ٧١ وما بعدها .

وقد جرى الرأي في هذه المحررات على القول بأن مجسود تغيير الحقيقة فيها يخل بالنقطة الخاصة التي يتبعى أن تكون هذه المحررات أهلاً لها ، ومع ذلك فإن ضابط الضرر الذي وضعه جارو ، هو مدى قيمة المحرر في الإثبات ، يظل في نظرنا قائماً ومفيداً للاعتداء به في بعض صور التزوير في هذه المحررات ، وذلك مثلاً عندما يلحق تغيير الحقيقة ببيان غير جوهري في هذه المحررات كسيدة تدعى للشهادة فتغير عمرها الحقيقي أمام المحقق أو القاضى لمجرد عدم الرغبة في كشف عمرها الحقيقي أما إذا غير الشاهد قاصر ببلوغ سن الرشد فإن الوضع يصبح متخفاً حيث يصبح بيان العمر جوهرياً وذات صلة بأوضاع تأدية الشهادة وظروفها .

كما تظهر فائدة ضابط جارو عند تغيير الحقيقة في الإقرارات الفردية ، ولو وقع التغيير في محرر رسمى ، مثل الإقرار الفردى فى عريضة دعوى مدنية ، ولو أصبحت العريضة ورقة رسمية بالتأشير عليها من قلم الكتاب ^(١) . وكذلك الشأن عند تغيير الحقيقة فى بيان غير جوهري فى إعلان عريضة دعوى مدنية .

ومن هذا القبيل نجد أن محكمتنا العليا تقرر فى قضاء لها أنه من المقرر أنه لا يكفى العقاب أن يكون الشخص قد غير الحقيقة فى المحرر بل يجب أن يكون الكذب قد وقع فى جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى من أجلها أعد المحرر لإثباته ^(٢) . فإذا كان مستشار إحالة قد أمر بالا وجه لإقامة الدعوى لأنه اعتبر أن العبارة الواردة بالإعلان المدعى تزوير

(١) نقض ١٩٥٩/٤/٢١ أحكام النقض من ١٠ رقم ١٠٠ من ٤٦٢ .

(٢) نقض ١٩٥٩/٢/٢٤ أحكام النقض من ١٠ رقم ٥٣ من ٢٤٥ .

بشأن إقامة المطعون ضد الأول - التابع - مع الطاعن بفرض عدم صحتها ليست بياناً جوهرياً في خصوص هذا الإعلان بل هي من نافلة القول ولا يترتب على ورودها أو إغفالها صحة الإعلان أو بطلانه ، فإن النعى على هذا الأمر بأنه قد أخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد ^(١) .

ويشبهه ما قضى به من أن إثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بعقد الزواج لا ينطوي على جريمة تزوير ، لأن الزوج لم يعد لإثبات هذه الصفة ، ولأن اشتراط بكاراة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج ، بل يبقى العقد صحيحاً ويبطل مثل هذا الشرط ^(٢) .

ومثل هذا أيضاً إسهاد الطلاق فإنه غير معد لإثبات حالة الزوجة من حيث الدخول أو عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم في الإسهاد لأن الطلاق يحق شرعاً بدونه. ومن ثم إذا أثبت المأمون على لسان الزوج أنه لم يدخل بزوجه ولم يخل بها ، فإن هذا الإثبات لا يعد تزويراً لأنه ليس حجة على الزوجة ولا يؤثر في حقوقها الشرعية التي هي أن تطالب بها أمام القضاء ^(٣) .

ويمكن الاهتداء بنفس الضابط بالنسبة لأوراق رسمية أخرى . ومن ذلك مثلاً عند عدم التزام الشاهد بذكر الحقيقة في محضر التحقيق أو المحاكمة ، فهو قد يكون جريمة على حدة

^(١) نقض ١٩٧٤/١٢/٨ أحكام النقض من ٢٥ رقم ١٧٨ من ٨٣٠ وراجع نقض

١٩٦١/٣/١٣ من ١٢ رقم ٦٥ من ٣٤٠ .

^(٢) نقض ١٩٦٤/٣/٩ أحكام النقض من ١٥ رقم ٣٦ من ١٧٦ .

^(٣) نقض ١٩٥٩/٤/٢٨ أحكام النقض من ١٠ رقم ١١٢ من ٥١٢ .

لكن يتعذر اعتباره تزويراً معنوياً ، لأن هذا المحضر أو ذلك
معد لإثبات محض صدور الأقوال في حد ذاتها ، وتطبيقها مع
الصدق والحقيقة .

كما تظهر هذه الفائدة عند بحث موضوع صورية العقود
ولو تضمنت هذه العقود أوراقاً رسمية ، فإن هذه الصورية لا
تخضع للعقاب رغم الإخلال بالثقة الموضوعية في المحرر
الرسمي ، لأن هذا المحرر معد لإثبات مجرد حصول العقد على
النحو الوارد به لا لإثبات جديد التعاقد ، أو صحته ، أو
مشروعيته ، أو دوافعه الحقيقية . . .

وثابهما : المحررات العرفية

فإنها تصلح موضوعاً للتزوير لتوافر ركن الضرر المحقق
أو المحتمل متى كان القانون يعترف لها بقوة معينة في إثبات ما
ورد بها من بيانات ، ويستوى في ذلك القانون المدني ، أم
التجاري ، أم قانون المرافعات ، أم قوانين الأحوال الشخصية ، أم
قوانين الضرائب . . ويشترط أن تخرج هذه البيانات عن دائرة
الإقرارات الفردية التي لا تعد بحسب الأصل تزويراً على ما
وضحناه آنفاً .

ومن هذه الأوراق والعقود ، وسندات المديونية ،
والكمبيالات ، والسندات الإنشائية ، والشيكات ، والمخالصات ،
وعقود الزواج العرفية بصرف النظر عن مدى صحتها أو
آثارها ، والمعاملات بوجه عام أيأ كان نطاقها أو صيغتها ،
والدفاتر التجارية والعادية . . فكلما توافر عنصر تغيير الحقيقة
بإحدى الوسائل المطلوبة مع توافر عنصر الضرر على النحو
الذي وضحناه كلما صح القول بالعقاب .

والضرر يكون على العكس من ذلك غامضاً متراجحاً بالنسبة لأنواع مختلفة من المحررات العرقية التي تعترف لها القوتين بقوة إثبات محددة ، ولكنها قد تصلح مع ذلك أساساً للمطالبة في ظروف معينة باكتساب حق أو حالة أو صفة ، أو مبدأ لتبوت شيء من هذا القبيل ، حسب وقائع كل حالة على حدة ، ومن ذلك الخطابات والفتاوى والدفاتر غير النظامية وكشوف الحسابات والشكاوى والعرائض والمذكرات والشهادات الطبية وشهادات حصر السير والسلوك ، وفي الجملة كل ما قد يصلح في وقت من الأوقات قرينه مقبولة من مسألة من المسائل القانونية ، وقد لا يصلح شيئاً على الإطلاق .

وتقدير توفر الضرر من عدمه في هذه الحالة مسألة موضوعية تترك لسلطة القاضي ، وهو ما سلم به جازو كما قلنا، إلا أنه كثيراً ما يبدو من المفيد بل من الضروري الاستهداء بمعيار ما لتحديد الضرر ، سعياً للوصول إلى حلول موحدة مبنية تتفق وحكمة العقاب ، وإلا لو ترك الأمر لاجتهاد القضاة تركاً كلياً بلا ضابط يضبطه لتفاوتت أراؤهم فيه تفاوتاً كبيراً ليس من مصلحة العدالة في شيء .

ولا يزال الضابط الذي قال به جازو معتبراً في نظر الغالبية العظمى من الشراح الضابط المنشود في وضع أساساً للتزوير المعاقب عليه ، على الأقل عدد غموض الضرر والقباس القول من عدمه ، وذلك رغم ما وجه إليه من اعتراضات^(١).

(١) راجع أحمد أمين المرجع السابق من ٣٤٨ ، ٣٥٢ وقمى زغلول " التزوير " من وما بعدها والموسوعة جـ ٢قرة ١٩٠ من ٤١٤ وققرة ١٩٢ من ٤١٥ ومحمود إبراهيم " الفلص " من ٣١٦ وأحمد قمى مرور " الفلص " طبعة ١٩٦٨ ققرة ٢٢٣ من ٢٩٣ ومحمود نجيب حسنى " الفلص " طبعة ١٩٧٢ ققرة ٣٧٤ من ٣٤٤

ونلاحظ في النهاية أن العبارات التي يستعملها جارو ، وغيره من الشراح الذين يأخذون بضابط قيمة المحرر في الإثبات ، مثل أن المحرر قد يصلح دليلاً للإثبات في ظرف معين أو أن له شيئاً من قوة الإثبات ، وإنما هي عبارات مرنة تتسع للعقاب على كثير من الأحوال التي لا تقضى فيها المحاكم به تضيقاً لدائرته ، وهو تضيق لا ينتهي إليه بالضرورة هذا الضابط .

المطلب الثالث الضرر والمحررات الباطلة والقابلة للبطلان

أسباب البطلان متعددة تختلف في المحررات الرسمية عنها في العرفية .

أولاً : البطلان في المحررات الرسمية .
ففيما يتعلق بالمحررات الرسمية يرجع جارو بطلانها إلى ثلاث أسباب .

أولاً : عدم اختصاص الموظف المحرر لها بتحريرها أي كان السبب : نوع المحرر (عدم اختصاص نوعي) أو مكان تحريرها (عدم اختصاص مكاني) أو لوجود حائل قانوني يمنعه من تحريرها ، مثل صلة القرابي بأحد أطراف العقد لدرجة معينه أو نحوها والتي تمنع الموثق من التوثيق في بعض الشرائع وإلا وقع إجراؤه باطلاً .

ثالثيا : عدم أهلية الموظف المحرر لهذه الأوراق ، كما لو كان موقوفا عن العمل أو معزولا منه بقرار أدارى .

ثالثا : إعمال الإجراءات التى نصت عليها القوانين واللوائح . وأيا كان سبب البطلان فإن المحرر يظهر فى غالب الأحيان كما لو كان صحيحا غير مشوب بعيب ، لأنه يتدر بين الناس من يستطيع تبين بطلان هذه المحررات ، وذلك من شأنه أن يحمل على القول بتوافر الضرر كقاعدة عامة ، أما إذا كان بطلان المحرر ظاهرا لا يذع أقل الناس خيرة ودرية بأمور المحررات الرسمية فلا محل للقول بالعقاب ، ومن تلك نسبة صدور عقد زواج أو أمر أدارى الى قاضى عن القضاة ، وجلسى أن هذا الغرض الأخير نظرى بعيد الوقوع فى العمل .

وقد عرضت على محاكمنا حالات قليلة من تزوير محررات رسمية باطلة قضى فى أغلبها بالإدانة لتوافر الضرر ، من ذلك تزوير عقد زواج رغم تمسك المتهم ببطلانسه لإلغاء لائحة المأذونين القديمة وعدم صدور الجديدة ، وفى تزوير شهادة ميلاد رغم بطلانها لإغفال بعض شروطها اللازمة لصحتها بالصيغة الرسمية ، وفى تغيير تاريخ الجلسة فى ورقة إعلان بالحضور رغم بطلانها لعدم ذكر انتداب الشخص المكلف بالإعلان فيها .

هذا حين أن أحكاما أخرى قضت بالإبراء ، وذلك فى قضية مندوب محضراتهم بالتزوير إعلان حكم غسابى وورقة تكليف بالحضور ، لأنه لا اختصاص له فى إعلان الأحكام وعدم اشتغال الإعلان على البيانات المطلوبة بما ينتمى إليه بطلانه .

ثانيا : البطلان فى المحررات العرفية

أما فيما يتعلق بالمحررات العرفية فهى تبطل لأسباب موضوعية أو شكلية وأهم الأسباب الموضوعية نقض الأهلية أو انعدامها ، وفقدان ركن من أركان العقد ، ومخالفته للنظام العام أو حسن الأدب ، أما الأسباب الشكلية المبطله للعقود العرفية فهى استثنائية نادرة ، إذا الأصل فى العقود أنها رضائية لا يتطلب القانون شكلا معينا لاعتقادها ، والأصل فى المحرر أنه وسيلة للإثبات فحسب .

إنما قد يتطلب القانون استثناء وفى أحوال خاصة أن يتسم المحرر العرفى على نمط معين مثل المادة ١٠٥ من القانون التجارى التى توجب فى تحرير الكمبيالة ذكر اليوم والشهر والسنة والمبلغ واسم الملتزم بالدفع .. الخ وألا كانت باطلة بوصفها كمبيالة، وأصبحت سندا عاديا (م ١٠٨) وكذلك المادة ١٩٠ تجارى بخصوص البيانات الواجب ذكرها فى السند الإنشى.

وقد يكون العقد العرفى باطلا مطلقا (كما فى حالة تصرف عدم الأهلية) أو نسبيا (ويقال له حينئذ قابلا للبطلان كما فى حالة تصرف ناقص الأهلية) وقد يبطل السند بوصف معين ويصح بوصف آخر (كما فى حالة المادتين ١٠٥ ، ١٠٨ ، تجارى) ، بل قد يبطل بطلانا مطلقا أو نسبيا ، ويصح الاستناد عليه مع ذلك فى إثبات واقعة غير تلك التى أراد المتعاقد أن ينشأه لإثباتها فيه ، كعقد بيع يبطل باعتباره أداة لنقل الملكية بسبب من الأسباب ، ولكنه يعتبر سندا بالثمن المدفوع .

وقد تبينت الآراء فى حكم تزوير المحررات العرفية الباطل إلا أن الراى الذى تأخذ به غالبية الفقه والذى أولى

بالاتباع هو أن تزوير المحرر معاقب عليه متى توافر الضرر بصرف النظر عن صحة المحرر أو بطلانه ، وعن مصدر البطلان أو نوعه ، وذلك كقاعدة عامة إذ أن بطلان المحررات لا يأتي إلا برفع دعوى من أولى الشأن يظل مصيرها معلقا في كفة القدر حتى يقضى به أو لا يقضى بحسب الأحوال والأهمية في ذلك لنوع المحرر أو نوع البطلان ، وإنما يمكن القول استثناء بانتفاء الضرر إذا كان البطلان من الوضوح والجلاء بحيث لا ينخدع أقل الناس خبرة ودراية بشئون التعاقد ، ومن ذلك خطو المحرر العرفي من توقيع المتعاقدين ، فقد استقر في الأذهان أن خلوه من التوقيع يعدم قيمته في الإثبات إلا إذا قيل بأنه محرر بخط يد الطرف الآخر ، وبأنه يصلح بالتالي مبدأ ثبوت بالكتابة به ، فيمكن القول بوقوع التزوير تحت طائلة العقاب إذا توافقت باقي أركان التزوير الأخرى من فعل مادی وقصد جنائي .

وهذا الغرض الأخير لا يتصور تحقيقه بسهولة في العمل ، لأن من يقدم على مشقة تزوير محرر ، ابتغاء مصلحة معينة ، لا بد وأن يحاول إسباغ مظهر جدى على محرره يكون كافيا لخداع من يسعى لخداعهم من الناس ، وهو ما يكفى بدورة للوقوع تحت طائلة العقاب ، وهذا المذهب ينطوى على التوسع في أحوال العقاب ، وينتهى بترك تقدير مدى جدية المظهر الخارجى للمحرر وما يترتب عليه من ضرر إلى وقائع كل حالة على حدة ، باعتبار ذلك مسألة موضوعية لا قانونية .

وتميل أحكام القضاء لدينا بصفة عامة الى القول بالعقاب في تزوير المحرر العرفي الباطل متى تحقق شروط الضرر المحقق أو المحتمل ، فنجدها تقضى بقيام التزوير حتى ولو انصب على تصرف صادر من قاصر ، أو على بيع من مريض

مرضى الموت أو على بيع رغم ما قضى به من بطلانه وعدم نقله للملكية .

المبحث الثالث : القصد الجنائي

التزوير فى المحررات جريمة عمدية تتطلب لقيامها — بادى ذى بدء — توافر القصد الجنائى العام أى إرادة الجانى إلى ارتكابها مع العلم بأركانها كما يتطلب القانون .

فينبغى أن يكون المزور عالما أنه يغير الحقيقة ، أما إذا أثبت بيانات مغايرة لها من جهل بها فلا تزوير ، وعالما أن طريقة التزوير التى سلكها معاقب عليها ، وهو علم مفترض لأنه علم بالقانون كما يفترض علمه بما ترتب على فعله من ضرر سواء علم ذلك بالفعل أم لم يعلمه نتيجة جهله بالقانون أو بأحكامه ، إذا على الإنسان أن يتحمل النتائج المألوفة المترتبة على فعله ، والتى تتفق مع السير العادى للأمور ، وأن يتوقع حصولها سواء أتوقعها بالفعل أم لا ، كما هى القاعدة العامة فى تحديد رابطة السببية فى القانون .

ويتطلب تزوير المحررات علاوة على ذلك توافر جنائى خاص أى نية محددة ، وهو ما عبرت عنه المادة ٢١٣ بقصد التزوير فما هو ؟

استعمل الشراح الفرنسيون عبارات مختلفة لتحديد هذا القصد الخاص ، فمن قائل إنه " نية الإضرار بالغير ^(١) " ، السى قائل أنه الإضرار بثروة الغير أو بكرامته واعتباره ^(٢) .

(١) شوغو وهيلى جـ ٢ فقرة ٦٦٠ .

(٢) بلانشر جـ ٣ فقرة ١٤٧ .

الى قائل أنه " نية الغش ^(١) " على اعتبار أنها أكثر اتساعا وشمولا من نية الأضرار ، وإلى قائل أخيرا " أنه العلم بأن المحرر المزور سيستعمل ضد من زور عليه ^(٢) " .

وقد استعملت طائفة من أحكام محاكمنا عبارات مماثلة لما تقدم في تعريف هذا القصد أحيانا ، إلا أن غالبية الفقه تفضل تعريف قصد التزوير بأنه " نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله " ^(٣) ويبدو أن قضاء النقض الحديث قد اعتنق هذا التعريف الأخير ، واستقر عليه بشكل واضح ، لا فرق بعد ذلك بين نوع وآخر من أنواع المحررات ^(٤) فهو كثيرا ما يردد مثل قوله " إن القصد الجنائي في جرمه التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ، وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها ^(٥) .

(١) جازو جـ ٤ فقرة ١٣٩٠ .

(٢) جازسون م ١٤٥ - ١٤٧ فقرة ٣٩١ .

(٣) راجع أحمد أمين ص ٣٩٣ والسعيد مصطفى " التزوير " ص ١٥٨ ومحمود مصطفى فقرة ١٣٨ ومحمود إبراهيم ص ٢٨٧ ورمسيس بهنام ص ١١١ وعمر السعيد ص ١٢٩ ومحمود نجيب حسنى فقرة ٣٨٥ ص ٢٦٦ وأحمد فتحي سرور رقم ٢٠١ ص ٢٦٩ وحسن صادق المرصفلوى ص ١٣٦ وعبد المهيمن بكر فقرة ٢٠٠ ص ٤٩٥ ، ويرى محمد مصطفى القللى أن مجرد العلم بتوافر أركان التزوير - أى القصد العام - يكفي لقيام القصد الجنائي المطلوب فى تزوير المحررات ، لأن من تحصيل الحاصل اشترط قصد الاستعمال ما دام الاستعمال مفروضا بحكم لزوم الضرر كركن مستقل ، إذ هو الوسيلة إليه ولا يتصور حصوله إلا به " الممنولية " ص ١٥٦ .

(٤) راجع نقض ١٩٣٨/٤/٤ القواعد القانونية جـ ٤ رقم ١٩٦ ص ٢٠١ و ١٩٣٩/١/٩ جـ ٤ رقم ٣٢٨ ص ٤٢٤ و ١٩٤٧/١/٥ جـ ٥ رقم ٣٢٤ ص ٦٠٤ و ١٩٤٤/٣/١٣ جـ ٦ رقم ٣١٨ ص ٤٣٠ و ١٩٤٤/٤/١٠ جـ ١٠ رقم ٣٣٣ ص ٤٩٥ و ١٩٥٠/٢/٧ أحكام النقض ص ١ رقم ١٩٧ ص ٣١٢ و ١٩٦٣/٢/٣٠ ص ١٤ رقم ١٧٦ ص ١٠١٨ .

(٥) نقض ١٩٥٣/١/١٢ أحكام النقض ص ٤ رقم ١٤٢ ص ٣٦٥ و ١٩٦٧/٤/٢٥ ص ١٨ رقم ١١٣ ص ٥٦٩ .

وأساس ربط القصد الخاص في تزوير المحررات بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، هو النظر إلى جريمة التزوير من حيث علاقتها بجريمة استعمال المحررات المرورة ، ففعل التزوير ماهيته لا يخرج عن كونه عملا تحضيريا لجريمة الاستعمال التي يتصل بها الضرر وهو المقصود الحقيقي بالخطر ، وإلا فالتزوير مجردا عن الاستعمال لا يترتب عليه ضرر ، شأنه في ذلك شأن أفعال تزيف المسكوكات وتزوير الأختام والدمغات والعلامات إذا ما جردت من أفعال التزويج أو الاستعمال^(١).

وتقدير توافر القصد الجنائي بشرطة من عدمه مسألة موضوعية لا قانونية .

استقلال القصد الجنائي عن الضرر

يترتب على ما تقدم أن يكون القصد الجنائي في التزوير مستقلا عن ركن الضرر ، فقد يتحقق أحدهما وينتفى الآخر ، فمن يزور على آخر سندا ظاهر البطلان لا يخدع أحدا ، بقصد استعماله فيما أعد له ، يتحقق لديه القصد الخاص وإن انتفى الضرر حين أن من يزور على آخر سندا ظاهر الإتيان بقصد إظهار براعته في التقليد لا يقصد استعماله ينتفى لديه القصد الخاص ، وإن كان من المتصور أن يترتب عليه الضرر إذا ما وقع هذا السند المزور في يد آخر بطريق المصادفة فاستعماله استعمالا ضارا.

الباعث

^(١) السيد مصطفى التزوير ص ١٥٨ .

متى توافر القصد الجنائي بشرطيه العام والخاص فلا عبره .
بعندئذ بنوع الباعث على ارتكاب الجريمة في قيامها أو عدمه ،
والباعث هو الإحساس أو المصلحة التي حملت المزور على
اقتراف التزوير ، فسيان أن تكون هذه المصلحة هي تحقيق
كسب مادي أو الانتقام من المجنى عليه أو كسب دعوى^(١) ،
وإنما قد يؤثر الباعث في العقوبة تشديدا أو تخفيفا بوصفه ظرفا
قضاءيا لا ركنا قانونيا في الجريمة .

ولذا فإن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي
نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة
التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان
المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته ،
ويترتب عليه احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة وإن لم
يحدث ضررا خاصا يلحق شخصا معينا^(٢) .

(١) راجع نقض ١٩٤٤/٤/١٠ القواعد القانونية جم ٦ رقم ٣٣٣ من ٤٥٥
و ١٩٤٨/١١/٣ ج ٧ رقم ٦٧٢ من ٦٣٦ و ١٩٥٠/٢/٧ أحكام النقض من ١ رقم
١٠٣ من ٣١٢ و ١٩٥١/١٠/٢٢ من ٣ رقم ٣٥ من ٨٢ و ١٩٥٥/٣/٧ من ٦
رقم ٢٠٠ من ٦١٠ .

(٢) نقض ١٩٧٦/٣/٢٢ ملعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٥ ق (غير منشور) .

المبحث الرابع

أحكام النقض

وضوح التزوير لا تأثيم

لئن كان من المقرر انه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا وتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن يندفع به بعض الناس إلا أنه من المقرر أيضا أن التزوير في المحررات إذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن يندفع به أحد فلا عقاب عليه .

(الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٠ هـ جلسة ١٩٨١/٣/٢٥)

كون الطاعنة صاحبة مصلحة في التزوير لا يكفي وحده لثبوت اشتراكها في التزوير .

من حيث أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بتهمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي وفي استعماله مع العلم بتزويره استنادا إلى أنها صاحبة الأولى في تزوير التوقيع المنسوب إلى المجنى عليه دون أن يستظهر أركان جريمة الاشتراك في التزوير ويورد الدليل على أن الطاعنة زورت هذا التوقيع بواسطة غيرها - ما دامت تنكر ارتكابها له وخلا تقريbo المضاهاة من أنه محرر بخطها - كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعنة بالتزوير وكان مجرد كون الطاعنة هي صاحبة المصلحة في التزوير لا يكفي في ثبوت اشتراكها فيه والعلم به

فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور قسئ التمييز والفساد قسئ الاستدلال .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٥١ قى جلسة ١٩٨١/١١/٢٥)

الدليل على حصول الاشتراك .

من المقرر أنه ليس من المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك فى ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسومة بل يكفيها للقول بحصوله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابستها وأن يكون فى وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلال عن كل ركن من أركان جرمية التقليد والتزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ قى جلسة ١٩٨١/١٠/١٣)

فقد الأوراق المزورة

من المقرر أن فقد الأوراق لا يمنع من قيام جريمة التزوير ما دام أنه قد ثبت وجود تلك الأوراق وتزويرها .

(الطعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٣ قى جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

فقد الأوراق المزورة

لما كان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة تزويره إذ الأمر فى هذا مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير والمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق لإثبات طالما أن القانون الجنائى لم يحدد طرق إثبات

معينه في دعوى التزوير ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كتدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت الى صحتها ، ولما كان الحكم قد خلاص في منطق سائغ وتكليل مقبول الى سابقة وجود عقد الإيجار المزور إلى أن الطاعنة قد استعملته مع علمها بتزويره بأن تمسكت به أمام شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير التي قدمته لها ، لا تمارى في أن ما أورده الحكم من أدلة لها معيها الصحيح من الأوراق فإن ما نثيره لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع الأدلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز أثارته أمام محكمة النقض وبالتالي تنحصر من الحكم قاله الفساد في الاستدلال ويضحي الطاعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٥١ قى جلسة ١٩٨١/١٢/٣)

إطلاع المحكمة على الورقة المزورة إجراء جوهري .
من المقرر أن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحميم الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ومن ثم تعرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لإبداء رأيه فيها وليطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مراقبته عليها ، لما كان ذلك وكان لم يفت المحكمة في هذه الدعوى — على نحو ما سلف — القيل بهذه الإجراءات فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصند يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٥٤ قى جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

الدعوى المدنية والدعوى الجنائية

لما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه اقتصر على سرد وقائع الدعوى المدنية وما انتهت إليه من القضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما خلص إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وعول عليه في إثبات جريمة استعمال المحرر المزور المسندة إلى الطاعن لما كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم يعد قاصرا في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن ولم يعن ببحث موضوعه من الوجهة الجنائية إذ لا يكفي في هذا الشأن سرد الحكم للإجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمون تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومؤداه لما هو مقرر من أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي بنى عليها عقيدتها في الدعوى أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وثبوت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

(الطعن رقم ٧١٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

القانون الجنائي لم يرسم طريقا خاصا لإثبات التزوير.

لما كان ذلك وكان القانون لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة المحكمة فلا نظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في

مجموعها في كوحدة مؤديه الى ما قصده الحكم منها ومنتهجه في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه كما هو الحال في الدعوى الحالية ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في شأن الحكم في إدانته على أقوال شهود الإثبات إذ لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقرير أدلة الدعوى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٥١ هـ جلسة ١٤/١/١٩٨٢)

التحريات وحدها لا تكفي للإدانة بجريمة التزوير

وحيث أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعنة على ما أكدته تحريات رئيس مباحث مرور الإسكندرية من اشتراكها مع المتهم الأول - الذي انقضت الدعوى الجنائية بالنسبة إليه لوفاته - في تزوير المحرر ودسه بملف الطاعن الآخر بإدارة المرور حيث تعمل - وكان المقرر أنه - ولئن كان للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا بذاته أو قرينه بعينها على الواقعة المراد إثباتها وإذا كانت المحكمة قد كونت أساس اقتناعها بإدانة الطاعنة على مجرد تحريات رئيس مباحث المرور فإن حكمها يكون - عيبا بما يستوجب نقضه - بالإحالة .

(الطعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ٥٣ هـ جلسة ١١/١٢/١٩٨٢)

الطعن بالتزوير وسيلة دفاع - تقديرية للمحكمة

من المقرر أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التتليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وأن

الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة

(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥)

الطعن بالتزوير وسيلة دفاع تخضع لتقدير المحكمة

من المقرر أن الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع فيجوز لها إلا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وإلا تحيله إلى النيابة لتحقيقه وإلا تنف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطاعن غير جدى وأن الدلائل عليه وأهمية ولما كانت محكمة موضوع هي صاحبة الحق فى تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذى تترشح إليه على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن فى شأن الطعن بالتزوير على الفاتورة التى قنمها المتهم الآخر وأطرحه استنادا إلى ما قرره هذا الأخير من أنه قد اشترى عبوات الدخان موضوع الدعوى — من مصنع الطاعن بالإضافة إلى أن تلك الفاتورة وهذه العبوات تحمل اسم مصنع الطاعن وإذا كان ما قاله الحكم فيما تقدم سائغا ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه من أطراح طلب الطاعن بالتزوير فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)

التنازل عن السند المزور فى الدعوى المدنية
ممن المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن التنازل
عن السند المزور ممن تمسك به فى الدعوى المدنية المرددة بين
طرفيها لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١)

تكوين عقيدة المحكمة
لا يصح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون دليل أو بالنقد
فى تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق
الرسمية بل هو فى حل من ذلك ما دام الدليل المستند من ورقة
رسمية غير مقطوع بصحته فى العقل أن يكون غير ملتئم مع
الحقيقة التى أستخلصها القاضى من باقى الأدلة .

(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١)

تاريخ حصول التزوير
أن عدم توصل المحكمة إلى معرفة اليوم والشهر الذى
حصل فيه التزوير على سبيل التحديد لا يعيب حكمها إذ لا تأثير
على ثبوت الواقعة ما دامت لم تمضى عليها المدة المسقطه
للدعوى .

(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٧/٢)

شهادة التسنين .
قد أستقر قضاء محكمة النقض على وجوب أن تكون
الشهادة الطبية التى تقدم للمأذون عند عقد الزواج صادرة من
طبيبين موظفين بالحكومة حتى يصح له أن يعتمد عليها فى

تقدير السن، فإذا كانت صادرة من طبيب واحد فإنها لا تصلح لأن تكون سندا يعتمد عليه فإن قبلها المأذون واعتمد عليها فهو الملوم لتقصيره فيما يجب عليه ولا جناح على من قدمها له ولا مسئولية جنائية عليه .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٢ جلسة ١٩٣١/١١/٩)

تحقق التزوير في الأوراق الرسمية .

من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريقة الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور وينبني على ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعد تزويرا سواء كان الاسم المنتحل لشخص حقيقي ومعلوما أم كان اسما خياليا لا وجود له في الحقيقة والواقع مادام المحرر صالحا لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه وليس من هذا القبيل تغيير اسم متهم في محضر تحقيق ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم ثم أن هذا التغيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٩٩ جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٤)

تحقق الجريمة بصرف النظر عن الباعث .

من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق به جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المتصد به تغيير مضمون المحرر يخالف المحرر بحيث

يخالف حقيقة النسبة وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغض مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه، لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم عن تحييص دفاعه بقيام التفويض من المحامي بالتوقيع باسمه على عريضة الدعوى وكذا التفاته عن طلب مناقشة بعض الشهود إثباتا لذلك لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان، لا تلتزم المحكمة بالرد عليه طالما أن ثبوت قيام التفويض ليس من شأنه بعد ما سلف إيراده - أن تنتفى به جريمة التزوير فى المحرر الرسمى المسندة إليه .

(الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٥ قى جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢)

العبرة بما يؤول إليه المحرر .

من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا فى سحرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومى من أول الأمر إذ يكون عرفيا فى أول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمى بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومى فى حدود وظيفته ففى هذه الحالة يعتبر واقعا فى محرر رسمى بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتتسحب رسميته على ما سبق فى الإجراءات إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه أول الأمر .

(الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٥ قى جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢)

إثبات إقامة التابع مع متبوعة فى الإعلان .

من المقرر أنه لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته وكان القرار المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذ اعتبر أن العبارة الواردة بالإعلان المدعى تزويره بشأن إقامة المطعون ضد الأول - التابع - مع الطاعن بفرض عدم صحتها ليست بيانا جوهريا في خصوص هذا الإعلان لو بطلانه فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)

اختصاص الموظف

الاختصاص الفعلي للموظف ركن في جنائية التزوير في المحرر الرسمي

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧)

انتحال شخصية الغير

انتحال شخصية الغير هو صورة من صور التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة.

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨)

تغيير الحقيقة في محضر التصديق على التوقيع
أن تغيير الحقيقة في محضر التصديق على التوقيع بطريق الغش وبقصد استعمال محرر فيما غيرت الحقيقة من أجله يتوافر أركان جنائية التزوير كما هي معروفة به في القانون .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨)

جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالورقة الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)

تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للأبطال
من المقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للأبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه لأنه لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية بل كل ما يشترطه لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر من المحررات بإحدى الطرق التي نص عليها وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضرر للغير - ومن ثم فإن تزوير الإيصال موضوع الدعوى - وأن نسب صدره إلى قاصر - يكون معاقباً عليه لاحتمال الضرر .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)

التغيير فى أوراق الحساب يعتبر تزويرا

كشوف الحساب المخصصة لإثبات عملية صرف أجور العمال هى فى حكم الدفاتر التجارية وكل تغيير للحقيقة فى البيانات التى أعدت لإثباتها يعتبر تزويرا ما دامت هذه الكشوف المتلاحقة قد أعدت أصلا لإثبات حقيقة العمليات التى تكون فيها لتكون أساسا للمحاسبة بمقتضاها بين أطرافها ولضبط العلاقات المالية التى تربط بعضهم ببعض وقد اتفقوا فيما بينهم على تحريرها لضبط العمليات التى يقوم بها بعضهم بطريق الوكالة فى صرف أجور العمال وسائر نفقات العمل - كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - وهى عمليات تجزى دوريا ، فلا ريب أن هذه الأوراق - كشوف كانت أو دفاتر تكون مما يصلح فى باب الاستدلال فينتج بها كاتبها أو غيره قبل كل من يعنيه أمر هذه البيانات وهى بهذه المثابة مما يجوز الاستناد إليه أمام القضاء وكل تغيير فى هذه الأوراق هو تزوير معاقب عليه - كما أنهى إليه بحق رأى محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣)

التزوير فى أجزاء المحرر الجوهرية

لا يكفى للمعاقب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة فى المحرر بل يجب أن يكون الكذب قد وقع فى جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى من أجلها أعد المحرر لإثباته.

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨)

٢٨ - بيان حالة الزوجة فى أشهاد الطلاق .

لم توجب لائحة المأذونين التى صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ والذى نشر بالجريدة الرسمية

فى ١٠ منه بالفصل الثالث منها بشأن بيان واجبات المأذونين الخاصة بشهادات الطلاق ولا فى الفصل الأول بشأن الواجبات العامة للمأذونين إثبات شيء يتعلق بحالة للزوجة من حيث الدخول أو الخلوة

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨)

أوراق الأموال

أعدت أوراق الأموال الصادرة من الصيارفة لإثبات قيمة الأموال المستحقة على الممول كما أعدت لإثبات مقدارها وهذا مقتضاه إن كان تغيير للحقيقة بها تزويرا يعاقب عليه القانون .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ فى جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠)

شهادة التسنين والتزوير

إذا حضرت أمراه أمام طبيب وعرضت نفسها عليه متسمية باسم أخرى يراد عقد زواجها وطلبت إليه إعطاءها شهادة بسنها توصلا لإثبات أن سن المرأة المنتحل اسمها أكثر من سنة عشر سنة حتى يمكن عقد زواجها وانخدع الطبيب وأعطاه الشهادة المطلوبة ووقعت هى على هذه الشهادة ببصمة إصبعها فهذه الشهادة لا تزوير فيها مطلقا لا ماديا ولا معنويا لأنها ليست سنداً على أحد وتضر أحداً ، فهى لا تضر الطبيب لأنه أثبت فيها ما شهد تماماً ولا المرأة التى كان مراداً عقد زواجها لأن التزوير كان لمصلحتها .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ١٤ فى جلسة ١٩٣١/١٠/٩)

طرق التزوير :

أن طرق التزوير التى نص عليها القانون تندرج كلها تحت مطلق التعبير بتغيير الحقيقة التى يعاقب عليه القانون ولم يميز الشارع فى العقاب بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا فى الحكم لا يسوغ فى العقل أن يكون ارتكاب التزوير بإحدى هذه الطرق جنائية فإذا وقع بغيرها كان جنحة ما دام يتحقق باى منها من تغيير الحقيقة المعاقب عليه .

(نقض ١٩٥٥/١٢/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢١٨ ص ٦٧١)

وضع إمضاءات أو اختتام مزورة

من المقرر أن التزوير يقع بتوقيع الجانى على محرر بإمضاء ليست له ولا يشترط إذا كانت الإمضاء لشخص حقيقى أن يقد المزور عليه بل يكفى وضع الاسم المزور عليه .

(نقض ١٩٥٥/٤/١١ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢٥ ص ٨٠٩)

من ينتزع إمضاء صحيحا موقعا به على محرر بإصقه بمحرر آخر فإنه يرتكب تزويرا ماديا بطريقة تغيير المحرر لأنه بفعلة إما ينسب إلى صاحب الإمضاء واقعة مكتوبة هى توقيع على المحرر الثانى .

(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٢٧/١/٢٥ لى جلسة ١٩٢٧)

منى كانت المحكمة قد ذكرت فى حكمها أن جريمة التزوير التى أدانت المتهم فيها وقعت بطريق التوقيع بختم مزور فلا يهم أن يكون التوقيع قد حصل بختم اصطنع خصيصا لهذا الغرض أو أنه كان خلسة بالختم الحقيقى للمجنى عليه لأن المؤدى واحد

وليس على المحكمة في الحالة الأخيرة أن تحقق كيفية حصول المتهم على الختم ما دامت هي قد اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بتزوير التوقيع .

(الطعن رقم ٧ لسنة ١٥٠٠ ق جلسة ١٩٤٥/١/١)

تغيير المحررات أو الاختتام أو الإمضاءات أو زيادة كلمات

أن إى إثبات أو إضافة إلى أية عبارة أو بيان مخالف للحقيقة على ورقة ونسبتها إلى موظف مختص لا يصدر مثل هذا البيان إلا منه بعد تغييرا للحقيقة في محرر رسمى وكفى لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه الإضافة غير موقع عليها من الموظف المختص أو لا يشترط أن تكون العبارة المضافة موقعا عليها ممن قصد المتهم نسبتها إليه بل كفى أن تكون موهمة بذلك .

(نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ مجموعة أحكام النقض)
(س ٢ رقم ١٠٢ ص ٢٧٣)

وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة

متى كان الثابت بالحكم أن الأسماء المزورة التى وضعت على صور الأخطارات الموقع عليها بإمضاء الموظف المختص قد أضيفت إليها على هذه الصور بعد محو الأسماء الصحيحة التى كانت مدونة بها بحيث يفهم المطلع على الصورة أن الأسماء موجودة بأصل الأخطار فإنه يعتبر تغيير الحقيقة فى محرر رسمى بمحو وإضافة كلمات وتحقيق به جريمة التزوير .

(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧)

التقليد

إن القانون لم يشترط أن يكون التقليد بشكل خاص أو بالغاً حد الإتيان بحيث يصعب على الشخص الغنى تمييزه عن الختم الحقيقي بل يكفي أن يكون التقليد بحيث أنه يكفل رواج الشيء المقلد في المعاملة والتداول بين الناس وانخداع الجمهور به كاف لتكوين ركن الجريمة دون اقتضاءه أى شيء آخر .

(نقض ١٩٣٥/١١/١٨ للمجموعة الرسمية س ٣٧ رقم ٥٠)

من المقرر أن التزوير في المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد وكان فوق هذا واقعاً على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه بأعدامه الضرر في هذه الحالة فإذا اتهم شخص بتزوير في عقد بيع بإضافة عبارة إليه وأن المتهم لم يراع في هذه الإضافة إتقان التزوير حتى يمكن أن يجوز على من أراد خدعهم به لا سيما وهم المختصون بمراجعة أمثال هذا العقد منه فكانت النتيجة أن اكتشف حيلته وظهر تزويره بمجرد أطلع كاتب المساحة على العقد فمثل هذا التزوير المفضوح ليس بالتزوير الذي يمكن أن يترتب عليه الضرر ..

(نقض ١٩٣٣/١١/١٣ للمجموعة الرسمية س ٣٥ رقم ٢١ ص ٦٩)

ظهور التزوير لمن تصالاف إطلاعهم على المحرر المزور ممن كانت لديهم معلومات خاصة سهلت لهم أدراك الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة ما دام المحرر ذاته يجوز أن يخدع به بعض الناس .

(نقض ١٩٤٧/١١/٢٤ للمجموعة الرسمية س ٤٩ رقم ٢٤ ص ٧٥)

الاصطناع

الاصطناع باعتباره طريقا من طرق التزوير المادى هو إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق ما دام المحرر فى أى من الحالتين متضمنا لواقعة تترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن يحتج به فى إثباتها .

(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧)

لما كان لا يشترط فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص لتحريرها بل يكفى لتحقيق الجريمة كما هو الشأن فى حالة الاصطناع أن تعطى الورقة المصنعة شكل الأوراق الرسمية لمظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للإيهام برسميتها ويكفى فى هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف فى تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر إجراءاته فى حدود اختصاصه - وكان من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا فى محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر بداءة من موظف عمومى فقد يكون عرفيا فى أول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمى بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومى فى حدود وظيفته أو نسب إليه التدخل فأتخذ المحرر الشكل الرسمى ففى هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا فى محرر رسمى بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتتسحب رسميته إلى ما سبق من الإجراءات إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر وليس بما كان عليه فى أول الأمر ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣)

تغيير إقرار أولى الشأن

إذا وكل الدائن الى المدين تحرير إيصال بمبلغ الدائن من المدين أى أن ما كان مطلوباً من المدين فى هذه الحالة هو أن المحرر على لسان الدائن إقراراً بقيمة ما قبضه من المدين - فغير المدين فى هذا الإقرار بأن أثبت فيه واقعة على غير حقيقتها بأن وصف مثلاً بالجنيهاً المبلغ الذى دفعه الدائن بالقروش ووقع الدائن الإقرار والإيصال بغير أن يلاحظ ما فيه من مخالفة للحقيقة فيعتبر هذا تزويراً بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها .

(نقض ١٩٣٢/١٢/٢٦ المحاماة من ١٣ رقم ٥٢٨ ص ١٠٦٤)

جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة

إن المادة ٢١٣ من قانون العقوبات تعاقب كل موظف عمومى غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها فى مجال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها أو بجعلها واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعلها واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها ، وواضح أن عبارة " جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة " ليست مرادفة لعبارة " تغيير إقرار أولى الشأن " وأذن فليس من الضروري أن يكون هناك صاحب شأن صدرت عنه إقرارات أمام موظفى رسمى فغيرها بل يتحقق التزوير - بمقتضى هذا النص - ولو أثبت الموظف فى الورقة واقعة مزورة اختلقها هو وجعلها فى صورة واقعة صحيحة فحصل بذلك تغيير فى موضوع الورقة أو أحوالها من شأنه إحداث ضرر بأحد الأفراد أو بالمصلحة العامة .

(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ١٤١٢ فى جلسة ١٠/٤/١٩٤٤)

عقد الزواج

إن عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتزويرها موظف مختص هو المأنون الشرعى وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونيا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها، ومناطق هذه الورقة هو إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير العقد فكل عبث يرمى إلى إثبات غير الحقيقة فى هذا الصدد يعتبر تزويرا فى الصميم ، وإذن فالحكم إذ دان المتهم بارتكابه تزويرا فى محرر رسمى أساس أنه حضر أمام المأنون مع متهمة أخرى وهى الزوجة على أنه وكيلها وتسمت بغير اسمها الحقيقى ووافق على قولها بأنها بكر ليست متزوجة، والواقع أنها كانت متزوجة فعلا فحرر المأنون بناء على هذا عقد الزواج فإن الحكم يكون صحيحا .

(نقض ١٩٥١/١/٨ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ١٨٢ ص ٤٧٩)

متى كان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهى صورة من صور التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وكان المتهم قد غسب الحقيقة فى المحرر بطريقة الغش تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير وقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله فإن جنائية التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هى معروفة به فى القانون.

(نقض ١٩٥٦/٥/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٣٠ ص ٧٣٦)

الثانى : الضرر

من المقرر أن جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة بال يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها فى نظر الجمهور ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من عدم قيام ركن الضرر يكون على غير سند .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩)

لا يشترط لصحة لأحكام بالإدانة أن يتحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر ما دام قيامه لازما عن طبيعة التزوير فى المحرر الرسمى .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١١)

الضرر فى تزوير الأوراق الرسمية مفترض لما فى التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التى يعتمد عليها فى إثبات ما فيها .

(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)

لا يشترط فى التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفى احتمال وقوعه والبحث فى وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات إلى ما طرأ فيما بعد .

(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)

لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستقادا من مجموعة عبارات الحكم .

(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)

لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستقادا من مجموعة عبارات الحكم .

(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

تغيير المتهم اسمه في محضر تحقيق

محاضر التحقيق قد تصلح دليلا في إثبات شخصية من يسألون فيها فإن أسماء هؤلاء لا تعد من البيانات الجوهرية في المحضر فإذا ما حصل التغيير فيه بانتحال الشخصية صح عد ذلك تزويرا في ورقة رسمية وما قد يقال في هذا الصدد من أن تغيير المتهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في عداد وسائل الدفاع التي له، بوصف كونه متهما أن يختارها لنفسه - ذلك لا يصح إذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه لأنه في هذه الحالة كان ولا بد يتوقع أن هذا من شأنه إلحاق الضرر بمصاحب الاسم المنتحل بتعويضه له لاتخاذ الإجراءات الجنائية قبله، كذلك لا يقبل في هذه الحالة التمسك باستثناء القصد الجنائي قولا بأن المتهم إنما كان همه التخلص من الجريمة المنسوبة إليه فإنه لا يشترط في التزوير أن قصد الجاني الأضرار بالغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى إلا إلى منفعة نفسه لا يجدي في رفع المسؤولية بعد وقوع الجريمة وثماها ويكفي في التزوير احتمال وقوع الضرر وقت ارتكاب الفعل .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٤٨/١١/٣)

القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة
بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء
الظروف المطروحة عليها وليس بلام أن يتحدث الحكم عنه
صراحة وعلى استقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣)

الجهل بقانون الأحوال الشخصية

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهمين حين
مباشرة عقد النكاح - وهو مشروع فى ذاته - قررا بسلامة نية
أمام المأذون - وهو يثبت لهما - عدم وجود مانع من موانعه
كانا فى الواقع يجهلان وجوده وكانت المحكمة - بناء على
وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها - قد اطمأنت إلى هذا
الدفاع وعدتهما معذورين يجهلان وجود ذلك المانع وأن جهلهما
فى هذا الحالة لم يكن لعدم علمهم بحكم من أحكام قانون
العقوبات وإنما هو جهل بقاعدة مقررة فى قانون آخر هو قانون
الأحوال الشخصية، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة
القانونية وبالواقع فى وقت واحد مما يجب قانونا - فى المسائل
الجنائية - اعتباره فى جملته جهلا بالواقع وكان الحكم قد اعتبر
الظروف والملابسات التى أحاطت بهذه تليلا قاطعا على صحة
ما اعتقده من أنهما كانا يباشران عملا شرعيا - للأسباب
المعقولة التى تبرر لديهما هذا الاعتقاد - مما ينتفى معه القصد
الجنائي الواجب توافره فى جريمة التزوير فإن الحكم إذ قضى
براءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبقا سليما .

(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٣)

متى كان الحكم قد اثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الإعفاء منها فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .

(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤)

مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦)

عدم توافر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك في جريمة التزوير المعنوي متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٧)

إذ أدانت المحكمة شخصا في تزوير مادون بوثيقة زواج خاصا بخلو الزوجة من الحمل وغيره من الموانع الشرعية فلا بد لها من أن تبين في حكمها بيانا صريحا وجه اقتناعها بتوافر القصد الجنائي في فعلته هذه، ذلك بين الحمل أمر متعلق بذات الزوجة ومن الجائز أن يجهله الزوج وقت تحرير الوثيقة فعند اشتغال الحكم على الدليل المثبت لتوافر هذا العلم لدى الزوج عيب جوهري يوجب نقض الحكم .

(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٦/٤)

إن القصد الجنائي في التزوير ينحصر في أمرين (الأول) وهو عام في سائر الجرائم - علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها التي تتكون منها طبقا للقانون أى إدراكه أنه يغير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا وأن من شأن هذا التغيير أن يترتب عليه ضرر (والثاني) وهو خاص بجريمة التزوير - اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر فيما غير من أجله ، فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم غير الحقيقة في محرر هو محضر فرز أنصار تنقية دودة القطن بطريقة جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وأن علمه هذا قد اقترن بنية استعمال المحرر في الحصول على نقود من الحكومة فإن ذلك ما يكفي لبيان توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير التي أدین من أجلها .

(الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ١٤٤٤/٣/١٣)

القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر مبدئيا في أمرين :

الأول : علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع ارتكابها التي تتكون منها أى إدراكه أنه يغير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا وأن من شأن هذا التغيير للحقيقة ولو أن المحرر استعمل - أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام والثاني: اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور أجله .

(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ١٣٧٦/٦/١٩٣٣)

تغيير المتهم لأسمه فى محضر جمع الاستدلالات

متى كان من المقرر أن محضر الاستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لاسمه فى هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقّع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يوقع إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه انتحل بمحضر التحقيق اسم شخص معروف لديه كان يعمل معه فى مركب صيد وأنه سرق بطاقته الشخصية بقصد استعمالها فى مثل هذه الأغراض حتى لا ينكشف أمره فإن الحكم يكون قد أثبت فى حقه توافر أركان جريمة التزوير ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد على غير أساس من القانون .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)

السجلات والبطاقات والمستندات المتعلقة بتنفيذ قانون الأحوال المدنية

جرى قضاء محكمة النقض على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية تعد أوراقا رسمية فكل تغيير فيها يعتبر تزويرا فى أوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار ما وقع من المحكوم عليه الأول واشترك فيه الطاعن بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة - من وضعه بصمة إصبعه على استمارة طلب حصول على بطاقة باسم شخص آخر تزويرا فى محرر رسمى، وإلى أن اتفاق الطاعن مع الموظف المختص

بتحرير البطاقات الشخصية على إثبات اسمه بالبطاقة خلافاً
للإسم المدون باستمرار طلب استخراجها يعد اشتراكاً مع هذا
الموظف في ارتكاب تزوير ورقة رسمية فإن يكون قد طبق
القانون على وجهه صحيح .

(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)

عقد الزواج — مناط العقاب على التزوير فيه

عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص
هو المأمون الشرعي وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة
الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين
وتكون للأثار المترتبة عليه — متى تمت صحيحة — قيمتها إذا
ما جد النزاع بشأنها — ومناط العقاب على التزوير فيها هو أن
يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع
الشرعية مع العلم بذلك، فكل عبث يرمى إلى إثبات غير الحقيقة
في هذا الصدد يعتبر تزويراً ومن ثم فإن حضور المتهم أمام
المأمون وتقريره أن زوجته خالية من الموانع الشرعية على
خلاف الحقيقة مع علمه بذلك يعد تزويراً ويكون الحكم المطعون
فيه إذ دانه بارتكاب جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج
صحيحاً .

(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

إثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بقصد الزواج —
عدم انطوائه على جريمة تزوير — عله ذلك — عقد الزواج لم
يعد لإثبات هذه الصفة .

(الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٤)

وفى ذات المعنى قضى بأن من المقرر أن التزوير فى المحررات لا تكتمل أركانها إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع فى بيان مما أعد المحرر لإثباته وأن مناط العقاب على التزوير فى وثيقة زواج هو أن يقع تغييرا الحقيقة فى إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يستوى فى النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقا يحمل به القصد الجديد ما دام الأمر أن يلتقيان مع الواقع فى الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد .

(الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٣٢ قى جلسة ١٩٦٢/٤/٩)

دفاتر المواليد

دفاتر المواليد ليست معدة لتفيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسمى الوالدين المنتسب إليهما حقيقة ذلك بأن مجرد إثبات الميلاد دون بيان اسم المولود والديه لا يمكن أن يجرئ فى بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا تعزيره شبهة وحتى يكون صالحا للاستشهاد به فى مقام إثبات النسب فإذا تعدى المبلغ تغيير الحقيقة فى شيء مما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به، فإنه يعد مرتكباً لجناية التزوير فى محرر رسمى .

(الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ قى جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦)

حوالة البريد

حوالة البريد تشتمل أصلا فى أحد وجهيها على جزئين أولهما يحرره الموظف المختص بمكتب التصدير ويشهد فيه بصحة ما أثبتته مما علمه بنفسه من قبض قيمة الحوالة وتحصيل

رسمها وما تلقاه عن المرسل من تعريف باسمه واسم المرسل إليه ومكتب الصرف وهذا الجزء لا يشبهه في رسميته والجزء الثاني يحرره من صرفت له الحوالة وهو المرسل إليه بمكتب ورودها يقر فيه بالاستلام قيمتها، وهو وإن اختلف عن الجزء الأول في قوة الدليل إلا أنه يعتبر ورقة رسمية ذلك لأن العامل المختص بالسرف مكلف بالتوقيع عليه بإمضائه ويختم المكتب شهادة منه بقيامه بما تفرضه عليه تعليمات مصلحة البريد من وجوب الاستيثاق من شخصية طلب الصرف بإحدى الطرق المبينة بالبند "٢٩" من هذه التعليمات إلا إذا كان يعرفه شخصيا ، كما أن الموظف مكلفا أيضا بأن يأخذ توقيع مستلم قيمة الحوالة عليها نفسها وعلى الدفتر رقم "٢٦" وهذا يدل على أن الموظف إنما يقوم بتوثيق الصرف على نوع ما مما يجعل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها أما الوجه الآخر من ورقة الحوالة فهو يشمل في أعلاه كلمة "تحويل" وتحتها عبارة "ادفعوا للتسديد" ثم ترك حيز من الورق على بياض لكي يكتب فيه المرسل إليه الحوالة أسم من يريد أن يقبض قيمتها بدلا منه وتاريخ التحويل وموقع عليه بإمضائه .

(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢)

محاضر الجلسات

أن كاتب الجلسة مختص بمقتضى المادة "٧١" من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات فيكون التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معاقبا عليه باعتباره تزويرا في محضر رسمي .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١١)

تغيير تاريخ وفاة المورث فى الإعلام الشرعى
إن البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث فى الإعلام الشرعى هو ولا شك من البيانات الجوهرية التى لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والورثة اللتين أعد المحرر فى الأصل لإثباتهما ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويراً فى محرر رسمى .

(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ قى جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤)

ملخص شهادة الوفاة
ملخص شهادة الوفاة هو ورقة رسمية لإثبات تاريخ الوفاة

(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٧ قى جلسة ١٩٥٧/٥/٦)

تزوير صحيفة السوابق
متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم أن صحيفة السوابق المزورة قد حررت بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح وأنها صدرت فعلاً خالية من السوابق ولم يكتشف أمرها إلا عند فرز الصحف، فإن ذلك يفيد أن الجريمة قد تمت وأن الصفة الرسمية قد توافرت للورقة ولا يغير من ذلك عدم تسليمها لصاحب الشأن أو ما قيل من عدم توقيعها بخاتم الإدارة .

(الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٦ قى جلسة ١٩٥٧/٤/٢)

ورقة الفيش
اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لم أن يكلفوه به ومن ظروف إنشائه أو بالنظر إلى طبيعة

البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها ومن ثم فإن ورقة الفيش التي يندب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات عليها هي ورقة رسمية .

(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٦/١٨)

دفتر المواليد

إن تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في أسمى والدى الطفل أو أحدهما يعد في القانون تزويرا في ورقة رسمية لوروده على بيان مما أعد دفتر المواليد تدوينه فيه مهما يكن مدى حجية هذا الدفتر في إثبات نسب الطفل .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٦/٨)

صحيفة الدعوى بعد إعلانها

إن صحيفة الدعوى وأن كانت تظل ورقة عرفية طالما هي في يد صاحبها تتقلب الى محرر رسمي بمجرد قيام المحضر بإعلانها ويصبح ما فيها من تغيير للحقيقة تزويرا في ورقة رسمية .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٤)

رخصة قيادة السيارة

إن التغيير الذي يحصل في رخصة قيادة سيارة بمحو كلمة أجرة بعد عبارة ، رخصة سواق عمومي ، ومحو نفس الكلمة بعد كلمة "سائق" في خانة صناعة المتهم وذلك حتى لا تكون الرخصة مقصورة على قيادة سيارة ركوب التاكسي هذا يكون

تزويرا حاصلًا في البيانات التي أعدت هذه الورقة لإثباتها معاقبا عليه بالمادتين ٢١٢، ٢١١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٢٩)

انتحال شخصية آخر أمام الطبيب

متى كانت المحكمة اعتبرت واقعة الدعوى اشتراكا في تزوير معنوي تم بتقديم امرأة مجهولة باتفاقها مع أخرى الى الطبيب الشرعي منتحلة شخصية هذه الأخرى لتوقيع الكشف الطبى عليها فكشف عليها هذا الطبيب باعتبارها أنها هي المرأة الأخرى وأثبت نتيجة الكشف في تقريره فإن أدانته للمرأة الأخرى في هذه الجريمة تكون صحيحة سواء أكانت المرأة المجهولة قد وقعت ببصمتها أم لم توقع .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٢٧)

أذن البريد

أذن البريد ورقة رسمية فإذا وقع التخيير فيه في اسم من سحب الإذن له فذلك يعد تزويرا في ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ اتصاله بالجزء الخاص بالبيانات التي من شأن الموظف تحريرها بنفسه .

(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢)

محضر التصديق على الإمضاء

إذا تقدم شخص إلى كاتب التصديقات ووقع بختم كان معه على عقد بيع باعتبار أنه البائع وأن الختم ختمه وتم التصديق على العقد رسميا على أساس أن البائع نفسه هو الذى حضر

وبصم بختمه فهذه الواقعة تعد تزويرا في أوراق رسمية تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمة بما في ذلك القصد الجنائي كما هو معرف به في القانون .

(الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ١٨ اق جلسة ١١/١٠/١٩٤٨)

أوراد الأموال

أعدت أوراد الأموال الصادرة من الصيارفة لإثبات قيمة الأموال المستحقة على الممول كما أعدت لإثبات مقدارها وهذا مقتضاه أن كل تغيير للحقيقة بها يعتبر تزويرا يعاقب عليه القانون .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ اق جلسة ٢٠/٥/١٩٤٧)

الشهادة الإدارية

أن مجرد اصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها بإمضاءين مزورين للعمدة وشيخ البلد المختصين بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الإدارية لتقديمها إلى أقلام التسجيل - ذلك يعد تزويرا في أوراق أميريه .

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ١٥ اق جلسة ٥/٢/١٩٤٥)

عقود البيع بعد مراجعتها من المساحة واعتمادها

التغيير الذي يحصل في ورقة عقد البيع بعد مراجعته من المساحة واعتمادها هو تزوير في ورقة رسمية إذ أن الاعتماد من هذه الجهة الرسمية يعتبر منصبا على جميع ما تضمنته العقد

من البيانات التى من شأن الموظف المختص مراجعتها وإقرارها
فالتغيير فى إحدى هذه البيانات تتسحب عليه المراجعة فمجرىه
يعتبر أنه غير فى إشارة المراجعة نفسها ولا يهم يعد ذلك أن
يكون ذلك التغيير قد حصل باتفاق طرفى العقد .

(الطعن رقم ١٥٨ لسنة ١٢ اقى جلسة ١٢/٢٢/١٩٤١)

الصور الشمسية لعقود البيع المسجلة

التغيير فى بعض أرقام الرسوم الموجودة بها من صورة
شمسية لعقد بيع مسجلة يعتبر تزويرا فى ورقة رسمية .

(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٥ فى جلسة ١٠/٦/١٩٣٥)

دفتر أحوال العمدة

لدفتر أحوال العمدة صفة رسمية وبناء عليه يكون التزوير
الحاصل فيه معاقبا عليه بمقتضى المادة - ١٧٩ - عقوبات
وفضلا عن ذلك فإن هذه المادة تعاقب على التزوير الحاصل فى
الأوراق ذات الصفة الرسمية كما تعاقب على التزوير فى
الأوراق الأميرية فيكفى لتطبيقها أن يكون دفتر الأحوال من
(الأوراق الأميرية) بمعنى أنه من الدفاتر التى تستعمل لتأدية
خدمة كل شخص مكلف بخدمة أميرية .

(محكمة النقض الإبرام - حكم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١)
(المجموعة الرسمية سنة ثلاثة عشرة سنة ١٩١٢ صفحة ٣٣)

من القانون عقوبات صارمة للتزوير فى الدفاتر الرسمية
لأجل المحافظة على صحة الوقائع الثابتة بها فالتزوير الذى من
هذا القبيل يكون إذن معاقبا عليه لو لم يثبت حصول ضرر

بالفعل وذلك لاحتمال حصول ضرر على الدوام بالمصلحة العمومية .

(محكمة النقض والإبرام حكم أول أبريل سنة ١٩٠٥)
(المجموعة الرسمية سنة سابعة سنة ١٩٠٥ صفحة ٧٧)

من يذكر في عريضة دعوى حجز ما للمدين لدى الغير بيانات مزورة ويؤدى عمله هذا إلى قيد هذه البيانات المزورة في دفتر المحكمة الرسمي يعتبر مرتكباً لجريمة التزوير فى أوراق أميرية .

(محكمة النقض والإبرام، حكم ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤)
(المجموعة الرسمية سنة سابعة عشر صفحة ٣٥)

لا تعد وثيقة الزواج أو الطلاق التى يحررها المأنون عملاً بلائحة المأنوتين الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩١٥ باطلة لخلوها من إمضاء أو ختم أصحاب الشأن إذ لم ينص على أن عدم التوقيع موجب للبطلان ولذلك فإن التزوير الواقع فى إشهاد طلاق يعاقب من أجله بعقوبة التزوير فى الأوراق الأميرية ولو خلا الإشهاد من إمضاء أو ختم نوى الشأن فيه .

(محكمة النقض والإبرام - حكم ٢٥ يوليو سنة ١٩١٦)
(المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشر سنة ١٩١٧ صحيفة ٥)

الفصل الثانى

أنواع تزوير المحررات

للتزوير الذى يقع فى المحررات أنواع رئيسية ثلاثة : -

فهو إما تزوير يقع فى محررات رسمية من موظفين عموميين ، وقد تحدثت عنه المادتين ٢١١ ، ٢١٣ ع ، وهو جنابة .

وإما تزوير يقع فى محررات رسمية ولكن من غير موظفين عموميين وقد تحدثت عنه المادة ٢١٢ ع ، وهو جنابة كذلك .

وإما تزوير يقع فى محررات غير رسمية أى فى محررات عرفية ويستوى وقوعه من موظفين أم من غير موظفين ، وتحدثت عنه المادة ٢١٥ ع ، وهو جنحة لا جنابة .

وسنعالج كل نوع منها فى مبحث مستقل على التوالى

المبحث الأول

التزوير فى المحررات الرسمية بمعرفة موظفين عموميين

تحدثت عن هذا النوع من التزوير المادتان ٢١١، ٢١٣ ع ،
وأولاهما خاصة ببيان طرق التزوير المادى فى المحررات
الرسمية وقد نصت على أن " كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب
فى أثناء تادبة وظيفته تزويرا فى أحكام صادرة أو تقارير أو
محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات
والأوراق الأميرية سواء أكان ذلك بوضع إمضاءات أو أختام
مزورة .. (إلى آخر طرق التزوير المادية التى سلف بحثها)
يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن (معدلة بقانون ٩
لسنة ١٩٨٤) .

أما المادة الثانية فهى خاصة ببيان طرق التزوير المعنوى
فى نفس هذا النوع من المحررات ، وقد نصت على أنه " يعاقب
أيضا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف فى مصلحة
عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو
أحوالها فى حال تحريرها المختص بوظيفته سواء أكان ذلك
بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك
السندات إدراجه بها .. (إلى آخر طرق التزوير المعنوية التى
سلف بيانها) .

ويشترط لانطباق هاتين المادتين ، علاوة على تحقق
الأركان العامة فى التزوير ، تحقق ثلاثة أركان أو شرائط
إضافية وهى :

- ١ - وقوع التزوير في محرر رسمي .
- ٢ - من موظف عمومي .
- ٣ - أثناء تأديته لوظيفة .

وستتناولها تباعا

أولا : المحررات الرسمية

يطلق لفظ " محررات رسمية " على الأوراق التي يحررها موظفون عموميين مختصون بمقتضى وظائفهم بتحريرها وإعطائها الصبغة الرسمية أو العمومية^(١) . أو كما عبرت محكمة النقض هي المحررات التي يجب أن يكون تحريرها مفروضا على الموظف العمومي بمقتضى القانون أو اللوائح^(٢)

وفي حكم آخر لها أعطت محكمتنا العليا للمحرر الرسمي تعريفا واسعا فقالت " إن اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فقط ، بل يستمد من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره ، أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها"^(٣) .

كما قالت محكمة النقض في حكم آخر " إن الموظف العمومي المشار إليه في حكم المادتين ٢١١، ٢١٣ ع هو كل من

(١) جـ ٤ فترة ١٤١٠

(٢) نقض ١٩٣٥/٢/٤ القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٣٢٩ من ٤٢١ وراجع نقض ١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض من ٣ رقم ١١٥ من ٢٩٧ .

(٣) نقض ١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض من ٤ رقم ١٩٢ من ٥١٣ و ١٦٠/٥/١٦٠ من ١١ رقم ٨٨ من ٤٥٨ .

يعهد إليه بنصيب من السلطة يزواله في أداء العمل الذى يناط به
أداؤه سواء أكان هذا النصب قد أسبغ عليه من السلطة
التشريعية فى الدولة أم السلطة التنفيذية أم القضائية ، ويستوى
فى ذلك أن يكون تابعا مباشرة الى تلك السلطات أم أن يكون
موظفا بمصلحة تابعة لإحداها" (١).

ولا يشترط كيما تسبغ الصفة الرسمية على الورقة أن
تكون محررة على نموذج خاص ، ذلك أن الصفة الرسمية إنما
يسبغها محررها لا طبعا على نموذج خاص ، والرسمية تتحقق
حتما متى كانت الورقة صادرة أو منسوبة صدورها إلى موظف
مختص بتحريرها، سواء أكان أساس الاختصاص قانونا، أم
رسوما، أم لائحة، أم تعليما ، أم بناء على أمر رئيس مختص ،
أم طبقا لمقتضيات العمل (٢).

وقد أشارت المادة ٢١١ إلى بعض المحررات الرسمية
على سبيل المثال كما سلف ، ويقسمها الفقه السائد إلى أربعة
أنواع وهى :

(أ) المحررات السياسية

هى تلك التى تصدر من السلطات الرئيسية التشريعية كانت
أو تنفيذية ، ومن أمثلتها القوانين والمراسيم والقرارات
الجمهورية والوزارية والمعاهدات ، ويدخل بعضها فى حكم
المادة ٢٠٦ التى سلف الكلام فيها ، ولا صعوبة فى الأمر إذ أن
العقوبة واحدة فى الحالتين .

(١) نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ أحكام النقض من ١٨ رقم ١١٠ من ٩٥٥ .

(٢) نقض ١٩٦١/٤/٣ أحكام النقض من ١٢ رقم ١٧ من ٤١٩ .

(ب) المحررات القضائية

هى تلك التى تقوم بتحريرها السلطات القضائية المختلفة وأعاونها ، من أمثلتها محضر الجلسة^(١)، وأعمال الخبير^(٢)، ومحضر ضبط الواقعة^(٣)، وصحيفة افتتاح الدعوى^(٤)، وأوراق المحضرين^(٥)، ودفتر التصديق على الإمضاءات والأختام بالمحاكم^(٦)، وفى الجملة كافة المحررات التى تتصل بمباشرة القضاء لوظيفته .

(ج) المحررات الإدارية

هى تلك التى تقوم بتحريرها الجهات والمصالح الإدارية المختلفة سواء منها المركزية أم غير المركزية ، وهى أكثر الأنواع شيوعا فى العمل، إذ ما من جهة حكومية إلا ولها محرراتها الكثيرة الخاصة بها .

وقد قضي بأنه تعتبر محررات رسمية من الأنوع الحالى شهادة الميلاد^(٧) ، والوفاة^(٨) ، وحوالة البوسنة ودفتر تسليم

(١) نقض ١٩٣٨/٦/٢٠ ملحق القانون الاقتصاد س ١٨ رقم ١٤٦ ص ٢١٨

(٢) استئناف ١٨٩٩/١٠/١١ مج ١ ص ٢١ .

(٣) نقض ١٩١٣/٥/٣ مج ١٤ ص ١٩٢

(٤) نقض ١٩٤٤/٥/٢٩ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٥٨ ص ٤٩٣

و ١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٥٠ ص ٦٧٤ .

(٥) نقض ١٩٠٥/١٢/٢ الاستقلال س ٥٧ .

(٦) نقض ١٩٠٥/٤/١ مج ٦ رقم ٨٥ .

(٧) نقض ١٩١٣/٤/١٩ مج ١٤ رقم ١٠٠ وذلك فى جميع بيانات شهادة الميلاد

ومنها تاريخ الميلاد واسم المولود ، واسمى الوالدين (نقض ١٩٥٩/١٠/٢٦

أحكام النقض س ١٠ رقم ١٧٢ ص ٨٠٦) وليس كذلك البيانات التى لم تعد لها

الشهادة مثل عنوان الوالدين أو اسم الطبيب المولد .

(٨) نقض ١٩٣٥/٥/١٣ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٧٤ ص ٤٧٣ و ١٩٥٩/٤/٢٠

أحكام النقض س ١٠ رقم ٩٨ ص ٤٤٦ وأيضا ملخص شهادة الوفاة ورقة

رسمية نقض ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ رقم ١٢٥ ص ٤٥٢ .

الحوالات (١)، ودفاتر صناديق التوفير (٢)، ودفتر اشتراك كيلو مترى يخول السفر بقطارات مصلحة السكة الحديدية (٣)، وإذن البريد (٤)، ودفاتر الانتخاب (٥)، والأحوال (٦)، ورخصة القيادة (٧)، وأوراق تحقيق الشخصية (٨)، ودفتر السجن (٩) وتذاكر السفر بالسكة حديد الحكومة (١٠)، واستمارة حصر زراعة القطن ومحضر المقياس (ق رقم ٦١ م ١٩٤) (١١) ومحركات مجالس المديرية (١٢)، والمجالس البلدية (١٣) ومحاضر حصر التركات المحررة بمعرفة المختصين (١٤) (مثل مأمورية الضرائب أو معاون الإدارة)، والسجلات والبطاقات وكافة الوثائق والمستندات والشهادات المتعلقة بتنفيذ

(١) نقض ١٩٣٠/٥/٢٢ القواعد القانونية جـ ٢ رقم ٤٥ من ٣٨.

(٢) نقض ١٩٣٠/٥/١ القواعد القانونية جـ ٢ رقم ٣٧ من ٣١.

(٣) نقض ١٩٥٣/٦/٢٩ رقم ١١٨٠ من ٢٣ ق و ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض من ٧ رقم ٢٠٨ من ٧٣٩.

(٤) نقض ١٩٤٧/١١/٢٤ المحللة من ٢٨ رقم ٣٣٨ من ٩٢٢.

(٥) استئناف ١٨٩٩ / ٤ القضاء من ٦ من ٣٤٦.

(٦) نقض ١٩٤١/١٢/١ القواعد القانونية جـ ٥ رقم ٣١٦ من ٥٩٣.

(٧) نقض ١٩٥١/٥/٢٩ أحكام النقض من ٢ رقم ٤٣٣ من ١١٨٥.

(٨) نقض ١٩٤٦/٥/١٣ المحللة من ٢٧ ملحق ٢ جنائي رقم ١٠٥ من ١٧٧ و ١٩٥٦/١٢/١٨ أحكام النقض من ٧ رقم ٣٥٣ من ١٢٧٩.

(٩) نقض ١٨٩٦/١٢/٢٩ القضاء من ٤ من ٩٤.

(١٠) نقض ١٩٤٥/٣/١٢ القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٥٢١ من ٦٥٩.

(١١) نقض ١٩٤٧/٥/١٩ مجموعة عليم مكتب ١ رقم ٦١ من ١٤٤.

(١٢) نقض ١٩١٦/٨/٢١ مج ١٨ رقم ٤ من ١٧.

(١٣) نقض ١٩١٢/٦/٦ القواعد القانونية جـ ٢ رقم ١٥٨ من ٥٨٣.

(١٤) نقض ١٩٢٦/١/٥ مج ٢٧ رقم ٨٧ من ١٣٣.

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ للأحوال المدنية (ومنها البطاقات الشخصية والعائلية) (١).

وكذلك كشف العائلة الذي يحرر للإغفاء من الخدمة العسكرية ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور القسم ويختتم بخاتم الجمهورية فإنه يكتسب صفة الأوراق الرسمية ويخرج عن نطاق ما حرّمته المادة ٦٦ من قانون الخدمة العسكرية وينحصر عنه تطبيق المادة ٢٢٤ ع (٢).

ودفتر تسليم معاونى محكمة الأحوال الشخصية المأموريات المنوبين لتنفيذها هو من الأوراق الرسمية إذ أن العبرة فى رسمية المحرر ليست بصور قانون أو لائحة تسبغ عليه هذه الصفة ، بل أن الرسمية تستمد كذلك من أمر رئيس مختص طبقا لمقتضيات العمل (٣).

ومحضر التحرى الذى يحرره " البلو كامين " بناء على مقتضيات العمل ، وتنفيذا لتكليف بذلك من رئيسه محرر رسمى أما القول بأن تكليف المساعد بجميع الاستدلالات مشروط بالآلا يكون للتكليف عاما ومقنما فإنه لا ينفى عن هذا المحرر صفته الرسمية (٤).

(١) نقض ١٩٦٥/١١/٢١ أحكام للنقض من ١٦ رقم ١٧٢ من ٨٩٥ و ١٩٧٢/١/١٤ من ٢٣ رقم ٤٠ من ١٦١ ومع مراعاة أحكام للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ الذى كان مفاده أن تغير الحقيقة فى البطاقات الشخصية يعد جنحة لا جنائية .

(٢) نقض ١٩٧٢/٢/٢٠ أحكام للنقض من ٢٢ رقم ٩٦ من ٤٤٠ .

(٣) نقض ١٩٦٠/٦/٢٧ أحكام للنقض من ١١ رقم ١١٧ من ٦١٥ .

(٤) نقض ١٩٦٠/٦/١٤ أحكام للنقض من ١١ رقم ١١٠ من ٥٧٩ .

وحالة البريد تعتبر في جزء منها محررا رسميا ، أما التزوير في بيان تحويلها للغير فهو تزوير في محرر عرفي ، وبعبارة أخرى إن الجزء الرسمي هو ذلك الذي يكون قد حرره الموظف المختص وأثبت فيه قيمة الحوالة وتحصيل رسمها وما تلقاه المرسل من تعريف باسمه واسم المرسل إليه ومكتب الصرف ، وهذا الجزء لا شبهة في رسميته ، أما الجزء الثاني الذي يحرره من صرفت له الحوالة بمكتب ورودها يقر فيه باستلام المبلغ .. فهو محرر عرفي لأنه وقع بعيدا عن الموظف ودون تدخل منه ، ولا يؤثر في ذلك كونه مسطورا مع المحرر الرسمي في ورقة واحدة ^(١) .

بينما رفضت المحاكم أن تعتبر محررات رسمية محضرة حصر التركة المحرر بمعرفة العمدة ^(٢) ، ودفتر نقاشي الأختام ^(٣) ، وشهادة الوفاة المحررة بمعرفة الحائوتي ^(٤) بل اعتبرتها جميعها محررات عرفية لأن تحريرها لم يكن بحكم القوانين أو اللوائح .

^(١) نقض ١٩٥٨/١٢/٢ لحكام النقض من ٩ رقم ٢٤٥ من ١٠١١ ، وهذا القضاء يتضمن عدولا عن قضاء سابق كان يرى أن جميع أجزاء الحوالة البريدية أو إن البريد تغيير ورقة رسمية طالما أن الموظف مكلف بالتوقيع على هذا الجزء الأخير بتوقيعه ويختم المصلحة بما يفيد التحقق من شخصية المرسل إليه (نقض ١٩٣٠/٥/٢٢ مج ٣ من ٨٠ رقم ٣١٦ و ١٩٤٨/١١/٢٢ طعن رقم ١١٩٧ من ١٨ ق

^(٢) جنابيات بنى سويف في ١٩١٧/٢/٦ مجموعة حمدي السيد رقم ١٦٩ من ٣٣

قرن نقض ١٩١٨/١١/٩ مج ٢٠ رقم ٤٨ .

^(٣) نقض ١٩١١/٩/٢٧ مج ١٣ رقم ٤ .

^(٤) نقض ١٩١٠/٤/٢٢ من ١١ رقم ١٠٢ قرن نقض ١٩٠٧/١/٩ مج ١٩ رقم ٦

(د) المحررات التى يقوم بتحريها الموثقون ومن فى حكمهم

ومثلها العقود التى يحررها موثقو مصلحة الشهر العقارى وعقود الزواج^(١)، وشهادات الطلاق^(٢)، التى يحررها المأنونون وعقد الخطبة الذى يحرره القسيس^(٣).

وأغلب المحررات الرسمية يقوم الموظف المختص بتحري جميع أجزائها بنفسه ، إلا أن من المحررات ما تتم كتابة أجزاء منها بمعرفة الموظف المختص وباقى الأجزاء بمعرفة شخص غير موظف ، والقاعدة - كما سبق أن بينا بالنسبة للمحررات الإدارية - هى أن الأجزاء التى يحررها الموظف تعتبر محررات رسمية دون الأجزاء الأخرى التى تظل محررات عرفية ، وذلك إلا إذا كان من عمل الموظف العمومى مراجعة جميع أجزاء المحرر وبياناته - حتى منها ما لم يحررها بنفسه والتأشير باعتمادها أو بما يفيد مراجعتها فيصبح المحرر كله رسمياً حينئذ^(٤).

ومن المحررات ما يتم تحريره كله بمعرفة شخص غير موظف ، أى ينشأ عرفياً ، ولكن يقدم إلى موظف عمومى مختص بالتوقيع عليه والتصرف فيه بنفسه طبقاً لما تقتضى بها لقوانين أو اللوائح ، والقاعدة أن هذه المحررات تصبح رسمية

^(١) نقض ١٩٣٤/٥/١٤ القواعد القانونية جـ ١ رقم ٢٥٠ ص ٣٢٩ و ١٩٥١/٤/١٠ أحكام النقض ص ٢ رقم ٣٤٦ ص ٩٣٦ وباستثناء التغيير فى المن الذى له حكم خاص سنعرفه عند بحث صور التزوير للمخففة .

^(٢) نقض ١٩١٦/٧/٢٥ مج ١٨ رقم ٣ .

^(٣) جنبايات لسيوط فى ١٩٢٤/٦/١٥ للحاماة ص ٤ رقم ٥٧٣ ص ٧٤٩ .

^(٤) نقض ١٩٤١/١٢/٢٢ القواعد القانونية جـ ٥ رقم ٣٣١ ص ٦٠٢ .

بعد التوقيع عليها أو التصرف فيها ، وتسحب الصبغة الرسمية إلى جميع الإجراءات السابقة^(١).

ومن ذلك عريضة الدعوى فإنها وإن كانت تبدأ ورقة عرفية إلا أنها تصبح رسمية بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك في هامشها من الموظف المختص ودفع الرسم بالفعل^(٢) ومن باب أولى بإعلانها إلى المدعى عليه^(٣)، وعقد البيع العرفي فإنه يصبح محررا رسميا بعد مراجعته من المساحة واعتماده منها ، لأن هذا الاعتماد يعتبر منصبا على جميع البيانات التي من شأن الموظف المختص مراجعتها وإقرارها^(٤) وبوليصة الشحن للبضائع بأنها تظل عرفية حتى يراجعها ويوقع عليها الموظف المختص^(٥)، وكذلك استمارة السلفيات الزراعية حتى توقيع عليها اللجنة بما يفيد صحة بياناتها^(٦) والشهادة الإدارية بوفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها للتسجيل تظل عرفية يوقع عليها العمدة وشيخ البلد^(٧).

وطلب تجديد ترخيص السلاح يبدأ محررا عرفيا ، ولكنه يكسب صفة المحرر الرسمي بتدخل الموظف المختص ،

(١) نقض ١٩٦٧/٧/١٨ أحكام النقض من ١٨ رقم ٣٢ من ١٧١.

(٢) نقض ١٩٣٤/٦/١٥ المحاماة من ١٥ عدد ٥٠ من ١٠٢.

(٣) نقض ١٩٣٥/١٢/٢٧ مج ٣٧ عدد ٥٣ من ١٣٩ و ١٩٣٨/٤/١٨ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٠٧ من ٢١٩ و ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض من ٣ رقم ٣٠٧ من ٨٢٠.

(٤) نقض ١٩٤١/١٢/١٣ قانون العقوبات منبلا من ١٢١.

(٥) نقض ١٩٣٧/٣/١ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٥٢ من ٥١.

(٦) نقض ١٩٣٢/١/٤ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣١٠ من ٣٨٤.

(٧) نقض ١٩٤١/٥/١٩ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٦٢ من ٥١٣.

وتتسحب رسميته على ما سبق من الإجراءات ، إذ أن العبرة هي بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر^(١).

والقاعدة أن المحرر يعتبر رسميا سواء أكان إثبات عكس ما ورد به ، أم كان لا يمكن ذلك إلا بالالتجاء إلى طرق الطعن بالتزوير التي نصت عليها المواد من ٤٩ إلى ٥٩ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، لأن رسمية المحرر شيء ومدى حجته في الإثبات شيء آخر .

وتطبيقا لذلك يعتبر محضر جمع الاستدلالات الذي يحرره مأمور الضبطية القضائية محررا رسميا^(٢) وذلك رغم أنه من الجائز إثبات عكس ما ورد به بكافة الطرق ، وبغير الطعن بالتزوير .

والقاعدة كذلك أن وصف المحرر الرسمي ينصرف إلى نفس المحرر الأصلي ، كما ينصرف إلى أية صورة منه توصف بأنها مطابقة الأصل^(٣).

وغنى عن القول أن اصطناع محرر تقليدا لمحرر رسمي وإعطاءه مظهره بنسبته زورا إلى الموظف المختص بتحريره ، كاصطناع شهادة ميلاد^(٤) ، أو حكم أو إعلان

^(١) نقض ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض من ٢٤ رقم ١٧ من ٧٢ .

^(٢) نقض ١٩٥١/١١/٦ أحكام النقض من ٣ رقم ٥٧ من ١٥٥ .

^(٣) نقض ١٩٤٣/١٠/٢٥ القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٢٤٧ من ٣٢٦ .

^(٤) نقض ١٩٥١/١٢/٢٤ أحكام النقض من ٣ رقم ١٢٠ من ٣١١ .

شاهد^(١)، أو تصريحين بصرف كمية من سكر الطوارئ ، يعد تزويرا في محرر رسمي^(٢).

ولا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل المحررات الرسمية وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه ، ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو ذلك الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر لها من المظهر والشكل ما يكفي لأن ينخدع به الناس^(٣)

ولذا قضى بأن توقع الكاتب المختص صور الأحكام ومراجعتها على صورة تنفيذية قدمها إليه المتهم واعتماده لتلك الصورة يجعلها ورقة رسمية ، ولا يهتم بعد ذلك إن كان الموظف قد حرر تلك الصورة بيده أو استعان في تحريرها بغيره ، أو عهد إلى غيره بكتابتها ما دام الأصل فيها أنها تصدر عنه ، وما دام توقيعه على الصورة المذكورة قد أعطاها صفتها الرسمية مما يجعل التزوير فيها معاقبا عليه^(٤).

(١) نقض ١٩٤٧/١٢/١ مجموعة عاصم كتاب ٢ من ٢٣٨ و ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض من ٢ رقم ١٠٢ من ٢٧٣ .

(٢) نقض ١٩٥٢/٦/٢ أحكام النقض من ٣ رقم ٣٧٩ من ١٠١٧ .

(٣) نقض ١٩٥٥/١٢/١٩ أحكام النقض من ٦ رقم ٤٣٨ من ١٤٨٥ و ١٩٦٢/٤/٣ من ١٣ رقم ٧٦ من ٣٠٠ و ١٩٦٤/١١/٢٣ من ١٤ رقم ١٣٧ و ٦٩٧ و ١٩٦٦/٦/١٣ أحكام النقض من ٧ رقم ١٥٠ من ٧١٤ و ١٩٦٨/٥/٦ من ١٩ رقم ٢٠٥ من ٥٣٦ و ١٩٦٩/٣/١٧ من ٢٠ رقم ٧٥ من ٣٤٩ .

(٤) نقض ١٩٥٥/٣/٥ أحكام النقض من ٦ رقم ١٩٣ من ٥٩١ .

وسبق أن بينا عند بحث ركن الضرر كيف يجب أن يكون المحرر معدا لإثبات البيانات المغايرة للحقيقة والواردة به ، فإذا لم يكن معدا لذلك فلا تزوير .

ما حكم المحررات الرسمية الأجنبية؟

كانت غالبية الشراح تميل إلى القول بأن المحررات الرسمية الأجنبية تعتبر في مصر محررات رسمية ، ما دام معترفا لها في بلادها بهذه الصفة ^(١) ، وقد حكم بذلك في تزوير دبلوم طب ونسبته زورا إلى إحدى الجامعات البلجيكية ^(٢) .

ولكننا نرى حائلا دون قبول الرأي المتقدم أن تقليد أختتام الحكومات الأجنبية أو استعمالها يعتبر في مصر تقليدا أو استعمالا لأختتام غير حكومية مما يخضع لحكم المادة ٢٠٨ ع لا المادة ٢٠٦ كما سلف ، وكذلك الاستحصال على الصحيح منها بغير حق استعماله استعمالا ضارا يخضع لحكم المادة ٢٠٩ ع لا ٢٠٧ ^(٣) .

وجلى أنه إذا كان من المسلم به أن الجرائم المتعلقة بأختتام الحكومات الأجنبية — ومن بينها جريمة الاستعمال — تعد جنحا

^(١) ومن أنصار هذا الرأي أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٩ والسعيد مصطفى * التزوير " ص ١٧٦ ومحمود إبراهيم " الخاص " ص ٣٥٢ .

^(٢) نقض ١٩٢٩/١٧ مج س ٣٠ رقم ٤٧ ص ١١٤ ، ولو أن هذا الحكم لا يدل على رأى محكمة النقض ، لأن المتهم لم يعترض على الوصف الذى أعطته النيابة للواقعة وهو التزوير فى محرر رسمى .

^(٣) راجع عن تقليد أختتام الحكومات الأجنبية عن الإستحصال على الصحيح منها واستعماله استعمالا ضارا ، والراجع الأتفة الذكر وكلها على اتفاق فى أن الجرائم المتعلقة بأختتام الحكومات الأجنبية ودمغها وعلامتها تعد فى مصر جنحا تخضع للمادتين ٢٠٨ ، ٢٠٩ ع لا جنابلت تخضع للمادتين ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

فأنه يكون من المتعذر القول بأن استعمال نفس هذه الأختام فى تزوير محررات منسوبة للحكومات الأجنبية التى تملكها يعد جنابة تزوير فى محررات رسمية ، إذ لا استعمال آخر لهذه الأختام إلا فى تزوير هذه المحررات الأخيرة .

أو بعبارة أخرى إن التلازم واضح بين المحررات الرسمية وبين تقليد الأختام التى تحملها أو استعمالها ، وهذا التلازم يحول دون القول بأن المحررات الرسمية الأجنبية تعد فى مصر محررات رسمية ، مع أن القانون يعامل الأختام التى تحملها معاملة الأختام غير الحكومية ولا الرسمية سواء فيما يتعلق بتقليدها أم استعمالها .

هذه الاعتبارات تحملنا على تفضيل القول بأن تزوير المحررات الرسمية الأجنبية يعتبر عندنا - حسب الوضع الحالى للنصوص - تزويرا فى أوراق عرفية لا رسمية ^(١) ، وهو ما أخذ به القضاء فى واقعة تزوير باصطناع مذكرة شحن بضاعة وشهادات جمركية ، بوضع أختام قنصلية أمريكية عليها وإمضاءات منسوبة زورا إلى القنصل ونائب القنصل ، وكانت النيابة قد قيدت الواقعة بوصفها تزويرا فى محرر عرفى واستعماله حكم على المتهمين بالإدانة بهذا الوصف ، ثم رفضت محكمة النقض الطعن فى الحكم ^(٢) .

^(١) ومن هذا رأى رئيس بهنام المرجع السابق ص ١١٢ وعمر السعيد رمضان فقرة ١٣٠ ص ١٢٨ ومحمود نجيب حسنى فقرة ٣٩٦ ص ٢٨٠ ولأحد فتحى سرور فقرة ٢٥٨ ص ٣٨٤ وعبد المهيمن بكر ص ٥٥ .

^(٢) نقض ١٩٣١/٤/٥ للقواعد القانونية جـ ٢ رقم ٢٣٢ ص ٢٨٤ ، وهذا الحكم يدل بدوره على رأى محكمة النقض فى الأمر الذى نحن بصدده ، لأن الواقعة وصفت من مبدأ الأمر بأنها تزوير فى محرر عرفى لا رسمى ولم يكن من مصلحة المتهم القول بخير ذلك .

وأى رأى آخر لا يلتزم مع حكم القانون وحكمته بحسب تقديرنا ، وهذا فضلا عن صعوبة إثبات القانون الأجنبى ، وتوزيع عبء الإثبات ، بل لقد رأينا كيف أن الرأى قد يختلف فى شأن الورقة الواحدة ولو كانت مصرية ، وأن التفرقة بين ورقة رسمية وغير رسمية كثيرا ما تدق إلى حد بعيد فيعتبرها البعض رسمية ولا يعتبرها البعض الآخر كذلك ، وتعتبرها محكمة النقض مرة عرفية وأخرى رسمية ، أما إذا قيل بأن المحررات الأجنبية تعتبر جميعها فى بلادنا عرفية ، لما كان هناك محل لشيء من ذلك .

والفصل فيما إذا كان المحرر المزور يعد رسميا من عدمه فصل فى مسألة قانونية لا موضوعية فهو يخضع لرقابة النقض .

ثانيا : الموظف العمومى

يشترط أيضا لانطباق المادة ٢١١ و ٢١٣ ع وقوع التزوير من موظف عمومى ، وهو كل شخص مكلف من قبل السلطة العامة بتحرير أوراق معينة - بصفة دائمة أو مؤقتة - وإعطائها الصبغة الرسمية .

ويدخل فى عدد الموظفين العموميين موظفو الوزارات والمصالح المختلفة ، سواء أكان قضائيين أم إداريين أم كتابيين أم غيرهم من الموظفين الفنيين وغير الفنيين ، والتابعين للجهات الحكومية وغير المركزية ، كمجالس المحافظات والمدن والقوى وغيرها ، على اختلاف أنواعهم ودرجاتهم ، حتى من كان منهم

ارجا عن هيئة العمال كعامل باليومية^(١)، أو من كان منهم لا يتقاضى أجرا بالمرة كالعمدة والمشايخ .

كما يلحق بالموظفين العموميين كل شخص كلف بأداء خدمة عمومية معينة تقتضى أن تمنحه الحكومة جزءا من سلطاتها ، ولذلك اعتبرت المحاكم موظفا عموميا فى هذا المعنى كاتب المجلس الملى^(٢)، والقسيس^(٣)، ووكيل البطر كخانة^(٤) كل منهم فيما يتعلق بمحررات الخطبة والزواج والطلاق بالنسبة للطوائف المنوط به تحرير أوراقها بحكم القوانين أو اللوائح .

ولكن محكمة النقض عادت فى قضاء آخر لاحق لتقرر أن الموظف العمومى هو من تعهد إليه إحدى السلطات الثلاث بنصيب من السلطة فى أداء العمل الذى نبط به ، وأن الشارع لم يسو بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومى فى باب التزوير ، لأن الشارع بما نص عليه فى المادتين ٢١١، ٢١٣ قد دل على أن مناط العقاب على تغيير الحقيقة فى الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بمقتضى وظيفته — وعبرة الشارع واضحة المعنى لا غموض فيها ، ومراد الشارع لا يحتمل التأويل .

وبالتالى ذهبت — فى حكم مبدأ — إلى أنه إذا كان يبين من الإطلاع على ترخيص الاستيراد المدعى بتزويره أنه محرر على نموذج خاص ببنك الجمهورية عن ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان " بنك الجمهورية —

(١) استئناف ١٩٠٠/٣/١ مج ١ ص ٢٧٩ .

(٢) نقض ١٩٢٤/٢/٤ المحاماة من ٤ رقم ٦٩٢ ص ٩١٠ .

(٣) جبايات أسبوط فى ١٥/٤/١٩٢٤ المحاماة من ٤ رقم ٥٧٣ ص ٧٤٩ .

(٤) استئناف ١٩٠٣/٦/٧ للحقوق من ١٨ ص ٢٦٧ .

المركز الرئيسى " بامضامين وعليه ثلاثة أختام بختم بنك القاهرة وليس فيه ما يفيد رسميته أو تدخل موظف عمومى فى تحريره أو اعتماده ، فيكون الترخيص موضوع الاهتمام ورقعة عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ ع (١).

ومفاد هذا الحكم أن موظفى المصارف - حتى تلك المصارف المؤممة - والتي تدخل فى إطار نشاط القطاع العام لا يصح أن يعتبر موظفين عموميين فى مواد التزوير ، لأن الشارع هنا لم يسو بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومى ، وهو إعلان لمبدأ جديد هام ، ويبدو أنه أدنى إلى الائتنام مع روح التشريع - فى خصوص التزوير - من القول بغير ذلك ، وهو ما كان يذهب إليه الفقه السائد قبل صدور هذا القضاء .

وقد تأيد هذا القضاء بحكم آخر ذهب إلا أنه لا جدال فى أن أمين الشونة المختص بتحرير إيصالات توريد كميات القمح المطلوبة للحكومة وإثبات بيان هذه الإيصالات بدفتر الشونة موظفا عموميا لأنه يتبع بنك التسليف الزراعى ، وهو ليس هيئة حكومية ، فإذا كان الحكم قد اعتبر تزوير هذه الإيصالات وهذا الدفتر جنابةً تزوير فى ورقة رسمية فإنه يكون مخطئا فى تطبيق القانون (٢).

(١) نقض ١٩٦٠/٢/١٦ أحكام للنقض من ١١ رقم ٢٣ من ١٦٨ .

(٢) نقض ١٩٦٠/٣/١٤ أحكام للنقض من ١١ رقم ٥٠ من ٢٢٦ وهذا القضاء يتضمن عدولا عن قضاء سابق كان قد ذهب إلى أن الشهادة التى يحررها أعضاء اللجنة القروية بصرف كميات خيش من بنك التسليف هى ورقة رسمية) نقض ١٩٥٦/٥/٢٢ من ٧ رقم ٢١٤ من ٧٦٢ (

وتعتبر صفة الموظف العمومي في التزوير ركنا من أركان جريمة التزوير في محررات رسمية لا مجرد ظرف مشدد لجريمة التزوير العادية طبقا للرأى الغالب^(١)، وهو ما نراه أولى بالاتباع لأن التشديد ليس مرجعه صفة الموظف فحسب ، بل وأيضا طبيعة الورقة ، ووقوع التزوير أثناء مباشرة الوظيفة وكلها مجموعة من الأركان التى تدخل فى تكوين الجريمة .

ثالثا: وقوع التزوير أثناء تأدية الموظف لأعمال وظيفته
يشترط أخيرا لاكتمال أركان جنايتى المادتين ٢١١، ٢١ ع وقوع التزوير فى المحررات بواسطة الموظف " أثناء تأدية وظيفته " على حد تعبير المادة ٢١١، أو " فى حال تحريرها المختص بوظيفته " على حد تعبير المادة ٢١٢ ، فلا تتحقق أية من الجنايتين إذا ارتكب موظف تزويرا فى محرر يدخل تحريره فى اختصاص موظف آخر ولا علاقة له بأعمال وظيفته ، أو إذا ارتكبه قبل تسلم أعمال وظيفته ، مثلا قبل حلف اليمين بمن يتطلب منهم القانون ذلك^(٢)، وكذلك إذا كان معزولا أو موقوفا وهو لا يعلم بذلك .

وأحيانا قد يقع من الموظف العمومي خطأ مادي أثناء قيامه بتحرير ورقة تدخل فى اختصاصه فيقوم بتصحيحه ، أو تغييره وهذا الإجراءات فى حد ذاته لا يعد تزويرا حتى ولو أغفل الموظف التعليمات الرسمية المتعلقة بتصحيح الأخطاء المادية ، ولكن إذا كان المقصود من هذا الإغفال هو تغيير الحقيقة ،

^(١) راجع أحمد أمين المرجع السابق ص ٤١٥ ، والسعيد مصطفى " التزوير " ص

١٨٢ والموسوعة جـ ٢ فقرة ٣٥٢ ص ٥١٨ .

^(٢) راجع جارسون للمرجع السابق فقرة ٦٦٧ .

وتحقق ما رُمى إليه الموظف العمومي في هذا الشأن ، كان هذا السلوك تزويرا لتوافر جميع أركانه المطلوبة (١) .

وتتطبق هنا القاعدة التي بمقتضاها أنه إذا أثبت الموظف العمومي بياناً مخالفاً لحكم القانون آخر غير قانون العقوبات عن جهل بهذا الحكم ، فإن هذا يعتبر في جملته جهلاً بالواقع ينتفى به القصد الجنائي ، ومن ذلك مثلاً الجهل بحكم من أحكام قوانين الأحوال الشخصية في شأن موانع الزواج ، ومن ثم لا تنطبق هنا قرينه عدم جواز الدفع بالجهل بالقانون لأنها لا تصدق إلا على أحكام القانون الجنائي وحدها وذلك بالنسبة للموظف العمومي وغير الموظف أيضاً (٢) .

ويبنى على تحرير الورقة الرسمية بواسطة موظف غير المنوط به تحريرها بطلانها ، وبطلان الأوراق لا يحول دون القول بالعقاب ما دام غير ظاهر ظهورياً تماماً كما سلف (٣) ، ولكن يجب حينئذ العقاب على التزوير طبقاً لنص المادة ٢١٢ ع بوصفه تزويراً في ورقة رسمية صادراً من " شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية " على حد تعبير المادة .

وتتم جريمة تزوير المحرر الرسمي بمجرد فراغ الموظف المختص من تنفيذ تغيير الحقيقة على النحو الذي أرتأه ، فمتى كان مؤدي ما أثبتته الحكم أن صحيفة السوابق المزورة قد حررت بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح ، وأنها صدرت فعلاً خالية من السوابق ولم يكشف

(١) نقض ١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض من ١٢ رقم ٣٩ من ٢٢٩ .

(٢) نقض ١٩٥٩/١١/٢ أحكام النقض من ٩ رقم ١٨٠ من ٨٤٤ مراجع مؤلفنا " مبادئ القسم العام من التشريع المقام " ، طبعة ثالثة ١٩٦٥ ص ٢٣٦ - ٢٣٩

(٣) راجع ما سبق في ص ١٢٩ - ١٣٠ .

أمرها إلا عند فرز الصحف ، فإن ذلك يفيد أن الجريمة قد تمت وأن الصفة الرسمية قد توافرت للورقة ، ولا يغير من ذلك عدم تسليمها لصاحب الشأن أو ما قيل من عدم توقيعها بخاتم الإدارة (١) .

العقوبة

إذا توافرت أركان جريمة التزوير في محرر رسمي من موظف عمومي أثناء تداينه لأعمال وظيفته كانت الواقعة جنائية دائما ، عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، ويستوى أن يقع التزوير بطريقة مادية (م ٢١١) أو معنوية (م ٢١٣) .

المبحث الثاني

التزوير في المحررات الرسمية من غير موظفين عموميين

نصت المادة ٢١٢ ع على أن " كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين " ، وجنائية هذه المادة تتطلب لقيامها تحقق الأركان العامة للتزوير كما مرت بنا ، وتتطلب أيضا توافر ركنين إضافيين هما : -

١ - وقوع التزوير في محرر رسمي .

(١) نقض ١٩٥٧/٤/٢ أحكام النقض من ٨ رقم ٩٠ من ٣٣٩ .

٢ - وقوعه بطريقة مادية لا معنوية ، وهو ما يستفاد من
إحالة المادة ٢١٢ القارئ إلى المادة السابقة لها للقاصرة على
بيان التزوير المادية .

أولاً : وقوع التزوير فى محرر رسمى
سبق الكلام فى ماهية المحررات الرسمية فى المبحث
السابق بما يغنى عن العودة إليها من جديد . .

ثانياً : وقوع التزوير بطريقة مادية لا معنوية
عرفنا أن طرق التزوير المادى خمس ، وهى وضع
إمضاءات أو اختام مزورة ، وتغيير المحررات أو الاختام أو
الإمضاءات ، أو زيادة الكلمات ، أو وضع أسماء أشخاص
آخرين مزورة (م ٢١١) ، ثم طريقتا التقليد (م ٢٠٦)
والاصطناع (م ٢١٧) ، وتعتبر أحكامها مكملة لطرق التزوير
المادى المبينة فى المادة ٢١١ .

فمثلاً يتحقق الفعل المادى فى الجنابة الحالية بتغيير الحقيقة
فى شهادة أو خطاب رسمى صحيح بالحذف فيه أو بالإضافة أو
بالتعديل ، أو بالتزوير فى الإمضاءات والخطوط أو تقليدها ، أو
باصطناع محرر يشبه المحرر الرسمى مع نسبته كذباً إلى
الموظف المختص بإصداره .. ومن ذلك اصطناع قرار هدم
منزل والتوقيع بإمضاء مزور لمهندس التنظيم المختص^(١) .

بل يدخل أيضاً فى حكم المحررات الرسمية المحررات
المصطنعة التى تنسب زوراً إلى موظف عمومى مختص
وتعطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ، ويلحق .

(١) نقض ١٦٣/٤/١٩٥٣ أحكام النقض من ٤ رقم ٢٤٩ من ٦٢٩ .

الأوراق المزورة التى تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعها لأشخاص لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين ، متى كان الجانى قد قصد أن يوهم بذلك ، وكانت الورقة بالصورة التى اتخذتها يمكن أن يخدع بها الناس وخصوصا من أريد خدعه (١).

ولكن لا تتحقق جريمة التزوير فى المحرر الرسمى (دفتر خزينة المجلس البلدى) لمجرد قيام المتهم بلصق ورقة عرقية مزورة : (الإيصال المنسوب صدوره من بنك مصر) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية المدون بها إيراد اليوم فى دفتر الخزينة للإيهام بأن هذا الإيراد قد تم إيداعه فى أحد البنوك (٢). ولا يمكن أن يتحقق فعل التزوير فيها بطريقة معنوية .. إذ أن هذا الأخير لا يقع إلا من الموظف العمومى أثناء إنشاء المحرر ، فلا يتصور وقوعه من غير موظف اللهم إلا إذا كان شريكا لموظف عمومى يكون الفاعل الأسمى له ، وتطبق حينئذ القواعد العامة الاشتراك فيكون غير الموظف شريكا للموظف فى جناية المادة ٢١٣ ع لا مرتكبا لجناية المادة ٢١٢ .

وإذا كان الموظف العمومى حسن النية فجهل أن ما يملئ عليه من بيانات مغاير للحقيقة ، فإن ذلك يحول دون مسألته هو عن الجريمة ، ولكن لا يحول دون مساءلة الشريك سىء النية تطبيقا لقاعدة المادة ٤٢ ع من أنه : " إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لعدم وجود القصد الجنائى .. وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا (٣).

١. قض. ١٩٦١/٣/١٤ أحكام النقض من ١٢ رقم ٦٨ من ٢٥٦ .

٢. قض. ١٩٥٧/١٠/٧ أحكام النقض من ٨ رقم ٢٠٠ من ٧٤٧ .

٣. قض. ١٩٥٦/٥/٢٨ أحكام النقض من ٧ رقم ٢٢ من ٧٩٧ .

وغنى عن القول أنه إذا توافر القصد الجنائي لدى الاثنين معا ، الموظف وغير الموظف ، وجبت مساءلتهما معا بمقتضى المادة ٢١٣ ع ، أولهما بوصفة فاعلا أصليا وثانيهما بوصفة شريكا له بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة (م ٤٠، ٤١) حسبما تنبئ به وقائع الدعوى ، وعلى هذا الحل اضطرت أحكام المحاكم^(١).

وسوء نية الموظف يتضمن علمه بأن ما يثبتته مخالف للحقيقة ، أما مجرد إهمال العمدة أو شيخ البلد مثلا فى تحرى الحقيقة فى الورقة المزورة ، مهما بلغت برجته ، فلا يتحقق به ركن القصد الجنائي فى جريمة التزوير^(٢).

العقوبة

إذا تحققت أركان التزوير فى محررات رسمية من أحد الأفراد كانت الواقعة جنائية دائما ، ولكن عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن مدة أكثرها عشر سنوات ، أى أقل من عقوبة التزوير فى هذه المحررات إذا وقع من موظف عمومى ، إذ تكون العقوبة فى هذه الحالة الأخيرة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وحدهما الأقصى خمس عشرة سنة ويترتب على ما تقدم أن من يرتكب من الأفراد تزويرا ماديا فى محرر رسمى بوصفة فاعلا أصليا تكون عقوبته أقل ممن يرتكبه بوصفة شريكا لموظف عمومى ، لأن القاعدة هى أن من اشترك فى جريمة قلبية عقوبتها (م ٤١ع) واشترك أحد الأفراد مع موظف

^(١) راجع مثلا نقض ١٨٩٨/٦/١١ للقضاء ٥ ص ٣٤٢ و ١٩١٠/٤/٢ مج ١١

رقم ١٠٢ و ١٩٢٢/١١/٧ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٦ ص ٥ و

١٩٢٨/٦/٢٠ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٤٤ ص ٢٧٣ .

^(٢) نقض ١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض ص ٧ رقم ٢٦٢ ص ٩٦٠ .

عمومي في ارتكاب تزوير في محرر رسمي يتصور وقوعه سواء أوقع الفعل الأصلي من الموظف العمومي بطريقة مادية أم معنوية ، إنما الفعل الذي لا يتصور وقوعه إلا بطريقة مادية فحسب هو وقوع التزوير في محرر رسمي بيد أحد الأفراد العاديين ، وهي الصورة الوحيدة التي تصلح ناطقا لتطبيق المادة ٢١٢ بعقوبتها المخففة ^(١).

حكم نقض هام

كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا في أحكام .. سواء كان ذلك بوضع إمضاءات أو أختام مزورة أو تغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أو صور لشخاص آخرين مزورة .. يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن المادة ٢١١ عقوبات المستقبلية بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ الصادر في ١٩٨٤/٢/٢٠ كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن مدة أكثرها عشر سنين المادة ٢١٢ عقوبات قضاء محكمة الجنايات ببراءة المطعون ضده من تهمة التزوير والاستعمال المؤتمنين بالمادتين السابقتين على سند من القول بأن الواقعة غير مجرمة رغم أن تاريخ الواقعة بعد العمل بالقانون

^(١) يرى أحمد أمين أن الموظف الذي يرتكب تزويرا معنويا في محرر رسمي بالاشتراك مع موظف عمومي يعاقب طبقا للمادة ٢١٣ع أما إذا ارتكب تزويرا ماديا ولو بالاشتراك مع موظف عمومي فيؤخذ بالعقوبة المخففة الواردة في م ٢١٢ ومن ثم فهو يأخذ على القانون أنه يجعل العقوبة متوقفة في شدتها على طريقة التزوير أما الرأي الذي أخذنا به فهو يجعلها متوقفة على صفة الجاني في الجريمة فإذا كان فاعلا أصليا وجب تطبيق المادة ٢١٢ وأما إذا كان شريكا لموظف عمومي فيجب تطبيق المادة ٢١٠ ٢١٢ بحسب الأحوال

رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ المنطق على الواقعة ، خطأ فى تطبيق القانون يوجب النقص والأحالة بالنسبة لجميع التهم للارتباط .

(الطعن رقم ٦٠٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٩٢)

المبحث الثالث

التزوير فى المحررات العرفية

تنص المادة ٢١٥ على أن " كل شخص ارتكب تزويراً فى محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالسجن مع الشغل " ، وهى تقابل المادتين ١٥٠، ١٥١ ع ف .

وتتطلب هذه الجريمة توافر أركان التزوير العامة الأنفة الذكر ، بشرط أن يكون محلها محرراً عرفياً ، والمحرر العرفى يسهل تعريفه من وجهة سلبية لا ايجابية ، فهو كل محرر لا تتعد له صفات المحرر الرسمى ، أى كل محرر لا يقوم بتحريره موظف مختص مع إعطائه الصبغة الرسمية طبقاً لما تقتضى به القوانين واللوائح ، ويتعذر جمع المحررات العرفية فى أنواع ، بل تكفى الإشارة إليها بالأمثلة ، ومن أمثلتها العقود وسندات المديونية والمخالصات والإيصالات والخطابات والبرقيات والمذكرات والدفاتر ، وكل ما تخطه يد الأفراد والهيئات غير الحكومية من كتابة .

ويدخل فيها أيضاً طبقاً لقانون العقوبات المصرية المحررات التجارية المختلفة بما فى ذلك محررات الشركات والبنوك على أنواعها ^(١) .

(١) راجع نقض ١٩٣٥/٧/٤ التواعد القانونية جـ ٣ رقم ٣٢٨ ص ٤١٧ ، وهذا على خلاف الحل فى القانون الفرنسى الذى أحق المحررات التجارية ومحررات البنوك بالمحررات الرسمية وسلوى فى العقاب بين الحالىين (م ١٤٧)

ويعتبر المحرر عرفيا حتى ولو كانت تجمعه ورقة واحدة مع محرر رسمي بولذلك قضى بأن تزوير كاتب محكمة لإيصال تنفيذ رد الرسوم القضائية للصلح، على ظهر القسائم الرسمية التي كانت تسلم للمدعين عند دفعهم لهذه الرسوم ، يعتبر تزويراً فى محررات عرفية لا رسمية ^(١)، وذلك لأن هذه الإيصالات لم يحررها الموظف بمقتضى وظيفته ولم يكن تحريرها مفروضاً عليه بل كان المفروض أن يحررها نفس المدعين .

على أنه يتعين ملاحظة ما سبق من أن من المحررات ما يبدأ عرفياً ثم يفقد صفته هذه ويصبح رسمياً، بتدخل موظف عمومى بالتأشير عليه والتصرف فيه طبقاً للقوانين واللوائح وأن هذه الرسمية تنسحب حينئذ على جميع الإجراءات السابقة.

ويعتبر المحرر عرفياً كذلك حتى لو وصفه صاحبة كذباً بأنه محرر رسمى وأسنده الى موظف عمومى، ما دامت محتوياته وصياغته تشعر بوضوح بأنها لم تصدر منه، أو بأن ذلك الموظف خرج عن اختصاصه الذى رسمه القانون، ولذلك اعتبرت المحاكم ورقة عرفية لا رسمية إشارة تليفونية مكتوبة مسندة إلى رئيس مصلحة ، تتضمن الاستفسار من مرسوم له عن سبب تخلفه عن إعطاء صوته فى الانتخاب ^(٢)

العقوبة

طبقاً لنص المادة ٢١٥ يعتبر تزوير المحررات العرفية جنحة عقوبتها الحبس مع الشغل، ويلاحظ أن المشرع يعاقب هنا على جريمتى التزوير والاستعمال بنفس العقوبة .

(١) نقض ١٩٤٩/١٢/٢٨ مج ١٥ رقم ٥٤ .

(٢) نقض ١٩٣٢/٤/٢٥ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٤٣ ص ٦٢٥ وراجع ما سبق فى ص ١٤ .

من أحكام محكمة النقض

١ - لا يشترط في التزوير ورقة عرفية وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه والبحث فسي وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه الى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة بخير الثقات الى ما يطرأ فيما بعد .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ فى جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)

٢ - من المقرر أن تغيير الحقيقة فى محرر عرفى بلجدى الطرق المنصوص عليها فى القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه فى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان الضرر محتملاً .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)

٣ - تقدير الضرر من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائغاً وهو مالا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره .

(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ فى جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)

٤ - أن العقود العرفية متى كانت ثابتة التاريخ يتعلق بها قانوناً حق الغير لجواز الاحتجاج بها عليه أو احتجاج الغير بها فإذا وقع فيها تغيير للحقيقة بقصد الأضرار به عد ذلك تزويراً فى أوراق عرفية ووجب عقاب المزور .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٩ فى جلسة ١٩٣٨/١٢/٥)

٥ - أن كون الشيك محل الدعوى قد صدر من جهة حكومية لصالح الطاعن إلا أن تغيير الحقيقة لم يشمل أيًا من البيانات الشيك الجوهرية التي حررها الموظف العام ، وإنما اقتصر التغيير على بيانات للتظهير المنسوبة صدورها من الطاعن وهي لم تكسب الصفة الرسمية بتدخل الموظف العام في تحريرها ومن ثم يعتبر التزوير في هذا البيان واقعاً في ورقة عرفية مما تختص به محكمة الجنج ، الأمر الذي قد يثير تدخل محكمة النقض عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ذلك أن تصدى محكمة النقض من تلقاء نفسها في هذه الحالة فضلاً عن أنه رخصة استثنائية مشروط بأن يكون الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها بالفعل في دعوى وأن يكون نقض محكمة النقض للحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم ، وكلاهما غير متوافر في الطعن المائل .

(الطعن رقم ٥٧٤٥ لسنة ٥٩ قى جلسة ١٩٩٦/٤/١٠)

٦ - أن صحة التوقيع على الورقة العرفية تجعلها بما ورد فيها حجة على صاحب التوقيع بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محرراً بخط أو بخط غيره ، إذ كان ذلك وكانت المادة ١/١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية تنص على أن (المحرر العرفي يعتبر صلباً ممن وقعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة) وكان يبين من مطالعة تقرير أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي أن التوقيع على إيصال الأمانة للطاعن وصار عنه ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه على النحو المار بيانه يكون صحيحاً في القانون ولا يقبل من الطاعن - من بعد تسانده إلى ما جاء

بالتقرير الفنى أنف الذكر من أن توقيع الطاعن على الإيصال كان على بياض وأنه لم يحرر عبارته وصولاً إلى جحد حجتيه فى الإثبات وعدم التعويل عليه كدليل للإدانة طالما أن الثابت من الأوراق والمفردات التى أمرت المحكمة بضمها أنه لم يدفع صراحة أمام محكمة الموضوع بأنه لئن المدعى المدنى على ورقة ممضاة فخان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الإمضاء عبارات الإيصال موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٨٣٦٥ لسنة ٦٤ فى جلسة ١٩٩٦/١/٢)

الفصل الثالث

قواعد عامة فى تزوير المحررات

نعالج فى الفصل الحالى بعض القواعد التى تحكم تزوير المحررات فى نطاق المبادئ الجنائية العامة لنعرف تطبيقاتها فى شأنه ، فنبحث ما يأتى :

- الشروع فى التزوير .
- الاشتراك فيه .
- وقوعه بالترك أو بالامتناع .
- لإثباته .

وسنخصص لكل موضوع منها مبحثاً على التوالى

المبحث الأول : الشروع فى التزوير

الشروع فى التزوير يخضع من حيث ماهيته وعقابه لحكم المبادئ العامة وضبطه نادر الوقوع فى العمل ، لأن جريمة التزوير تتم بطبيعتها فى خفاء ، فلا تضبط إلا بعد تمامها بفترة قد تطول وقد تقصر ، وأكثر ما يكون ضبط التزوير عند ارتكاب جريمة استعمال المحرر المزور ، أى عند إظهاره للتمسك به كما لو كان صحيحاً

ولو يرد نص فى قانوننا عن الشروع فى التزوير ، فهو من ثم لا يخضع للعقاب عندما تكون الواقعة جنحة كما فى تزوير المحررات العرفية ، وهو يخضع للعقاب ويعتد جنحة

عندما تكون الجريمة التامة جنائية ، كما فى تزوير المحررات الرسمية سواء بمعرفة موظف عمومى (م ٢١١ ، ٢١٣) أم بمعرفة أحد أفراد الناس (م ٢١٢) ، وذلك تطبيقا لنص المادة ٤٦ ع .

وهو يكون فى صورة جريمة موقوفة ، طبقا للمذهب الشخصى السائد فى بلادنا ، إذا أتى الجانى أفعالا مادية تحمل على القول بأنه قد سلك بها نهائيا سبيل الجريمة ، وأصبح عدوله عنها أمرا غير محتمل أو بعيد الاحتمال ، أو بعبارة أخرى إذا كانت الأفعال التى أتاها الجانى تؤدى حالا ومباشرة إلى ارتكاب الجريمة .

ومن ذلك مثلا أن ينتحل المتهم اسم الغير أو شخصيته أمام موثق العقود ويطلب منه تحرير عقد رهن ، فيكتب الموثق العقد ويوقع عليه المتهم والموثق ويطلب الأخير بيانات معينة لإتمام العقد فيملأها المتهم ، ثم يكشف التزوير قبل إتمام العقد ^(١) ومنه أيضا أن يتفق المتهم مع آخرين على بيع مالا يملك ويتقدم للموثوق منتحلا اسم المالك الحقيقى ويطلب إليه تحرير عقد البيع إليهم ، ويبتدئ الموثوق فى التحرير ثم يستريب فى شخصية البائع ويرفض إتمام العقد ، فإن البائع والمشتريين يعدون جميعا شارعين فى التزوير ^(٢) .

كما يعد شروعا فى تزوير محرر رسمى إذا اتفق مثلا موظف عمومى مع أحد الأفراد على ارتكاب التزوير فى مقابل منفعة ما ، وبدأ الموظف بالفعل فى تغيير الحقيقة ، ولكن ضببطت الواقعة أثناء ارتكابها وقبل إتمام المحرر ووضع

(١) نقض فرنسى ١٤/١٠/١٨٥٤ سبرى من ١٨٥٤ - ٨٢٦ .

(٢) نقض فرنسى فى ١٨٩٧/٨/٥ احكام للنقض للفرنسى رقم ٢٧٧ .

التوقيعات عليه ، أو حتى قيل استيفاء جميع العناصر التي يتطلبها القانون لقيام هذا المحرر ، وكان ذلك لأسباب لا دخل لإدارة الجاني فيها . ويكون الشروع في التزوير في صورة جريمة خائبة في نظر البعض إذا وقع في محرر باطل ، ولم يترتب عليه بسبب بطلانه أى ضرر لأحد ^(١) ، إلا أننا نرى أنه حتى عند تحقق هذا الغرض لا ينبغي أن تعد الواقعة شروعا ولا جريمة خائبة ، غاية ما هناك أن القول بالعقاب أو بعدمه يتوقف على بحث توافر عنصر الضرر من عدم توافره ، لأن الضرر في جريمة تزوير المحررات عنصر موضوعي قائم بذاته ، لازم فيها تتوافر بتوافره ، وتتفق بانتفائه كما قلنا ، فإذا قيل بقيامه كانت الجريمة تامة لا مجرد شروع فيها ، وإذا قيل بانتفائه انتفت الجريمة أساسا حتى بوصفها شروعا ، وذلك على النحو الذي عرضنا له فيما سبق ^(٢).

والعجز في استعمال المحرر المزور ، أو القشل عند استعماله لا يعد تزويرا خائبا ، لأن الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير ، ولا يعد استغلا خائبا ، لأن الاستعمال يتم بمجرد إظهار المحرر المزور والتمسك بقيمته كما لو كان صحيحا ، وبصرف النظر عن مدى تحقق الهدف الذي أراده الجاني بالتزوير فالاستعمال .

^(١) راجع ما سبق في ص ١١٥ - ١٢٥ .

^(٢) رأى جارسون في تزوير المحرر البطل .

المبحث انتهى

الاشتراك فى التزوير

الاشتراك فى التزوير يخضع أيضاً للمبادئ العامة من حيث ما هيته وعقوبته فكل من حرص الغير على ارتكاب التزوير أو اتفق معه عليه أو ساعده فيه بأية طريقة يعد شريكاً بالتحرير أو بالاتفاق أو المساعدة بحسب الأحوال .

ولكى يعتبر الجانى فاعلاً أصلياً - لا مجرد شريك - فى التزوير ينبغى أن يأتى عمداً عملاً من الأعمال الداخلة فى تكوين الجريمة ، أى فى تغيير الحقيقة بإحدى الطرق التى بينها القانون، ذلك أنه حدد على سبيل الحصر الطرق المادية والمعنوية التى يجب أن يقع بها فعل التزوير وهو مالا يسمح بتطبيق معيار محكمته العليا ، من حيث الاكتفاء فى بعض صور الجرائم بأن يأخذ الجانى دوراً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها لكى يعد فاعلاً أصلياً فيها .

وقد قابلنا تطبيقاً هاماً للاشتراك فى التزوير عند معالجة التزوير فى المحررات الرسمية من غير موظفين عموميين ، وعرفنا كيف أن هذا النوع من التزوير لا يقع بإحدى الطرق المعنوية إلا إذا كان المزور شريكاً لفاعل أصلي هو الموظف العمومى القائم بكتابة المحرر الرسمى حال كتابته ، وكيف أن هذا الأخير قد يكون سئ النية متواطئاً مع شريكة غير الموظف ، أو حسن النية لا يعلم شيئاً عن كذب البيانات التى تملأ عليه ، ولكنه يعد وحده فى الحالين فاعلاً أصلياً له .

ويعتبر شريكاً كذلك فى التزوير من يوقع على ورقة مزورة بصفته شاهداً وهو يعلم بتزويرها ، لأن شهادة شهود

العقد من الأكلة التي يتمسك بها صاحب العقد لإثبات صحته إذا حصل الطعن فيه ، ومن ثم يكون هذا الفعل من الأفعال المجهزة والمسهلة والمنتمية للجريمة ^(١).

والاشتراك في التزوير يتم عادة دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فإنه يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها في حكمها ، طبقا للنظرية العامة في إقناعية الدليل في المواد الجنائية ^(٢).

وليس من صور الاشتراك في التزوير مجرد استعمال السند المزور مع العلم بأنه كذلك - إذا لم يقع من المستعمل تحريض ولا اتفاق ولا مساعدة في التزوير - لأن الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير قائمة بذاتها على ما سيرد فيما بعد .

(١) نقض ١٩٠١/٥/٢٥ مج ٣ عدد ١١ أو ١٩٠٦/١/٢ الاستقلال ص ٦ من ٦٩ و ١٩٣٣/١٢/٧ مج ٣ ص ٣٥ رقم ٥٤ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٣/٦/١٧ أحكام للنقض ص ١٤ رقم ١٠٤ ص ٥٤٣ و ١٩٦٧/١٠/٣٠ ص ١٨ رقم ٢١٥ ص ١٠٥٠ و ١٩٦٩/١٢/٨ ص ٢٠ رقم ٢٨٨ ص ١٣٤١ و ١٩٧٠/١/٢٥ ص ٢١ رقم ٣٤ ص ١٤٤ و ١٩٧٤/٥/٢٠ ص ١١٧ رقم ١١٧ ص ٥٤٦ .

المبحث الثالث وقوع التزوير بالترك أو الامتناع

من المسلم به أن التزوير المادى لا يتصور وقوعه بطريق الترك أو الامتناع أى بطريق سلبى بحيث ، لأنه يتطلب فى الجانى أن يأتى فعلا أو أفعالا مادية حدها القانون على سبيل الحصر لا المثال ، وكلها ايجابية بطبيعتها .

أما بالنسبة للتزوير المعنوى فالوضع جد مختلف ، ومن الممكن تصور وقوعه بطريق سلبى ، فامتناع محرر المحضر تعمدًا عن إثبات عبارات هامة وردت على لسان شاهد أو متهم ألا يعد من قبيل التغير فى إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير المحرر إدراجه به ؟ وامتناع موثق العقود عن إثبات بعض عبارات العقد المملة عليه تواطؤًا مع أحد المتعاقدين ، ألا يعد من قبيل ذلك أيضا ؟ وامتناع مأمور التحصيل عن إثبات بعض أموال اميرية حصلها بقصد اختلاسها مع إثباتها للبعض الآخر ألا يعد من قبيل جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ؟ .

يميل الفقه الجنائى بصفة عامة إلى الإجابة على هذه الأسئلة بالإيجاب ، والقول بأن التزوير المعنوى قد يقع بطريق سلبى كما قد يقع بطريق إيجابى ، وذلك متى ترتب على الترك المتعمد التغير فى مؤدى المحرر ، ومتى توافرت له أركان التزوير الأخرى من ضرر ومن قصد جنائى ^(١) .

(١) راجع أحمد أمين المرجع السابق ص ٤٣٠ والسعيد مصطفى " التزوير " ص ٢٧ أو الموسوعة ج ٢ فقرة ١٤٧ ص ٢٩٦ ومحمود مصطفى فقرة ١٣٢ ص =

وقد أخذت محكمة النقض بذلك فيما عرض عليها من حالات قليلة ، ومن حقها بالذكر حالة وكيل مكتب هريد لم يثبت في الأوراق والدفاتر الخاصة ببعض ما باعه من طوابع وأذون وأوراق لستر ما اختلصه من الثمن وذلك حالة كونه ملزماً بذلك قانوناً لإمكان مراجعة عمله ومراقبته فيه ، فاعتبرت المحكمة الواقعة تزويراً يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة^(١).

وقد اعتبر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية أن عدم قيد صاحب الفندق أو النزول لأسماء النازلين عنده ، سواء أكان ذلك عن عمد أم إهمال ، جريمة خاصة وفرض لها عقوبة الجنحة (م ٣٠ ، ٣٥) ، ولنا عودة إليها فيما بعد .

= ١٤٣ ومحمود إبراهيم ص ٢٨٢ ومحمود نجيب صنى فقرة ٣٥٤ من ٢٢٠ وعمر السعيد رمضان فقرة ١١٧ من ١١٦ وأحمد فتحى سرور فقرة ٢:٤ ص ٣٥٦ وعبد المهيم بكر فقرة ١٩٢ ص ٤٨٧ وحسين المؤمن ص ١٤٤-١٤٦.

(١) نقض ١٩٤٢/٥/٣١ للقواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٠٠ ص ٢٧٥ وراجع أيضاً نقض ١٩٣٥/٢/٤ ج ٣ رقم ٣٢٨ ص ٤١٨ .

المبحث الرابع : إثبات التزوير

يثبت التزوير بكافة طرق الإثبات ، أى بشهادة الشهود ، ومضاهاة الخطوط بمعرفة المحكمة مباشرة إذا كان التزوير ظاهراً أو بندق خبير مختص لإجراء المضاهاة ، كما ثبت بالاعتراف وبقرائن الأحوال .

وتقدير الدليل أمر موضوعي دائماً ، وأياً كان نوع الدليل ، فالمحكمة الأخذ بتقرير مضاهاة الخطوط مع الفصل فيما قد يوجه إليه من اعتراضات إذا اطمأنت إليه ، كما أن لها رفض الأخذ به بناء على أسباب مبررة إذا لم تطمئن إليه ، ولها ندب الخبير ، كما أن لها رفض طلب ندبه من مبدأ الأمر طالما ردت على طلب النذب بأسباب مسوغة لها سندها من أوراق الدعوى وظروفها ^(١).

وإذا كانت محكمة الموضوع قد محصت الشهادة موضوع التزوير وعملت المضاهاة بنفسها بين الإمضاء المنسوب لنائب العدة عليها وبين إمضاءاته على أوراق الاستكتاب مستعينة بمنظار مكبر وانتهت إلى الجزم بالتزوير ، فإن عملها هذا يدخل ضمن حقها في فحص الدليل وتقديره مما تستقل به ولا معقب عليها فيه ^(٢).

ولكن يلزم ألا تغفل المحكمة الإطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى ، فإن هذا الإغفال يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة

(١) نقض ١٩٧٢/١١/١٢ أحكام النقض من ٢٣ رقم ٢٦٧ من ١١٧٩ و ١٩٧٣/١٢/٣ من ٢٤ رقم ٢٣٣ من ١١٣٦ و ١٩٧٤/١٠/٢٠ من ٢٥ رقم ١٤٧ من ٦٨٤ .

(٢) نقض ١٩٥٣/١٠/٢٦ أحكام النقض من ٥ رقم ٢٣ من ١٦٤ .

المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في التزوير (١) ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى اطلاع المحكمة إلى الصورة الشمسية للسند المدعى بتزويره ، ولأن اطلاع المحكمة على تلك الصورة لا يكفي إلا في حالة فقد أصل السند المزور (٢).

ومتى كان يبين من المفردات أن المحرر محل التزوير كان مودعاً بالأوراق وفي ظرف مفتوح وقد أثبتت محكمة الدرجة الأولى اطلاعها عليه .. فإن النعي على محكمة ثاني درجة بأنها لم تطلع عليه للتأكد من قيام التزوير يكون دفاعاً غير سديد (٣).

أما إذا كان التزوير أمراً غامضاً ويتطلب تحقيقه الاستعانة برأى أهل الفن ، فلا يجوز للمحكمة أن تفصل فيه برأيها الخاص وتحرم صاحب الشأن من ندب خبير فني لهذا الغرض ، كما هي القاعدة العامة في ندب الخبراء لتحقيق كافة النقاط الفنية التي يتعذر على القاضي أن يفصل فيها برأيه الخاص (٤).

وفي هذا القبيل في خصوص مضاهاة الخطوط الأحكام الآتية : —

لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن ترفض طلب ندب خبير لبيان ما إذا كانت الإمضاء المختلف على صحتها مزورة أم غير مزورة ، اعتماداً على أن المضاهاة التي أجرتها محكمة الدرجة الأولى والمحكمة المدنية التي يشكو المتهم من نتيجة مضاهاتها

(١) نقض ١٩٧٤/٥/١٩ أحكام النقض من ٢٥ رقم ١٠٥ من ٤٩١ ، و ١٩٦٥/٣/١ أحكام النقض من ١٦ رقم ٤١ من ١٩٤ و ١٩٦٧/١٢/١٢ رقم ٢٦٧ من ١٢٥٩ و ١٩٧٢/١٢/٢٥ من ٢٣ رقم ٣٢٩ من ١٤٦٧ .

(٢) نقض ١٩٦٧/١٠/٢٤ أحكام النقض من ١٨ رقم ١١٢ من ٥٦٦ .

(٣) نقض ١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض من ٢٥ رقم ١٩٦ من ١٠٠٨ .

(٤) نقض ١٩٧٤/١٢/٢٥ أحكام النقض من ٢٥ رقم ١٦٧ من ٧٧٣ .

قد أثبتت تزوير الإمضاء ، بل يجب في هذه الحالة أن تقوم المحكمة الاستئنافية بعمل المضاهاة بنفسها ، أو أن تتدب خبيراً لذلك ، والرفض في هذه الصورة يعتبر إخلالاً بحق الدفاع موجبا لنقض الحكم ^(١)

إذا طلب المتهم في نصب خبير لتحقيق الخطوط التي على الفواتير المزورة فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع أو ترد عليه بما يفنده ، مع أنه لو صح لكان من شأنه أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ويتعين نقض حكمها ^(٢).

وإذا كانت المحكمة قد اطرحت التقرير الاستشاري المقدم من المتهم استناداً إلى أن تقرير الخبير التابع لقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي له من الحصانة ما يوجب الأخذ به دون أعمال لسلطة المحكمة التقديرية في شأنه ، فيما وجه إليه من مطاعن ، فإنها تكون قد فصلت في الدعوى دون أن تبحث كلا التقريرين وتوازن بينهما ثم تأخذ بما تراه ، وهذا منها إخلال بحق المتهم في الدفاع يستوجب نقض حكمها ^(٣).

أما إذا كانت المسألة الخاصة بمضاهاة الخطوط ليست من المسائل الفنية البحث ، وقد وضحت لدى المحكمة بما لديها من سلطة شق طريقها استخلاصاً من ظروف الدعوى بأسباب سائغة فالمحكمة غير ملزمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى ^(٤).

(١) نقض ١٩١٧/١/١٥ القواعد القانونية جـ ٤ رقم ١٠٩ ص ٩٦ .

(٢) نقض ١٩٥٠/٦/١٢ أحكام النقض ص ١ رقم ٢٣٨ ص ٧٣٤ .

(٣) نقض ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض ص ٣ رقم ٢٩٠ ص ٧٦٥ .

(٤) راجع مثلاً في النقض ١٩٧٣/١٢/٣ أحكام النقض ص ٢٤ رقم ٢٣٣ ص ١١٣٦ .

وإذا كان المتهم بالتزوير قد طلب في مذكرة قدمها إلى المحكمة استدعاء خبير قسم الطب الشرعي الذي قرر أن المتهم لم يكتب الإمضاء لحضور هذه المناقشة ، ولكن المحكمة أدانتها دون أن تعرض لهذا الطلب وترد عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً ، ذا أن هذا الطلب مهم لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة^(١).

ولم ينظم المشرع المضاهاة سواء في قانون الإجراءات أم في قانون المرافعات بنصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرقية معترف بها^(٢)، بل أن للقاضي الجنائي أن يعول على مضاهاة تجرى على أية ورقة يقتنع هو بصورها من شخص معين ، ولو كان ينكر صدورها منه^(٣)، وذلك إعمالاً لمبدأ إقناع الدليل في المواد الجنائية .

وإذا عجز الخبير عن إجراء المضاهاة لعدم صلاحية استكتاب المتهم فإن هذا لا يمنع المحكمة من تحقيق التزوير بل بى طريق آخر^(٤).

وعدم العثور على الورقة المزورة لا يمنع من قيام جريمة التزوير ما دام الحكم قد أثبت وجود الورقة وتزويرها^(٥)، كما أن فقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة

(١) نقض ١٤/١٠/١٩٤٧ القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٣٩٢ ص ٣٧٥ وللمزيد فى

هذا الشأن راجع مؤلفنا فى " ضوابط تسبب الأحكام الجنائية .

(٢) نقض ١٩٥٦/١٢/٤ أحكام النقض ص ٧ رقم ٣٤٢ ص ١٢٢٤ .

(٣) نقض ١٩٥٥/٤/٢٥ أحكام النقض ص ٦ رقم ٢٦٢ ص ٨٦٧ .

(٤) النقض ١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض ص ٥ رقم ١٩٠ ص ٥٥٩ .

(٥) نقض ١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض ص ٣ رقم ٣٢٢ ص ٨٦٠ .

التزوير ، إذ أن الأمر في ذلك مرجعة إلى مكان قيام الدليل على حصولها ونسبتها إلى المتهم ^(١)، فإذا رفضت المحكمة تحقيق أدلة التزوير لعدم وجود المحرر كان حكمها معيباً ^(٢).

وعلى الجملة يخضع إثبات التزوير وتقدير الأدلة لكافة القواعد العامة التي تحكم نظرية الإثبات الجنائي ^(٣)، ومن بينها أنه ينبغي أن يراعى أنه ليس لأحكام المحاكم المدنية ، فيما يتعلق بوقوع التزوير أو الاشتراك فيه أو الاستعمال ، حجية الشيء المقضى أمام المحاكم الجنائية ، بل على هذه الأخيرة أن تحقق بنفسها جميع وقائع الجريمة وأدلتها ^(٤)، وفي النهاية فإن إثبات التزوير ليس له طريق خاص ^(٥).

^(١) نقض ١٩٥٢/٦/٥ أحكام النقض من ٣ رقم ٣٨٧ ص ١٠٣٦ و ١٩٦٤/١١/٢٣ من ١٥ رقم ١٣٧ ص ٦٩٧ .

^(٢) نقض ١٩٤١/٥/٥ القواعد القانونية جـ ٥ رقم ٣٥٢ ص ٤٥٨ .

^(٣) راجع فصلاً عن هذه القواعد في مؤلفنا " مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري " الطبعة الثانية عشرة ١٩٧٨ ص ٦١١ وما بعدها .

^(٤) راجع نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض من ٢٣ رقم ٧٧ ص ٣٣٧ و ١٩٧٤/١٢/٣ من ٢٥ رقم ١٧٤ ص ٨١٥ .

^(٥) نقض ١٩٦٨/١١/٥ أحكام النقض من ١٩ رقم ٣١ ص ١٨١ و ١٩٦٩/١/١٣ من ٢٠ رقم ١٤ ص ٦٩ و ١٩٦٩/٤/٢١ رقم ١١٠ ص ٥٢٢ .

من أحكام محكمة النقض

— عدم استظهار الحكم لأركان جريمة الاشتراك فى التزوير وتقليد الأختام الحكومية والدليل عليها وخلو تقرير المضاهاة من أنه محرر بخط الطاعن قصور .

— نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن فيه من مادة ؟
المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

(الطعن رقم ٢٢٩٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/١/٦)

— اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير ، يقتضيه واجبها فى تحميم الدليل الأساس فى الدعوى.

(الطعن رقم ١٦٣٦٣ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٢)

الفصل الرابع

فى استعمال المحررات المزورة

فصل المشرع بين تزوير المحرر واستعماله جاعلا كلا من الفعلين جريمة قائمة بذاتها ، كما فصل من قبل بين أفعال تزوير المسكوكات وأفعال تزويرها ، وبين أفعال التقليد والأختام والعلامات ، وأفعال استعمالها ، فبعد إذا تناول أفعال التزوير فى المواد ٢١١ إلى ٢١٣ ع نص فى المادة ٢١٤ على أن " من استعمال الأوراق المزورة المذكورة فى المواد الثلاثة السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر " .

ثم نص فى المادة ٢١٥ ع على التزوير فى المحررات العرفية أو استعمالها مع العلم بتزويرها .

وسنعالج جريمة استعمال المحرر المزور فى ثلاث مباحث على التوالى ، فنبحث فى أولها أركان جريمة الاستعمال ، ثم نبحت فى ثنائها قاعدة اعتبار الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير ، وفى الأخير منها نطبق الأحكام العامة فى الشروع والاشتراك على جريمة الاستعمال .

المبحث الأول

أركان الاستعمال

يبين من نص المادة ٢١٤ أن جريمة استعمال المحرر المزور تتكون من ثلاثة أركان وهي : -

- ١ - وقوع فعل مادی هو الاستعمال .
- ٢ - أن يكون المحرر مزوراً .
- ٣ - علم المستعمل بالتزوير .

أولاً : فعل الاستعمال

الاستعمال هو استخدام المحرر المزور فيما أعد له^(١)، فمجرد حيازته لا تعتبر استعمالاً له ، بل لابد من إظهاره والتمسك بقيمته كما لو كان صحيحاً ، ولذلك اعتبرت المحاكم استعمالاً للمحرر المزور تقديمه بالفعل إلى القضاء حتى لو حصل تنازل عنه بعد ذلك أو عدول عن التمسك به^(٢)، كذلك تقديمه إلى النيابة أثناء تحقيق تجربته^(٣)، أو تقديمه للتوثيق ابتغاء شهره^(٤)، وتقديم أورنيك مزور لامتحان قيادة إلى كاتب

(١) راجع جaro ج ٤ فترة ١٤٦٨ ونقض مصري في ١٩٤٨/١١/٢٢ رقم ١١٩٧ س ١٨ ق و ١٩٦٢/٦/٢٥ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٤١ ص ٥٥٩ .

(٢) نقض ١٩٢٥/١١/٣ مج س ٢٨ رقم ١٣ ص ١٧ و ١٩٢٣/٦/٤ للمحكمة س رقم ٢٤٨ ص ٣١٩ .

(٣) نقض ١٩١٢/٦/٤ للمحكمة س ٤ رقم ٢٤٨ ص ٣١٩ .

(٤) نقض ١٩٢٨/٥/١ مج س ٢٩ رقم ١٠٦ ص ٢٥٤ و ١٩٤٢/٣/٢٣ للقواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٧٢ ص ٦٣٣ .

الضبط لإرفاقه بطلب استخراج رخصة قيادة^(١)، وتقديم رخصة قيادة مزورة لكونستابل المرور^(٢) ويعتبر استعمالا لخطاب مزور نشرة في جريدة^(٣).

وقضى أيضا بأن استخراج صورة مطابقة لأصل عقد مزور دس في ملفات الشهر العقارى مع مخالفة ذلك للحقيقة ، ثم استعمالها فعلا مع العلم بالتزوير الحاصل فى الأصل ، يعد فى القانون استعمالا لأوراق رسمية مزورة لا على أساس أن هناك تزويراً فى صورة العقد ذاتها ، بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة والواردة فى المحافظة ضرورية ، فاستعمال الصورة فى الواقع استعمال لأصل العقد وما عليهما من تأشيرات رسمية لا تتفق والواقع مما يعتبر تزويراً فى أوراق رسمية^(٤).

بينما لا يعتبر استعمالا لسند المزور مجرد الإشارة إليه فى عريضة دعوى ، أو ورود ذكره فى المرافعة دون تقديمه بالفعل إلى المحكمة ، لأن الاستعمال يتطلب إظهار المحرر المزور ، كما لا يكفى مجرد التصرف باعتبار أن العقد صحيح غير مزور ، ولذلك لم تعتبر المحاكم استعمالا لعقد شراء مزور وضعاً لمزور يده على الأرض

^(١) نقض ١٩٤٦/٢/٤ للقواعد القانونية جـ ٧ رقم ٨٠ من ٧٣ .

^(٢) نقض ١٩٥١/٥/٢٩ لحكام النقض من ٢ رقم ٤٣٣ من ١١٨٥ .

^(٣) وتعاقب المادة ١٨٨ من قانون عقوباتنا بالحبس مدة لا تتجاوز سنة . وبغرمه لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد عن خمسمائة جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بمسوء قصد بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر أوراقاً مصطنعة أو منسوبة كذباً للغير ، إذا كان من شأن النشر تكدر السلم العام أو إلحاق ضرر بالمصلحة العامة ، وذلك ما لم يثبت المتهم حسن النية .

^(٤) نقض ١٩٥٦/٦/٢٦ لحكام لانقض من ٧ رقم ٢٥٠ من ٩١٠ .

التي شملها العقد وبيعة جزءاً منها وتأجيرها لجزء آخر ،
وبنت المحكمة حكمها على أن تصرف الإنسان في أموال
ليس له عليها من الحقوق إلا ما يدعى أنه استقده من عقد
مزور لا يعد سوى اغتصاب ، بينما لا يقوم الاستعمال
إلا بإبراز العقد المزور ابتغاء اعتباره صحيحاً ^(١).

ويبين من ذلك أن فعل الاستعمال وإن كانت طبيعته واحدة
إلا أن مظهره يختلف اختلافاً كبيراً حسب نوع المحرر وظروف
الاستعمال ، وتقدير ثبوت أفعال الاستعمال من عدمه متروك
لقاضي الموضوع ، أما وصف هذه الأفعال بأنها تعد استعمالاً
معاقباً عليه فيخضع لرقابة النقض باعتبار هذا الأخير ركناً في
الجريمة ^(٢).

ثانياً : كون المحرر مزوراً

يشترط أن يقع الاستعمال على محرر مزور بطريقة من
الطرق التي رسمها القانون ، وإذا كانت الجريمة هي جنائية
استعمال ورقة رسمية مزورة (م ٢١٤ ع) وجب أن تتحقق في
هذه الأخيرة العناصر اللازمة لإمكان اعتبارها ورقة رسمية .

ويلاحظ أن ركن الضرر متصل بفعل الاستعمال أو وثق
صلة دون فعل التزوير ، وذلك بالأقل فيما عدا الأحوال التي
يكون فيها مجرد التزوير إخلالاً بالنقطة الخاصة بالموضوعة في
المحرر ، كما هي الحال في تزوير المحررات الرسمية ، وعلى
أية حال يشترط أن ينبني على استعمال المحرر المزور ضرر ،

(١) نقض ١٩٠١/١١/٣٠ مج ٣ ص ٢١٢ .

(٢) نقض ١٩٢٩/١٠/١٧ القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٠٢ ص ٣٥٣ .

أما إذا كان التزوير مما لا يمكن أن يثبت عليه ضرر ما فلا عقاب على التزوير ولا على الاستعمال^(١).

وتقدير كون الورقة مزورة من عدمه متروك لقاضي الموضوع .

ثالثاً : القصد الجنائي

القصد الجنائي في جريمة استعمال محرر مزور هو العلم بتزوير ذلك المحرر ، وقد نصت على ذلك صراحة المادة ٥١٤ و ٢١٥ ، وهذا العلم بالتزوير يدخل في القصد الجنائي العام للجريمة ، لأن هذا الأخير هو إرادة ارتكاب الجريمة بأركانها المختلفة كما ذكرنا .

ولا يتطلب الاستعمال أي قصد مثل قصد الإضرار الذي تتطلبه جريمة استعمال ختم مقلد أو تزويج مسكوكات مزيفة ، لأن الإضرار هنا عنصر مستقل غير مندمج في الجانب المعنوي للجريمة ، وإن كان بعض الشراح يرى غير هذا الرأي ويذهب إلى أن القصد الخاص في التزوير يتحصل في نية الإضرار بالمجنى عليه .

ويجب إقامة الدليل على علم المستعمل بالتزوير^(٢) ، فلا يكفي مجرد تمسك المتهم بالورقة المزورة أمام الجهة التي قدمت لها مادام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا

^(١) نقض ١٩٣٣/٥/١ القواعد القانونية جـ ٣ رقم ١١٤ ص ١٧٥ و ١٩٣٤/٤/٣٠

جـ ٣ رقم ٢٤٤ ص ٣٢٦ .

^(٢) نقض ١٩٤٧/٥/١٩ للمحكمة من ٢٨ رقم ٢٣١ ص ٧٢٦ .

الفعل ^(١)، أما إذا كان هو بنفسه المزور فالعلم مفترض ليس بحاجة إلى إثبات ^(٢).

ويجب أن يكون العلم بالتزوير سابقاً لاستعمال المحرر أو معاصراً له أما العلم اللاحق فلا أثر له في قيام الجريمة .

ولا عبره بالبائع ولو كان مشروعاً مثل تزوير سند لاقتضاء حق صحيح قانوناً ولكن متنازع عليه، إذ أن البائع ليس ركناً في الجريمة طبقاً للقواعد العامة، وإن جاز أن يعد ظرفاً قضائياً مخففاً للعقوبة أو مشدداً بحسب الأحوال .

العقوبة

بحسب المادة ٢١٤ استعمال محرر رسمي مزور — طبقاً للمواد من ٢١١ إلى ٢١٣ — مع العلم بتزويره جزائية عقوبتها الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر .

وبحسب المادة ٢١٤ مكرراً (مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) كان تزوير أو استعمال يقع في محرر لإحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد عن خمس سنين .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد عن عشر سنين إذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات

^(١) نقض ١٩٥٦/٢/١٦ أحكام النقض من ١٦ رقم ٣٢ ص ١٤٠ .

^(٢) نقض ١٩٠٨/٣/١٤ مج ٩ رقم ١٠٧ ص ٢٥٠ .

المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لاية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت .

وهذه المادة أضيفت بنفس القانون الذي أضيفت بها المادة ٢٠٦ مكررا في شأن تقليد أو تزوير الأختام والدمغات والعلامات المتعلقة بنفس هذه الشركات أو الجمعيات ، أو النقابات ، وهو القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وعقوبة الفقرة الأولى من المادتين هي السجن مدة لا تزيد على خمس سنين ، اما عقوبة الفقرة الثانية فهي السجن مدة لا تزيد على سبع سنين في المادة ٢٠٦ / ٢ مكررا ، ولا تزيد على عشر سنين في المادة ٢١٤ / ٢ مكررا .

أما استعمال محرر عر في مزور مع العلم بتزويره فهو جنة عقوبتها الحبس مع الشغل (م ٢١٥) ، وذلك في جميع الحالات .

المبحث الثاني

استقلال جريمة

استعمال المحررات المزورة عن تزويرها

أشرنا في صدر هذا الفصل إلى أن قانون عقوباتنا يعتبر استعمال المحرر المزور جريمة مستقلة عن تزويره ، وهذا الاستقلال متعدد للجوانب والمظاهر وأجدرها بالذكر :

أولا : أن التزوير يقع بأفعال تختلف بطبيعتها عن أفعال الاستعمال ، وبطرق مادية ومعنوية واردة على سبيل الحصر لا

يعرف لها الاستعمال مقابلاً أو بديلاً ، بل يقع هذا الأخير بأى فعل يتضمن إبراز المحرر المزور والتمسك بقيمته كما لو كان صحيحاً .

وأفعال التزوير أية كانت كلها أفعال وقتية^(١) ، أما الاستعمال فهو فى أغلب الصور يكون جريمة مستمرة^(٢) ، وفى أقلها وقتية ، أو وقتية متجددة ، فاستعمال المحرر المزور بتقديمه لأية جهة من جهات التعامل والتمسك به جريمة مستمرة تظل قائمة ما دام التمسك به قائماً ، ومن ذلك أن يقدم فى دعوى منظورة ، وحينئذ لا يوقف حالة الاستمرار سوى الفصل فى الدعوى نهائياً أو التنازل عن المحرر أو سحبه .

وإذا طعن فيه بالتزوير فإن الطعن لا يقطع الاستمرار ما دام مستعمله لم يتنازل عنه أو يسترده^(٣) ، وإذا أستانف التمسك بالمحرر الحكم الابتدائى الذى قضى برده وبطلانه ، طالباً بإلغاءه والحكم بصحته ، فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك به أو يقضى نهائياً بتزويره ، ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من هذا التاريخ^(٤) .

(١) نقض ١٩٦٣/٦/١٠ أحكام النقض من ١٤ رقم ٩٨ من ٥٠١ .

(٢) نقض ١٩٠٧/١٢/٢٣ مج ١٩ من ٨٤ و ١٩٣٨/١١/١٤ للقواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٧٥ من ٣٣٣ و ١٩٥٤/٣/١ أحكام النقض من ٥ رقم ١٣٠ من ٣٩٢ و ١٩٥٤/١٢/٦ من ٦ رقم ٨٢ من ٧٤٢ و ١٩٧٣/١١/٤ من ٢٤ رقم ٢٨٥ من ٨٩٧ .

(٣) نقض ١٩٢٩/٢/٢١ للقواعد القانونية ج ١ رقم ١٧١ من ١٧٩ وقرن نقض ١٩٠٠/٦/٩ مج ٢ من ٢٧٦ .

(٤) نقض ١٩٥٢/٢/٢١ أحكام النقض من ٤ رقم ١٧ من ٤١ و ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض من ٢٠ رقم ٢٦٩ من ١٣٢١ .

ويكون الاستعمال جريمة وقتية إذا قدم المستعمل مثلاً إنشاً مزوراً لمصلحة البريد وقبض قيمته على الفور، وحكم مرة بأن تقديم عقد مزور إلى جهة التسجيل ابتغاء تسجيله يعد جريمة وقتية^(١)، إلا أننا نرى أن هذا الحكم منقذ وأن استعمال العقد المزور على هذا النحو يبدأ به حالة استمرار إي أن يتم التسجيل بالفعل أو يتم سحب العقد .

ويكون الاستعمال جريمة وقتية متجددة إذا قدم المستعمل السند المزور لتوقيع حجز تحفظي به ، ثم استرده ليقتمه بعدئذ في دعوى المطالبة وثبت الحجز الابتدائية فالاستثنائية^(٢).

ثانياً : أن القصد الجنائي في جريمة الاستعمال ، وهو العلم بتزوير المحرر ، مختلف تماماً عنه في جريمة التزوير ، وهو نية استعمال المحرر المزور فيما أعد له ، لذلك قد ينعدم قصد الاستعمال لدى المزور بأن يصطنع سنداً من باب التجربة العلمية أو لمضاهاة الخطوط ، فيقع في يد آخر مصادفة ويستعمله مع العلم بتزويره ، فحينئذ يتوافر القصد الجنائي لدى المستعمل رغم انتفائه لدى صانع السند المزور ، وعلى العكس من ذلك قد يتوافر القصد الجنائي لدى المزور ولكنه ينقضي لدى المستعمل ، كمتهم يزور سند مديونية على آخر ، ثم يحوله إلى ثالث حسن النية يقيم دعوى المطالبة بقيمته وهو يجهل حقيقته .

ثالثاً : أن مرتكب الاستعمال قد يكون غير مرتكب التزوير أو قد لا ترتبط به صلة ما فمن يستعمل محرراً مزوراً وقع في يده بطريقة أو بأخرى يعاقب على الاستعمال ما دام يعلم بتزويره رغم أنه لم يشترك في التزوير وكذلك من يزور محرراً بنية

^١ نقض ١٩٠٨/٣/١٩ ص ٩ ص ٢٥٠ .

^٢ راجع أحمد فتحي زغلول " التزوير " ص ١٢٥ .

استعماله يعاقب على التزوير ، ولو عجز بعدئذ عن استعماله بالفعل ، أو لو فقد منه فاستعماله شخص لا يعرفه ، أو لم يتفق معه على استعماله .

رابعاً : أن دعوى الاستعمال يمكن أن تقام على المستعمل ولو ظل المزور مجهولاً فحفظت الدعوى بالنسبة له ^(١) ، أو لو انقضت دعوى التزوير ب وفاة الجاني فيها أو بمضى المدة المسقطه لها ^(٢) ، ذلك أن التزوير جريمة وقتية دائماً تبدأ مدة السقوط فيها بمجرد وقوعها ، أما الاستعمال فجريمة لاحقة على التزوير دائماً ، وغالباً تكون مستمرة فلا تبدأ مدة سقوطها إلا من وقت انقطاع حالة الاستمرار ، كما يتصور إدانة المستعمل ولو حكم ببراءة المزور لسبب غير سبب انعدام التزوير ، كعدم ثبوت الواقعة على هذا الأخير ، أو لانعدام القصد الجنائي لديه .

خامساً : أنه إذا جمع فاعل واحد بين فعلى " التزوير والاستعمال معاً ، بوصفه فاعلاً أصلياً أو شريكاً يعد مرتكباً لجريمتين لا لجريمة واحدة ^(٣) ، ولذلك فائدة كبرى فى العمل ، وهى أن التزوير يتم فى خفاء ويصعب إثباته فى بعض الصور بينما الاستعمال فعل علنى ومن ثم فهو أسهل منه إثباتاً فى المعتاد .

ويلاحظ أنه إذا وقع الفعلان لغرض واحد وكانا مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة يجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين

(١) نقض ١٩٠٥/٤/١ مج ٦ عدد ٨٥ ص ١٧٧ .

(٢) نقض ١٩٣٣/٥/١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١١٤ ص ١٧٥ و ١٩٥٠/٥/٢٩ قانون العقوبات مزيلا ص ١٢٩ .

(٣) نقض ١٨٩٢/٢/٢٠ مج ١ ص ١٠٠ و ١٨٩٢/١١/٢ الحقوق ١١ ص ٣٧٩ و ١٨٩٧/٢/٦ القضاء ص ٤ و ١٩٣ و جرسون م ١٤٨ فقرة ٥ .

طبقاً لنص المادة ٢/٣٢ ع وأشد العقوبات بالنسبة للمحررات الرسمية هي عقوبة جريمة التزوير ، أما بالنسبة للمحررات العرفية فالعقوبة واحدة في التزوير والاستعمال كما سلف ، ويكون التعدد المادي مع الارتباط بين الجريمتين قائماً إذا كان الاستعمال الذي حصل للمحرر هو الأمر الملحوظ عند التزوير ، أما إذا استعمل المحرر المزور في أغراض تغاير تماماً ما كان منها في ذهن المزور عن التزوير ، فلا محل للقول بقيام الارتباط الذي يحول دون تعدد العقوبات^(١).

إلا أنه في بعض الصور قد يندمج الاستعمال مع التزوير في فعل واحد ويوجدان معا بحيث يتعذر القول بوجود جريمتي تزوير واستعمال مستقلتين ، بل يتعين اعتبار جريمة التزوير بغض النظر عن الاستعمال ، وقد حكمت المحاكم الفرنسية بذلك في قضية شخص انتحل شخصية آخر في حوالة بريدية ووقع باسمه وتسلم قيمتها على الفور^(٢) ، وكذلك في قضية شخص انتحل شخصية آخر ووقع باسمه لتسليم إعفاء من الخدمة العسكرية صادرة لهذا الأخير^(٣) ، ومن الجلي أنه في مثل هذه الصور تتحقق حالة تعدد معنوي أي صوري (م ١/٣٢ ع) . والعبرة حينئذ هي بوصف الفعل تزويراً لأن عقوبته أشد من عقوبة الاستعمال .

^(١) راجع نقض ١٨٩٨/٤/١٦ القضاء من ص ٥٢ و ١٩٠٥/٤/١٠ مع من ص ١٧٧ .

^(٢) استئناف باريس في ١٩٥٢/٣/٣٠ دالوز ٥٢ - ٢ - ص ٢٦٨ .

^(٣) استئناف باريس في ١٩٥٥/٨/١٢ ملحق دالوز الهجائي " التزوير " فقرة ٣٦٩

المبحث الثالث

الشروع فى جريمة استعمال المحررات المزورة والاشتراك فيها

الشروع فى استعمال المحررات المزورة يخضع من حيث ماهيته وعقوبته لحكم المبادئ العامة ، ولم يرد نص فى قانوننا عن عقابه ، فهو لا يخضع للعقاب عندما تكون الواقعة جنحة كما فى الشروع فى استعمال محرر عرقى مزور ، وهو يخضع له عندما تكون الواقعة جنابة كما فى الشروع فى استعمال محرر رسمى مزور (م ٢١٤) ، وكذلك تطبيقاً لنص المادة ٤٦ ع .

وبمجرد إبراز المحرر المزور والتمسك بقيمته كما لو كان صحيحاً تتم الجريمة ، أما الأفعال التى تؤدى إلى ذلك حالاً ومباشرة فتعد شروعا فيها ، ومن ذلك مثلاً إرسال المحرر المزور فى خطاب إلى الجهة التى يراد التمسك به أمامها ، إذا ضبط الخطاب قبل وصوله إلى تلك الجهة وبعد إلقائه فى صندوق البريد ، وإيداع حافظه بها مستند مزور فى ملف الدعوى بالمحكمة قبل اضطلاع أصحاب الشأن عليه يمكن أن يعد شروعا فى استعماله ، إذا لم يكن مقدمه قد تمسك به بعد أو أشار إليه ، وألا كان استعمالاً تاماً ، أما مجرد أعداد الحافظة لإيداعها فيعد فعلاً تحضيرياً ، وكذلك طلب التصريح من المحكمة بتقديم هذا المستند إذا لم يقدم بالفعل ، أو مجرد الإشارة إليه فى المذكرات أو المرافعة قبل تقديمه .

واكتشاف تزوير المحرر بمجرد إبرازه والتمسك به لا يحول دون اعتبار الجريمة تامة ، لا مجرد شروع ولا جريمة خائبة ، لأن الفعل المادى فيها وهو إظهار المحرر والتمسك به

قد وقع وانتهى ، واستعمال المحرر المزور يشبه فى هذا الشأن استعمال ختم أو نغمة أو علامة مقلدة ، أو ورقة نقد مزيفة ، ولا يشبه جريمة تزويج مسكوك مزيف التى قلنا إنها لا تتم إلا بإتفاقه بالفعل ، أما إذا اكتشف المتعامل الآخر تزيفه فتعد الواقعة شروعا لا جريمة تامة.

والاشتراك فى الاستعمال يخضع أيضا لحكم القواعد العامة فيه ، فكل من يحرض آخرًا على استعمال المحرر المزور ، أو يتفق معه على ذلك أو يساعده فيه ، يعد شريكا له إذا وقعت الجريمة نتيجة لتحريضه أو إتفاقه أو مساعدته .

والأفعال المادية فى الاستعمال هى إبراز المحرر المزور ثم التمسك به كما لو كان صحيحا ، فكل من يأتي عمدا عملا من هذه الأعمال المكونة للجريمة يعد فاعلا لها لا مجرد شريكا فيها (م ٣٩ ثانيا) ، فإذا قدم المستند المزور للمحكمة متهم وتمسك به آخر ، وكان كلاهما يعلم بتزويره ، كانا فاعلين أصليين للجريمة لا فاعل وشريك ، أما إذا كان هذا المستند فى حيازة متهم وسلمه هذا إلى آخر لتقديمه إلى القضاء فقدمه بالفعل ، وكان كلاهما يعلم بتزويره ، فأولهما شريك بالتحريض والمساعدة ، وثانيهما فاعل أصلى للاستعمال ، وإذا تمسك كلاهما بصحته فى الدعوى المرفوعة أصبحا معا فاعلين أصليين له .

من أحكام محكمة النقض

جريمة استعمال الورقة المزورة ، قيامها بثبوت علم مسن استعمالها بأنها مزورة مجرد التمسك بها أمام الجهة التي قدمت لها لا يكفي ما دام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك فى هذا الفعل .

(الطعن رقم ٥٣١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٥/٣/٧)

الأصل أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة استعمال المحرر المزور ما دامت مدوناته تغنى عن ذلك .

(الطعن رقم ٣١٣٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٠/٩)

تقوم جريمة استعمال المحرر المزور باستعماله فيما زور من أجله مع علم من استعماله بتزويره .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٤)

الفصل الخامس

جرائم التزوير في صورتها المخففة

أشارت إلى هذه الصور المخففة المادة ٢٢٤ ع واستثنتها صراحة من الأحكام العامة للعقاب على التزوير، فقالت " لا تسرى أحكام المواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥ ع على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة " .

والصور المخففة التي عدتها المادة الأتفة الذكر ثلاث وهي :

- أولا : تزوير تذاكر السفر أو المرور واستعمالها.
- ثانيا : التزوير في دفاتر الفنادق وما في حكمها.
- ثالثا : تزوير الشهادات بقصد الإعفاء من خدمة عمومية.

ثم جاءت المادة ٢٢٦ ع بصورة رابعة هي التزوير في أعلامات تحقيق الوفاة أو الوراثة والوصية الواجبة، كما جاءت المادة ٢٢٧ ع بصورة خامسة وهي التزوير في إقرارات السن في عقود الزواج.

وستعالج تباعا الصور الخمس على التوالي متوخين بحثها في ضوء الأركان الثلاثة الضرورية لكل تزوير في محرر، وهي:

- أولا : فعل التزوير
- ثانيا : الضرر
- ثالثا : القصد الجنائي.

المبحث الأول

التزوير في تذاكر السفر أو المرور واستعمالها

تناول هذا النوع من الجرائم المواد ٢١٦ / ٢١٧ / ٢١٨ / ٢٢٠ ع ونصها كالآتي : —

م ٢١٦ : كل من تسمى في تذكرة سفر باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحد في استحصله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

م ٢١٧ : كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس .

م ٢١٨ : كل من استعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة شهور أو بغرامة لا تزيد عن مائتي جنيه مصري .

م ٢٢٠ : كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه فضلا عن عزلة .

والجرائم الواردة في هذه المواد عدا تلك المبينة بالمادة ٢١٨ ع هي غالبيتها جرائم تزوير واستعمال عادية وإن كان محلها أنواعا معينة في المحررات — وسنعالج على التوالي

أفعال التزوير والاستعمال ، ثم ركن الضرر ، واخيرا الجنائي فيها .

أولا : أفعال التزوير والاستعمال

محل أفعال التزوير والاستعمال في هذا النوع من الجرائم تذاكر السفر أو المرور ، والمقصود بتذاكر السفر جوازات السفر وهي التراخيص اللازمة لاجتياز حدود البلاد إلى بلاد أخرى ، أما المقصود بتذاكر المرور فهو الترخيص اللازمة للتجول في منطقة من المناطق داخل البلاد ، إذا كان التجول محظورا لسبب ما . وهي على أنواع مختلفة فمنها ما يعطى لرجال الجيش الذين ليس لهم في الأصل الحق في مفارقة معسكراتهم إلا طبقا لنظام معين ، ومنها ما يعطى لاجتياز بعض الشوارع أو المناطق أو للتنقل من بلد إلى أخرى في ظروف معينة مثل الأحكام العرفية ، ومنها ما يعطى للمشبهين أو للمراقبين للتصريح لهم بالانتقال من مكان إلى آخر إذا سمح لهم بذلك وفي الجملة تسرى هذه المواد على كافة أوراق المرور " المنشأة تحت فكرة أساسية هي فك قيد الحرية العالق ببعض الأشخاص وتركهم يروحون ويغدون على الوجه المأذون لهم به في الورقة .

فلا تسرى هذه المواد على تذاكر السفر بالسكة الحديدية أو تصاريح السفر المجانية ، أو تذاكر الترام .

وجملة الأفعال التي تعاقب عليها القانون في المواد الأنفة الذكر ستة : أربعة من أفعال التزوير بصورتيه المادية والمعنوية وفعلا الاستعمال ، وبيانها كالآتي : —

أ - التزوير المعنوى بالتسمى فى تذكرة بغير الاسم الحقيقى

هذه الجريمة نصت عليها المادة ٢١٦ ع ، ويستوى لتحققها أن يعمد الجانى إلى تغيير الاسم أو اللقب أو كليهما ، إنما لا يكفى تغيير ما عدا ذلك من بيانات كالمهنة أو السن أو محل الإقامة .

ب - التزوير المعنوى بكفالة شخص فى الحصول على تذكرة بغير الاسم الحقيقى مع العلم بذلك

هذه الجريمة نصت عليها المادة ٢١٦ ع كذلك ، وهى فى الواقع صورة من صور الاشتراك فى الجرائم السابقة بطريقتى الاتفاق والمساعدة ، لذلك كان النص عليها تزييدا من المشرع .

وعقوبة الجريمتين السابقتين هى الحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

ج - التزوير المعنوى من موظف بإصداره التذكرة بغير الاسم الحقيقى

هذه الجريمة نصت عليها المادة ٢٢٠ ع وعبرت عنها بأنها إعطاء موظف تذكرة سفر أو تذكرة مرور على علامة بالتزوير ، وهى صورة الجريمة الأولى بنفسها ، ولكن متطورا إليها من جانب الموظف إذا كان يعلم أنه يصدر تذكرة بغير الاسم الحقيقى لصاحبها ، ويعد حينئذ فاعلا فى تزوير معنوى يجعل واقعة غير صحيحة فى صورة واقعة صحيحة .

وعقوبة هذه الجريمة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنية ، فضلا عن القبول ، وهذه

العقوبة المشددة بالنسبة لعقوبة المادة ٢١٦ ع قاصرة على الموظف العمومي دون غيره ، أما من يتسمى في تذكرة منتحلا اسم غيره ، ومن يكلفه في ذلك وهو يعلم به فيعاقب بعقوبة هذه المادة الأخيرة ، دون عقوبة المادة ٢٢٠ ع ، ولو كان متفقا مع الموظف العمومي على ذلك ، أى شريكا له .

د - التزوير المادى باصطناع تذكرة سفر مزورة أو بالتزوير في تذكرة صحيحة

هذه الجريمة نصت عليها المادة ٢١٧ ع ، وهى تعاقب كل من " صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة ، أو زور ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة فى الأصل ... " وهى عبارة تتسع لكل صور التزوير المادى التى ذكرتها المادة ٢٢١ ع ، وقد يقع هذا التزوير المادى من موظف عمومي أو من غير موظف والعقوبة فى الحالتين واحدة وهى الحبس .

ويلاحظ أن المادة لم تنص على عزل الموظف فى هذه الحالة ، لأن الصورة التى كانت ماثلة فى ذهن واضع النص هى وقوع الجريمة من أحد الأفراد لا من موظف عمومي .

ج - استعمال تذكرة مرور مع العلم بتزويرها

وهو يتطلب توافر الأركان العامة فى جريمة استعمال المحررات المزورة وقد سبق بيانها كما تسرى عليه الأحكام العامة فيما يتعلق بماهية الاستعمال ونوع القصد المطلوب فيه وكذلك فيما يتعلق باستقلال فعل الاستعمال عن التزوير .

وعقوبة الاستعمال طبقا لنص المادة ٢١٧ ع هى الحبس .

و - استعمال تذكرة صحيحة بواسطة شخص غير صاحبها

هذه هي جريمة المادة ٢١٨ ع ويتحقق بأن يستحصل الجاني على تذكرة صحيحة ليست له ويستعملها كما لو كان صاحبها ، وهي صورة خاصة من الغش لا تعد تزويراً ولا استعمالاً لورقة مزورة ، وما كان يمكن العقاب عليها لولا هذا النص الصريح .

والعقوبة هي الحبس مدة لا تتجاوز سنة أشهر أو الغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى وهي عقوبة مخففة بالنسبة لعقوبة الجرائم السابقة لعلّة ظاهرة وهي أن التذكرة المستعملة هنا صحيحة غير مزورة .

ثانيا : الضرر

جوازات السفر وأوراق المرور التى تكون محلا للجرائم السالفة محررات رسمية لا شبهة فيها ، الأمر الذى كان كفيلا بإدخالها فى نطاق المواد ٢١١ ، ٢١٣ ع لولا النصوص الصريحة التى خصتها بالذكر ، والضرر من تغيير الحقيقة فى المحررات الرسمية عنصر مفترض لما فيه من إخلال بالنقطة الخاصة الموضوعة فيها ، ويضاف إلى ذلك أنه قد يترتب على هذه الجرائم أضرار أخرى معنوية كحرمان السلطات من الإشراف على تطبيق قيود الانتقال وفقاً للقانون ، ومادية كحرمانها من اقتضاء الرسوم إن وجدت .

ثالثا : القصد الجنائى

هذه الطائفة من أفعال التزوير واستعمالها جرائم عمدية ، فهى تتطلب أولا توافر القصد الجنائى العام فيها ، وهو قصد ارتكاب الجريمة معا لعلم بأركانها التى يتطلبها القانون - وكذلك

مقصد خاص فى هذه الجرائم بأنه قصد استعمال ورقة الطريق أو جواز السفر المزورين فيما أعدله ، باعتبار أن قصد الاستعمال أعم وأنه يمثل القصد الخاص أى تلك النية المحدودة فى تزوير المحررات بوجه عام .

أما بالنسبة لجريمتى الاستعمال (هـ - و) فيكفى فيها توافر القصد العام طبقاً للقواعد العامة فى جرائم استعمال المحررات المزورة ، فلا جريمة إذا كان مستعمل هذه الأشياء لا يعلم أنها مزورة أو أنها ليست له .

أحكام محكمة النقض

١ - من المقرر في جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المادة ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها .

(الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩)

٢ - دفتر الاشتراك الكيلو مترى
يعتبر دفتر الاشتراك الكيلو مترى الذى يخول السفر بقطارات هيئة السكة الحديدية من المحررات الرسمية والتزوير فيه يعد جنائية معاقبا عليها طبقا للمادة ٢١١ ع .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

المبحث الثاني

التزوير فى دفاتر الفنادق وما إليها

نصت المادة ٢١٩ ع على أن " كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للإيجار ، وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون بالأجرة يومياً قيد فى دفاتر الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنية .

وهذه الجريمة تتحقق بقيد صاحب النزل أو الفندق — أو ما فى حكمها ممن يسكنون بالأجرة يومياً — نازلاً باسم مزور مع العلم بذلك ، فهى تتطلب فعلاً مادياً هو القيد بهذا الاسم المزور ، وهو تزوير معنوى يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة — وركنا معنوياً ينحصر فى العلم بذلك ، أى يتطلب قيام القصد الجنائى العام دون أى قصد خاص أما الضرر فهو ما يترتب على تغيير الاسم عمداً من إعاقة السلطات فى أشرفها على الأمن والأخلاق ، ومن ثم لا أهمية لما إذا كان الاسم المزور لشخص معين بالذات من عدمه ولا يدخل فى نطاق المادة ٢١٩ إغفال قيد اسم النازل كليه ، بل إن ذلك يعد جنحة طبقاً للمادتين ٣٠، ٣٥ ق من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن أعمال العمومية وهى عقوبتها الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين ، ويستوى أن يكون عدم القيد عن عمد أم عن إهمال ، وهى صورة خاصة لتزوير يقع بطريق الترك أو الامتناع بنص صريح، كما لا يدخل فى نطاق المادة أيضاً تغيير الحقيقة فيما عدا الاسم فى بيانات أخرى ، نحو مهنة النازل أو محل إقامته .

المبحث الثالث

التزوير فى الشهادات الطبية

القاعدة هى أن الشهادات الطبية تخضع كغيرها من المحررات لأحكام التزوير العامة فيعاقب عليه فيها إذا ما توافرت له أركانه الضرورية، ويلاحظ أنه بالنسبة للشهادات العرفية كثيرا ما يتعذر القول بالعقاب، لأنها لا تصلح فى المعتاد أساسا للمطالبة بحق أو باكتساب صفة أو حالة، لأنها دائما عرضه للفحص والتحصيل، أما بالنسبة لتزوير الشهادات الطبية الرسمية كتلك التى تصدر عن الطبيب الشرعى أو عضو القومسيون الطبى أو طبيب المستشفى الحكومى فى حدود اختصاصهم وبحكم تأديتهم لوظائفهم ، فيسهل القول بتوافر الضرر العام المشترك بين تزوير المحررات الرسمية ، وهو الإخلال بالنقطة الخاصة الموضوعية فيها .

فإذا كان قانون العقوبات قد خص صورا معينة من التزوير فى الشهادات الطبية بنصوص معينة ، فلا يقتضى ذلك إفلاته فيما عدا هذه الصور من العقاب ، وإنما مقتضاه خضوعه فيها للقواعد العامة دون غيرها ، وصور التزوير التى افرد لها القانون عقوبات خاصة بها متعلقة بالشهادات الطبية المثبتة لعامة أو لمرض بقصد الإعفاء من خدمة عمومية ، أو بقصد تقديمها إلى المحاكم ، وقد ثبتت أحكامها المواد ٢٢١ إلى ٢٢٣ ع .

والمادة ٢٢١ ع خاصة باصطناع شهادة مزورة ونسبتها إلى طبيب أو جراح .

والمادة ٢٢٢ ع خاصة بتحرير طبيب أو جراح لشهادة مثبته لمرض أو عاهة كذبا .

والمادة ٢٢٣ ع خاصة بالتزوير فى الشهادات الطبية المعدة لأن تقدم إلى المحاكم .

وسنعالج فيما يلى هذه الصور الثلاث فى مطلب مستقل .

المطلب الأول

اصطناع شهادة طبية باسم طبيب أو جراح

نصت المادة ٢٢١ ع على أن " كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أن يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس " .

وهذه الجريمة تتطلب كما فى جرائم التزوير توافر أركانها الضرورية فهى تقتضى .

أولا : فعل تزوير مادى واصطناع شهادة طبية مثبته لعاهة كذبا .

ثانيا : الضرر .

ثالثا : القصد الجنائى .

أولا : فعل التزوير

الفعل المعاقب عليه هنا هو اصطناع شهادة طبية مزورة وسبق أن بينا أن الاصطناع يعد من طرق التزوير المادية وإتسه

يتطلب إنشاء محرر جديد فلا يعد اصطناعا للتغيير في شهادة طبية صحيحة بالحذف أو بالزيادة .

وينبغي أن تستند الشهادة المصطنعة إلى طبيب أو جراح ولو كان خياليا أما إذا أنشأ الجاني الشهادة للكاذبة باسمه ولكن وصف نفسه بأنه طبيب تتكون الواقعة افتحالا لصفة كاذبة لا تزويرا ، مما يخضع لحكم المادة .

وينبغي كذلك أن تكون الشهادة المصطنعة مثبتة لجاهة بنفس الجاني أو بغيره وطبقا للرأى السائد يسرى النص ولو كانت الجاهة حقيقة لا وهمية لأن فعل الاصطناع يتطلب في حد ذاته تغييرا للحقيقة بوضع إمضاء مزور ، ولأن فعل الضرر يتحقق بخداع السلطات العمومية والإخلال بالثقة المستمدة من صدور الشهادة من طبيب أو جراح ولا يسرى النص لو كانت الشهادة مثبتة لأمر كذاب لا يعد جاهة ولا مرضن أو السنن أو سلامة البنية أو الصلاحية لخدمة معينه .

ثانيا : الضرر

الضرر المباشر الذى يحظره القانون ويعاقب عليه في هذه الجريمة هو تخلص الجاني أو غيره من خدمة عمومية أو احتمال ذلك ، والخدمة العمومية على أنواع فمنها الخدمة العسكرية ، وثأدية الشهادة أمام المحكمة ، كما أن منها القوامه والوصاية على القصر وعديمى الأهلية ، ولا ينفي ذلك بداهة احتمال تحقق أضرارا أخرى إضافية .

إنما لا يسرى النص إذا كان اصطناع الشهادة للاتحاق بخدمة عمومية لا للتخلص منها أو لتحقيق مصلحة أخرى مثل تقديمها لشركة التأمين على الحياة أو لتأجيل امتحان أو لنقل

سجين إلى مستشفى ، بل يخضع التزوير حينئذ للأحكام العامة ، طبقاً للرأى الراجع .

ثالثاً : القصد الجانى .

يشترط أن يتوافر لدى الجانى القصد الجنائى العام وكذلك قصد خاص ، والقصد العام هو إرادة ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلب القانون والقصد الخاص كما استلزمته المادة ٢٢١ع هو أن يكون الجانى قد اصطنع الشهادة الطبية المزورة (بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أية خدمة عمومية) وذلك يجب أن تقوم لدى الجانى فيه استعمال الشهادة المزورة على على هذا الوجه دون غيره ، وإلا فلا تنطبق المادة ويستوى بعدئذ أن تستعمل الشهادة بالفعل أو يحول حائل دون استعمالها .

العقوبة

هى الحبس ، وقد يكون مع الشغل ، كما قد يكون بسيطاً إذا حكم بأقل من سنة وفقاً للقواعد العامة ، فهى لذلك أقل من عقوبة التزوير فى المحررات الأخرى رسمية كانت أو عرفية ، لأن تزوير المحررات العرفية عقوبته الحبس مع الشغل ، أما تزوير المحررات الرسمية فهو جنائية ، ويلاحظ أن المادة لم تنص على عقاب الاستعمال إنما إذا كان المستعمل متفقاً مع المزور فيمكن عدة فاعلاً أصلياً فى التزوير استناداً إلى نص المادة التى تقول (كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة) .

المطلب الثاني

التزوير فى شهادة طبية بمعرفة طبيب أو جراح أو قابلة

تنص المادة ٢٢٢ ع المعلقة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ على أن (كل طبيب أو جراح أو قابلة أعطي بطريق المجاملة شهادة أو بياناً مزوراً بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالعقوبات الحبس أو بغرمه لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى ، فإذا طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعداً أو عطية للقيام بشيء من ذلك أو وقع بالفعل نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة فى باب الرشوة) .

ويعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى أيضاً

وتستلزم جريمة هذه المادة أركاناً ثلاثة هى : —

أولاً : فعل تزوير معنوى هو تغيير الحقيقة بمعرفة طبيب أو جراح أو قابلة بإثباته مرضاً أو عاهة كذباً فى شهادة طبية .

ثانياً : — الضرر

ثالثاً : — القصد الجنائى .

أولاً: فعل التزوير

الفعل المعاقب عليه هنا هو تزوير معنوى لا مادى يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة حال تحرير الشهادة بمعرفة الطبيب أو الجراح وذلك بإثبات مرض أو عاهة كذباً بمن تحررت لصالحه الشهادة ، فلا ينطبق النص على إثبات أمر

غير صحيح - عدا المرض أو العاهة ، مثل إثبات من كانب أو سلامة البنية أو الصلاحية لخدمة معينة .

وينبغي أن تصدر الشهادة المزورة من طبيب أو جراح أو قابلة مرخص له بمزاولة مهنته في مصر ، ويستوى أن يكون موظفا أم غير موظف لأن النص عام ولا مسوغ للتفرقة ، ولا تنطبق المادة على من عدا الطبيب أو الجراح ، مثل الصيدلى ، ومن باب أولى على من ينتحل اسم طبيب أو جراح كذبا ، بل تنطبق فى هذه الحالة الأخيرة المادة ٢٢١ ع .

ثانيا : الضرر

الضرر المباشر الذى يعاقب عليه القانون هنا هو إعفاء متى حررت الشهادة لصالحه من أية خدمة عمومية ، أو احتمال هذا الإعفاء ، وذلك لأن المادة ٢٢٢ ع ، تعتبر فى الواقع مكمله للمادة ٢٢١ ع وهى تتطلب صراحة أن تكون الشهادة بقصد تخلص النفس أو الغير من أية خدمة عمومية ، فضلا عن الأضرار الأخرى التى تنجم بجانب ذلك .

ثالثا : القصد الجنائى

ينبغي أن يتوافر فى الجانى القصد الجنائى العام كذلك قصد خاص والقصد العام هو إرادة ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها القانونية ، فإذا أثبت الطبيب مرضا أو عاهة بطالب الشهادة لا عن رغبة فى تغيير الحقيقة بل عن جهل بغية فلا عقاب ، وكذلك إذا تقدم إليه شخص آخر للكشف عليه منتحلا اسم من صدرت الشهادة باسمه ، والقصد الخاص فى هذه الجريمة هو أن تكون الشهادة المزورة قد أعدت بنية استعمالها فى إعفاء صاحبها فى خدمة عمومية ، فإذا جهل الطبيب أو الجراح أو القابلة ذلك فلا تنطبق المادة .

العقوبة

فرقت المادة ٢٢٢ ع بين فرصتين :

أولهما : أن تكون الشهادة قد أعطيت من باب الرغبة ففى المجاملة أو بسبب أية رابطة أو صلة شخصين ، وتكون العقوبة حينئذ هى الحبس أو الغرامة التى تتجاوز خمسمائة جنية ، وقد سوى المشرع بين عقوبة الطبيب الموظف وغير الموظف مع أن جريمة الأول كانت تصبح جنائية تزوير فى محرر رسمى، ولو أن الشهادة تحررت منه فى أمر متعلق بتأدية وظيفته .

والغرض الثانى

هو أن يكون الطبيب أو الجراح أو القابلة قد طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعدا أو عطية للقيام بشئ من ذلك ، أو وقع الفعل نتيجة لرءاء أو توصية أو وساطة ، وعندئذ يعاقب الجانى بالعقوبات المقررة فى باب الرشوة ، ويعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى أيضا .

وعقوبة الرشوة هى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وغرامة لا تقل عن ألف جنية ولا تزيد على ما أعطى أو وعدية (م ١٠٣ ع) .

وبترتب على ذلك أن تكون جريمة الحالة الثانية من المادة ٢٢٢ ع جنائية لا جنحة ويكون الشروع فيها معاقبا عليه بالتالى بالأشغال الشاقة المؤبدة (م ٤٦ ع) ، ويتحقق ذلك إذا عرض الجانى الرشوة على الطبيب لإعطائه الشهادة المطلوبة فرفضها ومن الواضح أن مجرد دفع أتعاب مناسبة للطبيب عن الكشف الذى أوقعه لا يعد رشوة ويلحق بالوعد بإعطاء هدية أو عطية

استعمال طرق الإكراه بالضرب أو بالتهديد لإرغام إرادة الطبيب على إعطاء الشهادة المزورة المطلوبة .

وعلى أية حال فإن نص المادة ٢٢٢ عقوبات معيب وذلك من عدة وجوه هي .

الوجه الأول

إن الفارق بين نطاق تطبيق الحالتين الأولى والثانية قلق غامض : فما الفارق بين طبيب يعطى مثل هذه الشهادة " بطريق المجاملة " حسبما بينت الحالة الأولى وآخر يعطيها : نتيجة لرجاء أو توصية " حسبما بينت الحالة الثانية نفس المادة ١٩ ؟

ولماذا تكون العقوبة في الحالة الأولى مجرد الحبس أو غرامة ، حين تصبح الحالة الثانية هي الأشغال الشاقة المؤبدة ١٩ ؟ وما هي الخطورة الخاصة لهذه الجريمة الشائعة للنافهة في رأينا التي دفعت الشارع إلى أن يجعل عقوبتها تتجاوز عقوبة القتل العمد - وهو أولى الكياف في كل تشريع - وهي بحسب المادة ٢٣٤ ع الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ١٩ ؟

ومن الوجه الثاني

لماذا يصير الشارع هنا على أن يعتبر الطبيب أو الجراح أو القابلة موظفا عاما خاضعا لأحكام الرشوة مع أنه قد لا تربطه بالوظيفة العامة أية صلة ١٩ ؟

ومن الوجه الثالث

لماذا يصير الشارع على أن تعتبر هذه الجريمة أخطر من كل جرائم التزوير الأخرى مع أنها في الواقع صورة خاصة كان

الهدف من تخصيصها بمعاملة خاصة في المادة ٢٢٢ ع هي
تقرير عقوبة مخففة لا عقوبة مشددة بلا حكمة واضحة ؟

ومن الوجه الرابع

انه يعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الذى قرر
نصوصاً جديدة لباب الرشوة فى قانون العقوبات لم يكن هناك أى
مبرر لاستحداث هذه الحالة للثانية من هذه المادة فى سنة ١٩٥٧
لأن الحالة المشار إليها فيها أصبحت بالفعل من صورة الرشوة
بحسب المادة ١١١ عقوبات معدلة وهى تنص صراحة على أنه
(يعد فى حكم الموظفين فى تطبيق نصوص هذا الفعل ...

(٤) الأطباء والجراحون والقبلاط بالنسبة الى ما يعطونه
من بيانات أو شهادة بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة) .

ولحسن الحظ قد الغى هذا البند الغريب من المادة ١١١
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ وبما حذا لو ألغيت أيضاً الحالة
الثانية من المادة ٢٢٢ معها الفقرة الثانية من نفس المادة لأنها
ليست أقل من هذا البند غريبة ، ولا أقل منها شذوذاً عن أحوال
التشريع ، ولعل هذا الشذوذ هو الأمر الذى يعلل عدم تطبيقها
حتى الآن ومن المعروف فى أحوال التشريع أن أسوأ الأوضاع
التشريعية هى تلك التى لا تقبل التطبيق العلمى ، أو بالأق هو
تلك التى ينفر القاضى من تطبيقها لأنها تتنافر مع قيم الجماعة
ومفاهيمها السائدة ، ناهيك بتنافرها مع مقتضيات العدالة ،
وحكمة التشريع والذوق القضائى ، والرغبة فى مكافحة الجادة
لأى سلوك محظور .

وإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة قد فشلت تماماً فى
مكافحة جرائم الرشوة وهى فى تزايد خطير ومستمر بحسب

الإحصائيات الرسمية ، فهذا ليس بمستغرب عن عند من يعلمون أن العبرة في مكافحة أى سلوك إجرامى لا تكون أبدا بصرامة العقوبة ، بل فحسب بمدى ثيقن الجاني من وصول العدالة إليه .

فالعقوبة المخففة التوقيع مهما كانت هينة أجدى بمراحل كثيرة من العقوبة الشديدة إذا كانت غير مخففة التوقيع ، بل فى الواقع معطلة عن التوقيع بحكم هذه الشدة نفسها وهذه حقيقة أولية قد قضى إليها منذ القديم أبرز جهابذة التشريع مثل روسو وهى تقع الآن فى الأساس من الأنظمة العقابية فى العالم المتحضر كله ، وكلنا نصر مع ذلك على تجاهلها فى العديد من اتجاهاتنا التشريعية القائمة أو المقترحة لغير حكمة مفهومة إلا إضاعة الوقت والجهد فيما يضر ولا ينفع ، ويؤخر ولا يقدم .

المطلب الثالث

التزوير فى شهادة طبية معدة لأن تقدم إلى المحاكم

تنص المادة ٢٢٣ع أن " العقوبات الميينة بالمادتين السابقتين بحكم بها أيضاً إذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم إلى المحاكم " .

وهذه المادة تحيل فيما يتعلق بأركان الجريمة إلى المادتين السابقتين عليها ، وكل الفارق بينها وبينهما هو فى قيام ظرف خارجى عن طبيعة المحرر وعن طريق التزوير ، وهى أن الشهادة فى الجريمة الحالية ينبغى أن تكون معدة لأن تقدم إلى المحاكم ، وينبنى على ذلك أن تكون أركان تلك الجريمة كالآتى : —

أولا : فعل تزوير باصطناع شهادة طبية كاذبة مع نسبتها إلى طبيب أو جراح ، أو بصور شهادة من أحدهما كذبا مرضا أو عاهة .

ثانيا : الضرر

ثالثا : القصد الجنائي .

أولا : فعل التزوير

التزوير في الجريمة الحالية تكون أما ماديا باصطناع شهادة مزورة ، ونسبتها إلى طبيب أو جراح كما هي الحال في جريمة المادة ٢٢١ع ، وإما معنوي بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وهي أن يثبت الطبيب أو الجراح كذبا وجود مرض أو عاهة بصاحب الشأن ، كما في جريمة المادة ٢٢٢ع ، ومن أمثلة صورة جريمة المادة ٢٢٣ع ما نصت به محكمة النقض من انطباقها على واقعة تقديم شهادة طبية مزورة إلى المحكمة لتعزيز طلب تأجيل قضية .

ونجد أن غالبية الفقه السائد تشترط أن تكون الشهادة معدة لتقديمها إلى القضاء ، وإن تكون مثبتة لمرض أو عاهة ، فلا يسرى النص على ما عدا ذلك من شهادات لا يتحقق فيها الشرطان معا .

ومبنى هذه الفقه السائد أن المادة ٢٢٣ع مؤسسة على حكم المادتين السابقتين عليها ومتفرغة عنه ، فضلا عن أن عبارة " تلك الشهادة " الواردة في المادة ٢٢٣ تحديد صريح لنطاق المادة وقصرها على الشهادة الواردة في المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ع .

بل لقد جاءت الصياغة الجديدة لنص المادة ٢٢٢ بعد تعديلها في سنة ١٩٥٧ قاطعة لكل شك عندما استلزمت أن تكون الشهادة (بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة) فخرج ما عدا ذلك من أمور .

ثانيا : الضرر

الضرر المباشر الذى يعاقب عليه القانون هنا هو محاولة التأثير فى سير العدالة بشهادة طبية مزورة ، ولا ينفى هذا احتمال أن تنجم أضرار أخرى بجانبه .

ثالثا : القصد الجنائى

ينبغى أن يتوافر لدى الجانى القصد الجنائى العام ، وكذلك قصد خاص هو نية تقديم الشهادة الطبية المزورة إلى المحاكم ، فإذا جهل مرتكب التزوير الغرض الذى أعدت له الشهادة فلا تنطبق المادة .

العقوبة

أحالت المادة ٢٢٣ ع إلى المادتين السابقتين عليها فيما يتعلق بتقدير العقوبة ويجب أن نحذو حذوها .

أحكام محكمة النقض

١ - يكفي أن تكون الشهادة معدة لأن تقدم لإحدى المحاكم ولو لتعزير طلب التأجيل حتى يحق العقاب على تزويرها لأن تأجيل القضايا لمسبب ظاهر شرعي وباطنة تدليس فيه أضرار بمصلحة المتقاضين وبالمصلحة العامة التي تقتضيها سرعة إجراء العدل بين الناس وعدم التمهل فيه إلا لأسباب شرعية ظاهرا أو باطنا .

(نقض ١٩٢٩/١/٣ المحللة س ٩ رقم ١٩٤ ص ٣٥٩)

٢ - إن المادة ٢٢٢ عقوبات إذ قررت عقوبة الجثة للطبيب الذي يعطي بطريق المجاملة شهادة مزورة بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك لم تعن التزوير المادى وإنما التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة حال تحرير الطبيب الشهادة .

(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)

المبحث الرابع

التزوير فى إعلامات تحقيق الوفاء أو الوراثة أو الوصية الواجبة

إعلامات تحقيق الوفاء والوراثة والوصية الواجبة محررات رسمية لا ريب فيها ، إلا أن التزوير فيها كان محلاً لتضارب بين من أحكام المحاكم استدعى لحسمه أن يتدخل المشرع إلى أن صارت المادة ٢٢٦ ع تطبيق عليه .

وقد نصت الأولى منه على عقاب التزوير فى هذه الإعلامات، وعند وضع تقنين العقوبات فى سنة ١٩٣٧ صارت هى المادة ٢٢٦ منه ، وبعد تقرير نظام الوصية الواجبة عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٠ الذى أضافت عبارة (الوصية الواجبة) بعد عبارة " بتحقيق الوفاء الوراثة " .

والمادة ٢٢٦ ع هذه تعالج جريمتين واحدة ، أولهما تقرير أقوال غير صحيحة تتعلق بتحقيق الوفاء والوصية الواجبة أمام السلطات المختصة ، وذلك فى فقرتها الأولى ، والثانية هى جريمة استعمال إعلام ضبط على الوجه المبين أنفاً ، وذلك فى فقرتها الثانية .

وسنعالج كل جريمة فى مطلب خاص .

المطلب الأول

تقرير أقوال غير صحيحة فى إجراءات تحقيق الوفاة أو الورثة أو الوصية الواجبة

نصت المادة ٢٢٦ع فى فقرتها الأولى المعدلة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنية كل من قرر فى إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الورثة أو الوصية الواجبة أمام السلطات المختصة بأخذ الإعلام أقوال غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال) .

وبيجت هذه الجريمة نجد أنه يتطلب لقيامها توافر الآتى : —

أولاً : فعل تزوير معنوى بتقرير أقوال غير صحيحة فى إجراءات تحقيق الوفاة أو الورثة أو الوصية الواجبة .

ثانياً : الضرر

ثالثاً : القصد الجنائى .

أولاً : فعل التزوير

يتحصل فعل التزوير فى هذه الجريمة فى إيداء أقوال غير صحيحة فى إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الورثة أو الوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بعمل الأعلام ، ويتضمن ذلك

بادئ ذي بدء تقرير أقوال عن الوقائع المرغوب إثباتها يعلم الجاني عدم صحتها ، أو بالأقل يجهل حقيقتها .

وقد وضع هذا النص بالنظر لما رؤى من قيام أفراد بالشهادة في هذه الإعلانات دون تثبيت أو يقين ، وما يؤدي إليه ذلك من أضرار تعادل إبداء معلومات كاذبة مع العلم بها ، ولكن الجريمة عمدية على أية حال ، فلا يتحقق فعل التزوير على حد تعبير محكمة النقض ، إلا (إذا كان الجاني قرر أقواله وهو عالم بأن الواقعة موضوع أقواله غير صحيحة ، أو وهو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر في تلك الواقعة هل هي كقوله عنها أم لا ، وبالتالي ليس شأن إغفال اسم أحد الورثة من قبيل السهو أو الغلط أن يعد تزويراً .

ويجب أن يكون تقرير الأقوال الكاذبة قد حدث في إعلانات وفاة أو ورثة أو وصية واجبة ، فلا يسرى النص على ما عداها من الشهادات أو التصرفات ، كما ينبغي أن يكون ذلك أمام الجهة المختصة بإصدار الإعلام ، فلا يسرى النص على إبداء معلومات كاذبة في تحقيق إداري تمهيدى ، ولو كان عن أمر من أمور الوفاة أو الورثة .

ولا ينطبق النص كذلك على تغيير الحقيقة الذي يقع من الموظف العمومي - كالكاتب المختص - أثناء تحريره الإعلامي ، بل يعد ذلك تزويراً معنوياً في محرر رسمي بطريق تغيير إقرار أولى الشأن مما يخضع لحكم المادة ٢١٣ ع .

ثانياً : الضرر

ينبغي أن يضبط الإعلام على أساس الأقوال الكاذبة التي أبديت ، وهو ما استلزمته صراحة المادة ٢٢٦ ع ، والمستفاد من

ذلك أن القانون حدد وقوع الضرر المباشر الذى يحظرة ويعاقب عليه بضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال ، فإذا لم يتحقق هذا الضرر فلا تقوم الجريمة ، ومن ثم لا عبرة بالكذب فى الإجراءات التمهيدية للإعلام إذا عدل عنها صاحبها قبل ضبطه كما أنه لا عبرة بإبداء أقوال كاذبة إذا اكتشف عدم صحتها فى أية مرحلة قبل هذا الضبط .

ومتى تم ضبط الإعلام فإن المفروض قانونا اعتباره ما أبدى من أقوال فى إجراءاته صحيحا حتى يصدر حكم من المحكمة المختصة دالا على عدم صحتها فهذا هو السبيل الوحيد إثبات ذلك .

ثالثا : القصد الجنائى

جريمة التزوير فى إعلانات تحقيق الوفاة والورثة والوصية الواجبة عمدية ، فهى ككل جريمة من هذا النوع تتطلب توافر القصد الجنائى العام ، فيجب أن يعلم الجانى بأن أقواله غير صحيحة ، أو بالأقل يجب أن يجهل حقيقتها على حد تعبير المادة ٢٢٦ ع ، وهى لا تتطلب إلى جانب ذلك أى قصد خاص .

ولا عبرة بداهة بالباعث سواء أكان جر مخنم ، أم انتقاما ، لم غيرهما من حيث قيام القصد الجنائى من عدمه طبقا للقواعد العامة .

العقوبة

هى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنية .

وهذه العقوبة مقصورة على التزوير الذى يقع من أفراد الناس فى إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة ، أما إذا وقع التزوير من الموظف المنوط به تحرير الإعلام فتكون الواقعة جناية مما تنطبق عليه المادة ٢١٣ ع .

من أحكام النقض

١ - من المقرر أن المشرع إذ قضى في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات بعقاب كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الورثة أو الوصية أمام السلطة المختصة بأحد الاعلام أقوالا غير صحيحة وذلك متى ضبط الاعلام على أساس هذه الأقوال ، فإذ قضى في الفقرة الثانية من هذه المادة بعقاب كل من استعمل إعلاما لتحقيق الوفاة والورثة والوصية الواجبة ضبط على الوجه المبين بالفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك قصد بالعقاب على ما تبين من عبارات النص وبأعماله التحضيرية كل شخص سواء أكان هو طالب تحقيق الوفاة والورثة والوصية الواجبة ، أم كان شاهدا في ذلك التحقيق على شريطة أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الاعلام وليس أمام غيرها، فلا يمتد التأثيم إلى ما يلقى به الطالب أو الشاهد في تحقيق إداري تمهيدى لإعطاء معلومات أو إلى ما يورده طالب التحقيق في طلبه لأن هذا منه من قبيل الكذب في الدعوى ، لما كان الحكم لم يستظهر ما إذا كان كل من الطاعنين قد قبل فعلا أمام قاضي الأحوال الشخصية الذي ضبط الاعلام وقرر أمامه أقوالا غير صحيحة وهو بجهل حقيقتها أو يعلم بأنها غير صحيحة أما أن ما كان منهما قد وقع في ورقة طلب التحقيق أو أمام جهة الإدارة فإن الحكم يكون معيبا .

(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٦)

٢ - إنه لما كان القانون قد نص في المادة ٢٢٦ عقوبات على معاقبة من يقرر في إجراءات تحقيق الوفاة أو الورثة أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المطلوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو

يعلم أنها غير صحيحة متى ضبط الأثبات على أساسها فقد دل بوضوح على أن هذه صحيحة متى ضبط الإثبات على أساسها فقد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها فهي لا تتحقق إلا إذا كان قد قرر أقوالا غير صحيحة أو وهو عالم بأنه لا يدرى حقيقة الأمر فيها وإذا كان من المفروض قانونا أن هذه المعلومات تعتبر صحيحة حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية دال على عدم صحتها ، وهو الدليل الوحيد الذى يقبل فى إثبات ذلك فلا خطأ إذا قضى حكم ببراءة المتهم من هذه الجريمة تأسيسا على أن الأوراق المقدمة من المدعى بالحق المدنى لها كانت البيانات الواردة بها لا تصح لإثبات عكس الثابت فى إعلان الورثة محل الدعوى الذى يعتبر ما ورد فيه حجة لا يصح إثبات عكسه إلا بحكم شرعى يصدر فى دعوى ترفع بالطريق الشرعى أمام محكمة الأحوال الشخصية عملا بنص ٣٦١ المادة من لائحة المحاكم الشرعية .

(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ١٩٩٠ فى جلسة ١٩٥٠/٥/٢)

٣- إن مناط العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات هو أن يكون الشاهد قد أدلى بمعلومات يعلم أنها غير صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الأثبات ، هذا هو الواضح من نص المادة المذكورة ويزيد فى إيضاحه ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون من أن هذه المادة إنما أتمت الشهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضى الشرعى أو أمام إحدى جهات القضاء المحلى عندما يراد تحقيق الوفاة أو الوراثية أما الأشخاص الذين يطلبون فى تحقيق إدارى تمهيدى بقصد الإدلاء بمعلومات فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون مادامت هذه التحريات التمهيدية لا بد أن يعقبتها سماع شاهدين على الأقل أمام القضاء الشرعى أو القضاء المحلى وإقرارات هؤلاء الشهود

الأخيرة هي تلك تعتبر على وجه ما أساسا في الموضوع وهي تلك أراد القانون المعاقب عليها إذا كانت غير صادقة .

(الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ١٩٩٠/٥/٢ جلسة)

٤ - إن جريمة التزوير المنصوص عليها في الملة ٢٢٦ من قانون العقوبات لا تقضى نية خاصة فيكفي لتحقيق القصد الجنائي فيها أن يكون المتهم قد قرر أقوالا عن ورثة المتوفى وهو يجهل حقيقتها أو يعلم عدم صحتها فمتى كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه هو الذي استخرج الإعلام الشرعي وأنه وقت ضبط هذا الإعلام قرر أنه هو وأولاده دون غيرهم هم ورثة زوجته وذلك مع علمه أن والده زوجة تراث أيضا فإنه بهذا يكون قد تضمن توافر جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة .

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٠/١/٣ جلسة)

المطلب الثانى

استعمال إعلام لتحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة ضبط بناء على أقوال غير صحيحة

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٢٦ معطلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٠ على أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنية كل من استعمل إعلاماً بتحقيق الوفاة والورثة والوصية الواجبة ضبط على الوجه المبين فى الفقرة الأولى من هذه المادة ، وهو عالم بذلك) .

وتتطلب هذه الجريمة توافر الأركان الثلاثة المطلوبة فى استعمال المحررات المزورة وقد سبق بيانها .

أولاً : فعل الاستعمال أى إظهار الإعلام والتمسك بصحته

ثانياً : كون الإعلام مزوراً على النحو الذى وضحته الفقرة الأولى من المادة أى ضبط بناء على أقوال غير صحيحة أبديت أمام الجهة المختصة بضبطه .

ثالثاً : القصد الجنائى العام ، ويتضمن على المستعمل بأن الإعلام ضبط على هذا الوجه وجريمة الاستعمال مستقلة عن التزوير بما يترتب على ذلك من نتائج فصلناها فيما سبق .

العقوبة

هى الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، أى كعقوبة تزوير الإعلام .

المبحث الخامس

تزوير إقرارات السن فى عقود الزواج

عقود الزواج التى يحررها موظفون مختصون محررات رسمية ، ولا ريب أن التزوير فى البيانات التى أعدت لإثباتها يعتبر تزويراً فى محررات لها هذه الصفة وقد وجدت هذه القاعدة تطبيقات شتى لها ، ففضى بأنه بعد تزويراً فى محرر رسمى اصطناع عقد الزواج ، وانتحال شخصية الغير فيه ، والتقرير كذبا وخلو المرأة من الموانع الشرعية وادعاء الزوج كذبا بأنه مسلم توصلنا إلى العقد على امرأة مسلمة بمعرفة مانون.

إلا أنه بالنسبة إلى التزوير فى سن الزوجين برفعة ، بغية التجلل من المانع القانونى المستمد من الصغر ، اتجهت أحكام المحاكم وجهات مختلفة ، وإزاء هذا التضارب فى الأحكام اضطرا المشرع إلى إلى التدخل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ ، أى بنفس القانون الذى عالج به التزوير فى إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة ، وكان ذلك أيضاً تلبية لرغبة بدت فى حكم أصدرته محكمة النقض فى سنة ١٩٣٢ ، فنص فى المادة الثانية منه على عقاب التزوير بتغيير السن فى عقود الزواج ، وعند وضع قانون العقوبات الحالى فى سنة ١٩٢٧ أُلِمِجَتْ فيه المادة الثانية هذه هى المادة ٢٢٧ منه .

وقد عالجت هذه المادة الأخيرة جريمتين مختلفتين لا
جريمة واحدة : -

أولهما : إبداء أقوال غير صحيحة أمام السلطة المختصة
بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً ، والثانية
جريمة الشخص الذي خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج إذا
ضبطه وهو يعلم أن أحد طرفية لم يبلغ السن المحددة قانوناً
للزواج .

المطلب الأول

إبداء أقوال أو تحرير أو تقديم أوراق غير صحيحة
لإثبات بلوغ الزوجين السن القانوني

نصت المادة ٢٢٧ع في فقرتها الأولى على أنه (يعاقب
بالحبس لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنية
كل من أبدى أمام السلطة المختصة ، بقصد إثبات بلوغ أحد
الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج ، أقوالاً يعلم
أنها غير صحيحة أو حرر أو قدم لها لورقاً كذلك ، متى ضبط
عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق) .

ويبين من هذه المادة أن أركان الجريمة كالآتي .

أولاً : فعل تزوير بإبداء أقوال غير صحيحة ، أو تحرير أو
تقديم أوراق للسلطة المختصة ، بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين
السن المحددة قانوناً .

ثانياً : الضرر

ثالثاً : القصد الجنائي .

أولا : فعل التزوير

يقتضى فعل التزوير فى هذه الجريمة صدور أقوال غير صحيحة بشأن سن أحد الزوجين ، سواء أصدرت منهما أم من الشهود ، أو تقديم أوراق مزورة مثبتة للسن كشهادة طبية ، أو تحرير هذه الأوراق سواء بمعرفة طبيب و غيره إذ أن العبارة عامة .

وينبغى أن تكون هذه الأقوال أو الأوراق لرفع سن أحد الزوجين رغبة فى التحرر من قيد السن الذى فرضه القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ بالنسبة للجهة الشرعية أو المأنون ، أو من أى قيد خاص بالسن إذا كانت الجهة المالية التى قامت بعقد الزواج تستلزم سنا لضبطه ، ومن ثم يكون تغيير السن بالزيادة أو النقصان لا جريمة فيه إذا كان الزوجان قد بلغا بطبيعة الحال السن المطلوبة .

ثانيا : الضرر .

استلزمت المادة ٢٢٧ع أن يضبط عقد الزواج على أساس الأقوال أو الأوراق المزورة .

والمستفاد من هذا النص أن الضرر المباشر الذى يعاقب عليه القانون يتحقق بضبط عقد الزواج فعلا على أساس ما أبدى من أقوال أو قدم من أوراق ، فلا عقاب إذا لم يتحقق هذا الضرر ولو صح وصف الواقعة بأنها تزوير معنوى فى محرر رسمى ، طالما اكتشف أمرها أو عدل عنها صاحبها قبل ضبط العقد ، أو حتى لو تم ضبطه بالفعل ولكن على أساس آخر غيرها .

ثالثاً : القصد الجنائى .

هذه الجريمة عمدية ، فهي تتطلب قيام القصد الجنائى أى قصد ارتكاب الجريمة بأركانها التى يتطلبها القانون ، وهو ما أشارت إليه المادة ٢٢٧ عندما تطلبت العلم بأن ما أبسدى من أقوال أو ما قدم من أوراق غير صحيح - كما تتطلب قصداً خاصاً عبرت عنها لمادة بأنه (قصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج) .

فإذا لم يهدف المتهم إلى هذه الغاية بالذات فلا تنطبق المادة مهما ثبت من توافر علمه بالسن الصحيح ، ولو أنه يصعب تصور أن يقصد المتهم من الغش فى هذا الأمر هدفاً آخر غير ما تقدم .

العقوبة

هى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه ، وهى نفس عقوبة الشهادة الزور فى المواد المدنية ، أو التزوير فى إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة .

المطلب الثانى

ضبط عقد زواج بمعرفة موظف
يعلم أن أحد طرفية لم يبلغ السن المحددة لضبطه

أضافت الفقرة الثانية من المادة ٢٧ ع (ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنية كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة فى القانون) .

وهذه فى الواقع ليست جريمة جديدة ، بل إنها جريمة الفقرة الأولى من المادة بأركانها الثلاثة الأنفة الذكر ، ولكن المشرع شدد العقوبة على الموظف المختص بضبط عقد الزواج بالنظر إلى صفته الرسمية وإخلاله بالصفة الموضوعية فيه .

ويسرى التشديد سواء أكان متواطئاً مع أصحاب المصلحة فى التزوير وهو المتصور عملاً ، أم لم يكن كذلك ، وفى حالة التواطؤ يسأل الموظف المحرر للعقد بموجب العقوبة المشددة ، أما من عداه فيسأله بمقتضى عقوبة الفقرة الأولى .

العقوبة

هى الحبس أو الغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنية (بينما عقوبة الفقرة الأولى هى الحبس إلى سنتين والغرامة التى لا تزيد على ثلاثمائة جنية) .

من أحكام محكمة النقض

١ - ما تضمنته نص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات من توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة على تغيير الحقيقة في البيانات الخاصة بسن أحد الزوجين في عقد الزواج لم يقصد به إلى إباحة تغييرها في البيانات الجوهرية الأخرى وإنما قصد به إلى مجرد تخفيف العقوبة على أمر كان بحسب الأصل واقعاً تحت طائلة المادة ١٨١ من قانون العقوبات قديماً (٢١٣ من القانون الحالي) .

(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٨/١/٨)

٢ - أنه وأن كان تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جنائية وفقاً لنصوص القانون العام إلا أنه إذا وجد نص يعاقب على هذا التغيير بعقوبة الجنح فإنه يتعين اعتبار هذا التزوير جنحة بالتطبيق للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات التي تمنح بصريح نصها سريان أحكام التزوير العامة على الجرائم المنصوص عليها فيها أو في قوانين عقوبات خاصة .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٥/٣/٢١)

الفصل السادس

بيانات حكم الإدانة فى تزوير المحررات واستعمالها

كثيراً ما تجمل محكمة النقض القواعد العامة فى التسبب على الحالات المطروحة عليها ، فتقول مثلاً عند رفض الطعن فى قضية تزوير إنه : " إذا كانت المحكمة قد بينت فى حكمها واقعة التزوير وزمانها ومكانها وكيفيةها وأوردت الأدلة المبينة لها ، واستخلصت منها اشتراك الطاعن فى جريمة التزوير ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه من إدانة ، فالجدل بعدئذ موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به " (١).

أو كان تقول المحكمة : " حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة ، وذكر الأدلة على ثبوتها وكان ما أوردته المحكمة له أصله فى التحقيقات ، ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه فلا يكون مشوباً بالقصور ، إذ يكفى أن يكون الحكم قد بين أن المتهم تعمد النقل والتغيير فى الورقة الرسمية بقصد الحصول على مبلغ الحوالة ، وأنه توصل إلى هذا القصد ، وليس من اللازم بعد أن يتحدث صراحة أو استقلالاً عن كل ركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه " (٢).

(١) نقض ١٩٤٨/١٩ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٢٢ من ٣٨ وراجع نقض ١٩٤٧/٥/١٩ كتاب ٢ رقم ٦٩ من ١٤٤ .

(٢) نقض ١٩٤٩/١٢/٢ أحكام النقض من ١ رقم ٦٥ من ١٧٨ و ١٩٦٦/٢/١ من ١٧ رقم ١٣ من ٦٩ و ١٩٦٦/٢/١٥ رقم ٦٠ من ٢٠٣ .

بيان فعل التزوير

وتأسيا على ذلك ينبغي أن يستفاد من عبارات الحكم توافقو فعل التزوير في محرر ، مع تحديد هذا المحرر تحديداً كافياً ، فإذا كان عقد بيع أطيان مثلاً وجب ذكر تاريخ العقد وتاريخ رقم تسجيله أو تاريخه الثابت إن كان ذلك ، ومقدار الأطيان المباعة والجهة الواقعة فيها ^(١) ، وإن كان مخالصة وجب بيان تاريخها والمبلغ والدين الذي أعطيت عنه ومن هما الدائن والمدين ^(٢) .

ويتعين أن يستفاد من الحكم الطريقة التي وقع بها التزوير وإلا كان معيباً مستوجباً نقضه ، لأن طريقة التزوير تعد من أركان الجريمة ^(٣) ، ولذلك قضى بأنه لا يكفي قول الحكم بأن ختم المجنى عليه كان مع المتهم وأنه زور عليها عقداً ، لأن ذلك لا يمكن محكمة النقض من معرفة الكيفية التي حصل بها التزوير ، بل عليه أن يبين إن كان التزوير قد وقع بوضع ختماً على العقد أو بأية طريقة أخرى ^(٤) ، وبأنه لا يعد للواقعة إغفال الحكم التعرض لبيان ما إذا كان التزوير ، وقد وقع بختم المجنى عليه ذاته ، وقع بطريق الغش أو بتقليد الختم ، أو بغير ذلك من الطرق كسرقة الختم أو العثور عليه أو أخذه بطريق خيانة الأمانة ^(٥) .

(١) نقض ١٩٢٩/١٠/١٧ رقم ٢١٢٦ من ٤٩ ق .

(٢) نقض ١٩٢٩/٤/١٨ رقم ١٣٣٣ من ٤٦ ق و ١٩٦٥/١/٢٤ أحكام النقض س ١٦ رقم ٣ ص ٨ .

(٣) نقض ١٩٠٠/١/١٣ الحقوق من ١٥ ص ٢٥ و ١٩٠٣/١١/٧ جنح من ٤ ص ١٢٧ و ١٩٢٢/٢/٢٨ مج من ٢٣ عدد ١٦ .

(٤) نقض ١٩٠١/١٠/٢٦ مج من ٤ ص ١ .

(٥) نقض ١٩٢٤/١٢/١ المحاماة من ٥ عدد ٣٥٢ و ١٩٢٦/٢/١ مج من ٢٧ عدد ٧٨ و ١٩٣٧/١١/٨ مج ٣٩ رقم ٦ و ١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض من ١٩ رقم ١٥ ص ٢٨٠ .

وبأنه إذا اشتمل الحكم على عدة طرق للتزوير من غير أن يبين أنه وقع بها كلها أو ببعضها فقط أو بأحدها ، ولا بأية كيفية فيكون قابلاً للطعن ^(١) ، كما قضى بأنه إذا ذكر الحكم كيفية حصول التزوير ولكنه أخطأ فيها فإن هذا الخطأ لا يؤثر فيه ما دام حصول التزوير ثابتاً بالفعل ^(٢) .

ولا يجوز أن يستند حكم الإدانة في إثبات واقعة التزوير في المحرر أو استعماله على الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد المحرر وبطلانه ، بل يجب أن يبحث الموضوع من وجهة جنائية لبيان ما إذا كانت أركان الجريمة متوافرة عن عدمه ، وإلا كان قاصراً متعیناً نقضه ^(٣) .

وإذا أدانت المحكمة عن الواقعة بوصفها تزويراً في محور رسمي وجب أن تستفاد رسمية المحرر من أوصافه وكيفية تحريره ، ولذا يلزم بيان الاختصاص الحقيقي في جريمة تزوير الأوراق الرسمية لأنها لا تتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من اختصاص الموظف ^(٤) .

وينبغي أن يستفاد من عبارات الحكم موطن الضرر الناجم عن التزوير ولو أنه لا يقدح في سلامته عدم التحديث عنه

(١) نقض ١٩٠٠/١١/٢٤ مج ٢ ص ٣١٥ .

(٢) نقض ١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة عاصم كتاب ٢ ص ٢٢٥ رقم ١٢٢ .

(٣) نقض ١٩٣٤/٤/٣٠ المحاملة من ١٥ من ٣٨ عدد ٤٠ و ١٩٦٢/٤/٣ أحكام النقض من ١٣ رقم ٧٦ ص ٣٠٠ و ١٩٦٤/٥/٢٥ من ١٥ رقم ٨٥ ص ٤٢٤ و ١٩٦٧/٣/٦ من ١٨ رقم ٦٥ و ١٩٧١/١٢/٢٧ من ٢٢ رقم ٢٠ ص ٨٣٣ .

(٤) نقض ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض ٢٠ رقم ٢٦٢ ص ٦٢٨٨ .

استقلالاً^(١)، بالأكل عندما يكون مفترضاً كما فى تزوير المحررات الرسمية ، والمحررات العرفية التى يعترف لها القانون بقوة إثبات صريحة ، أما القول بتوافر الضرر من عدمه فهو فصل فى مسألة موضوعية^(٢).

بيان القصد .

والركن المعنوى من الجوانب الدقيقة التى تحتاج إبرازها إلى عناية خاصة ، لأنه حالة ذهنية تحتاج بطبيعتها إلى من يكشف عنها النقاب ، فإذا خلا الحكم من ذكر القصد كان معيباً مستوجباً نقضه^(٣)، على أنه لا يلزم ذكر القصد صراحة متى كان سياق الحكم يشير إليه بشكل واضح^(٤)، أو من ذلك مثلاً قوله أن التزوير وقع من المزعور وهو يعلم الحقيقة بقصد استعمال الورقة المزورة بتقديمها لتسجيل عقد بيع^(٥)، أو مثل قوله: أن المتهمين غيرا فى مبالغ دفاعها بموجب وصلين ثم زورا فى القيمة، لأن ذلك يتضمن بالضرورة علمهما بأن المبالغ الواردة فيها ليست هى المبالغ التى دفاعها^(٦)، كما أنه إذا كانت طبيعة المحرر المزور أو طريقة التزوير تنبئ بطبيعتها عن توافر القصد العام ، فلا موجب لذكر توافره بعبارة صريحة تغنى عنها

(١) نقض ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض من ٢ رقم ٤٨ ص ٢٢ و ١٩٥٥/١١/٢٢ من تاريخ ٤١٣ ص ٣٩٨ و ١٩٦٠/٦/٢٧ من ١١ رقم ١٥ ص ١٠٠ و ١٩٦٨/٢/٢٠ من ١ رقم ٤٧ ص ٢٩٠

(٢) نقض ١٩٠٨/٣/٢٨ مج ٩ عدد ١٠٨ و ١٩١١/٥/١١ مج ١٢ ص ١١٦ و ١٩٤٠/٥/٢٧ مج ٤٢ رقم ٤٤ .

(٣) نقض ١٩٣٤/٤/٤٠ مج ٣٥ رقم ٢٣٠ .

(٤) نقض ١٩٣٠/٥/١ مج ٣١ عدد ٩٥ و ١٩٥٥/١١/٢٨ أحكام النقض من ٦ رقم ٤٠٦ ص ١٣٨٥ و ١٩٦١/١٢/٤ من ١٢ رقم ١٩٦ ص ٩٥٠ و ١٩٦٨/٣/٢٥ من ١٩ رقم ٦٧ ص ٣٥٨ و ١٩٧٤/١٢/١٦ من ٢٥ رقم ١٨٨ ص ٨٦٦ .

(٥) نقض ١٩٤٠/١١/٢٥ مج ٤٢ رقم ١٢١ و ١٩٤١/٢/٢٤ مج ٤٢ رقم ١٩٠ .

(٦) نقض ١٩٠٢/١١/٢ مج ٤ عدد ٤٧ و ١٩٦٣/١٢/٣٠ أحكام النقض من ٤ رقم ١٨٦ ص ١٠٨

الإشارة إلى طبيعة المحرر أو طريقة التزوير ، وطرق التزوير المادية تتبني بطبيعتها عن توافر القصد العام لدى الجاني بخلاف طرق التزوير المعنوي التي لا تتبني حتماً عن توافر هذا القصد .

أما تقدير توافر القصد الجنائي من عدمه فهو فصل في مسألة موضوعية فلا يخضع بالتالي لرقابة محكمة للنقض ، إلا إذا انطوى الحكم على خطأ في ماهية القصد المطلوب في الجريمة ولذا حكم بأنه إذا كان الحكم قد أسس إدانة الطاعن في الاشتراك في التزوير على مجرد تقديمه للشهادة على شخصية امرأة ، وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية ، فإنه يكون قاصراً ومبيناً على خطأ في تطبيق القانون ^(١) ، وكذلك إذا انطوى الحكم على خلط بين القصد والباعث ، فمثل ذلك يكون خطأ في القانون مما يدخل في اختصاص محكمة النقض تقديره وإصلاحه

والمصلحة من التزوير لا تعدو أن تكون هي الباعث على الجريمة ، والباعث ليس ركناً من أركان جريمة التزوير فلا تلتزم المحكمة بالتحديث عنه استقلاً أو بإيراد الأدلة على توافره ^(٢) .

والاشتراك في ارتكاب جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فيكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملاساتها اعتقاداً سائغاً ^(٣) .

ولكن الاشتراك بالمساعدة في التزوير — أو في غيره من الجرائم — لا يتحقق إلا إذا ثبت أن للشريك قصد الاشتراك في

(١) نقض ١٩٥٢/٤/١ أحكام النقض من ٣ رقم ١٩٧ من ٧٩٤ .

(٢) نقض ١٩٦٤/٥/٢٥ أحكام النقض من ١٥ رقم ٨٥ من ٤٣٤ و ١٩٧٦/٣/٢٢

طعن رقم ١٦١٤ من ٤٤٥ (غير منشور) .

(٣) نقض ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض من ١٨ رقم ٩ من ٦٣ و ١٩٦٧/٦/٥ رقم

١٥٥ من ٧٧١ و ١٩٦٧/١٠/٣٠ رقم ٢١٥ من ١٠٥٠ .

الجريمة وهو عالم بها ، أو أنه ساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ، فإذا كان الحكم إذ دان المتهم بالاشتراك في التزوير بطريق المساعدة ، لم يورد الأدلة على ذلك فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه ^(١).

ولذا قضى بأنه إذا كان الحكم وهو بسبيل إقامته الدليل على تهمة الاشتراك في التزوير قال " إن المتهمين الثالث والرابع قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتها شاهدين وعالمين بحقيقة تزويره ، إذ أصرا على أن التي وقعت بصفتها بائعة هي المجنى عليها ، في حين أنها لم تبع ولم تضع الختم المزور الموقع به على عقدى البيع والتنازل ولم توقع به أمامهم كما ذكرت ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي إلى علم الشاهدين بحقيقة شخصية المتهم التي وقعت على العقد بصفتها بائعة ^(٢) .

بيان جريمة الاستعمال

وفي جرائم استعمال المحررات المزورة يتعين أن يستفاد أيضاً توافر أركانها ، وأولها فعل الاستعمال ، فإذا تحدث الحكم عن واقعة التزوير ولم يعرض لواقعة استعمال العقد المزور ، الذى نسب إلى المتهم أنها استعملته مع علمها بالتزوير ، كان قاصر البيان ^(٣) ، وتقدير ما إذا كان الوقائع المسندة إلى المتهم تكفى لتكون فعل الاستعمال من عدمه ، فصل في مسألة قانونية لمحكمة النقض الإشراف عليها ^(٤).

(١) نقض ١٩٥٥/١/١١ أحكام النقض من ٦ رقم ١٤٤ من ٤٣٩ ١٦/١٢/١٩٦٨

أحكام النقض من ١٩ رقم ٢٢١ من ١٠٨٠ .

(٢) نقض ١٩٥٦/٢/٢٠ أحكام النقض من ٧ رقم ٦٣ من ١٩٨ .

(٣) نقض ١٩٤٨/٢/٢٠ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٤٧ من ٧٧ .

(٤) راجع جارسون م ١٤٨ لفرقة ٥٦ .

لذا قضى بأن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي ففى بيان ثبوت علم الطاعن فى جريمة استعمال المحرر المزور^(١).

كما يلزم أن يبين من الحكم أن المحرر المستعمل مزور وطريقة تزويره^(٢)، هذا فضلا عن توافر القصد الجنائى العام أى العلم بتزويره^(٣) ولا يلزم أن يتحدث استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة استعمال الأوراق المزورة^(٤)، وتوافر هذا العلم واضح لا يحتاج بيانا إذا أدین نفس الجانى عن تهمتى الاستعمال والتزوير معا^(٥)، بينما يحتاج إلى هذا البيان إذا كان المحكوم عليه فى الاستعمال ليس هو فاعل التزوير أو شريكا فيه ، فلا يغنى فى هذه الحالة الأخيرة عن إثبات العلم بالتزوير إثبات تمسك المتهم بالمحرر المزور^(٦).

وعلى الحكم أن يبين تاريخ الواقعة تزويراً كانت أم استعمالاً^(٧)، وإن كان لقاضى الموضوع أن يعين نهائياً التاريخ الحقيقى دون أن يكون لمحكمة النقض مراجعته^(٨) كما عليه أن

(١) نقض ١٩٦٧/٣/١٣ أحكام النقض من ١٨ رقم ٧٧ ص ٤١٢ و ١٩٧١/١١/٨

أحكام النقض من ٢٢ رقم ١٥٣ ص ٦٣١ .

(٢) نقض ١٩٢٩/١٠/٢٤ رقم ٢١٤٢ ص ٤٦ ق .

(٣) نقض ١٩٠١/٣/٢ مج ٣ ص ٣ عدد ٢٩ و ١٩٢٩/٢/٧ رقم ٤٣ ص ٤٦ ق.

(٤) نقض ١٩٦٦/١٢/٥ أحكام النقض من ١٧ رقم ٢٢٧ ص ١٩٩ و ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩

رقم ٣١ ص ١٨١ و ١٩٦٩/١١/٢٤ من ٢٠ رقم ٢٦٩ ص ١٣٢١ .

(٥) نقض ١٩٠٨/٣/١٤ مج ٣ ص ٩ رقم ١٠٧٠ و ١٩٦٢/٥/٢٨ أحكام النقض

من ١٣ رقم ٢٧ ص ٤٩٥ و ١٩٧٠/٣/٣٠ من ٢١ رقم ١١٩ ص ٤٩٤ .

(٦) نقض ١٩٥٠/١/٩ قانون العقوبات مثيلاً لجلس رمزي ص ١٣٨ و ١٩٥٧/٢/٢٥

أحكام النقض من ٨ رقم ٤٨ ص ١٦٧ .

(٧) نقض ١٩٢٤/٢/٦ الاستقلال من ٣ ص ١٧ و ١٩٢٣/٦/٢ للمحكمة من ٤ عدد

٣٣٢ و ١٩٤٥/١/٢٢ رقم ٢٦٣ ص ١٥ ق .

(٨) نقض ١٩٠٥/٢/٤ الاستقلال من ٤ ص ٢٠٦ .

يبين محل الاستعمال ، وقد حكم بأنه إذا أُدين المتهم فى جريمة تزوير محرر واستعماله وذكرت المحكمة محل وقوع جريمة الاستعمال ، فلا يبطل الحكم بعدم ذكر محل ارتكاب واقعة التزوير ما دامت الجريمتان مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة وقدم المتهم إلى المحكمة التى وقعت بدائرتها جريمة الاستعمال ، وحكم عليه بعقوبة واحدة عن الجريمتين^(١).

وإذا أُدين منهم فى جريمة تزوير محرر واستعماله وحكم عليه بعقوبة واحدة وجب أن تبين المحكمة من أجل أى التهمتين أو وقعت العقاب ، أو من أجلهما معاً لتتمكن محكمة النقض من معرفة ما إذا كان قد حصل خطأ فى تطبيق القانون أم لم يحصل فلا يكفى أن تذكر مثلاً أن التهمة ثابتة على المتهم^(٢).

وإذا كانت المحكمة الاستئنافية فى صدد نفيها لحصول التزوير قد اكتفت عند حد القول بأن الأسباب التى استندت إليها الطاعة - والتى ألمح الحكم الابتدائي إليها - لا تكفى لحمل قضاء المحكمة لما تنبئ عنه بذاتها من أن المحكمة قد أصدرته بغير إحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة ، ودون إلمام شامل بأدلتها ، فإن هذا الحكم يكون معيباً بالقصور فى التسبيب^(٣).

* * * *

تم بحمد الله

(١) نقض ١٩٣٠/٥/١ مج ٣١ عدد ٩٥ .

(٢) نقض ١٩١١/١١/٣٠ مج ٣ رقم ٢١١ .

(٣) نقض ١٩٧٦/١/٢٥ طعن رقم ١٥٦٧ من ٤٥ ق (غير منشور)

كتب للمؤلف

- ١ - التطليق فى الأحوال الشخصية
- ٢ - إجراءات التقاضى فى الأحوال الشخصية أجانب
- ٣ - الموسوعة الشاملة فى جرائم المخدرات
- ٤ - الموسوعة التجارية فى الإفلاس
- ٥ - ضوابط تسبب الأحكام الجنائية
- ٦ - جرائم قمع الغش والتدليس
- ٧ - جرائم الجرح والضرب والترويع
- ٨ - الزواج فى شرائع غير المسلمين
- ٩ - جرائم التموين والتسعين الجبرى
- ١٠ - الولاية على المال

محتويات الكتاب

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٩	مقدمة
١١	الباب الأول
١٣	تزيف العملة وما يرتبط بها من جرائم
١٧	تمهيد
١٨	المبحث الأول : جنابات تزيف العملة
٢٤	المبحث الثاني : الأفعال المادية
٢٩	المبحث الثالث : محل الجريمة
٣٢	المبحث الرابع : القصد الجنائي
٣٩	المبحث الخامس : العقاب والإعفاء عنه
٣٩	المبحث السادس : الجنب المتصلة بالصلة المزيفة
٤١	المبحث السابع : قبول عملة مزيفة بحسن نية
٤٣	المبحث الثامن : تزيف قطع معدنية مشابهة للعملة المتداولة
٤٥	المطلب الأول : الأفعال المادية
٤٥	المطلب الثاني : محل الجريمة
٤٥	المطلب الثالث : القصد الجنائي
٤٨	المبحث التاسع : صنع أو حيازة أدوات تستعمل في تقليد العملة
٥١	المبحث العاشر : حبس وصهر العملة
٥٣	المبحث الحادي عشر : بيانات حكم الإدانة في جرائم العملة المزيفة
٥٧	المبحث الثاني عشر : أحكام محكمة النقض
٦١	الباب الثاني
٦٣	تزيف الأختام والدمغات والعلامات
	تمهيد

- ٦٥ الفصل الأول : الجرائم المتعلقة بأختام الحكومة
ودمغتها وعلاماتها وما إليها
- ٦٦ المبحث الأول : جنایات تزوير الأختام والدمغات
والعلامات الحكومية أو استعمالها مع
العلم بتزويرها
- ٦٨ المطلب الأول : الأفعال المادية
- ٧١ المطلب الثاني: محل الجريمة
- ٧٥ المطلب الثالث: القصد الجنائي
- ٧٦ المطلب الرابع: العقاب والإعفاء منه
- المبحث الثاني: الحصول بغير حق على الأختام أو
٧٩ الدمغات أو العلامات الحقيقية
واستعمالها
- ٨٠ المطلب الأول : الفعل المادي
- ٨١ المطلب الثاني: محل الجريمة
- ٨٢ المطلب الثالث: القصد الجنائي
- ٨٥ الفصل الثاني: الجرائم المتعلقة بأختام الجهات غير
الحكومية ودمغتها وعلاماتها
- المبحث الأول : تقليد أختام الجهات غير الحكومية
٨٦ ودمغتها وعلاماتها واستعمالها مع
العلم بتقليدها
- ٨٧ المطلب الأول : الأفعال المادية
- ٨٨ المطلب الثاني: محل الجريمة
- ٨٩ المطلب الثالث: القصد الجنائي
- المبحث الثاني: الحصول بغير حق على الأختام
٩٠ والدمغات والعلامات غير الحكومية
واستعمالها
- ٩١ المطلب الأول : الفعل المادي
- ٩١ المطلب الثاني: محل الجريمة
- ٩٢ المطلب الثالث: القصد الجنائي

٩٣	الفصل الثالث: بيانات حكم الإدانة في جرائم الاختتام والدمغات والعلامات بأنواعها
٩٦	الباب الثالث
٩٧	تزوير المحررات
٩٩	تمهيد
١٠٠	الفصل الأول: أركان المحررات
١٠٠	المبحث الأول: فعل التزوير
١٠٧	المطلب الأول: تغير الحقيقة
١٠٨	المطلب الثاني: المحررات
١٠٨	المطلب الثالث: طرق التزوير
١١٧	الفرع الأول: التزوير المادى
١٢٥	الفرع الثاني: التزوير المعنوى
١٢٦	المبحث الثاني: الضرر
١٢٦	المطلب الأول: أنواع الضرر
١٢٧	أولا: الضرر المادى والألمنى
١٢٨	ثانيا: الضرر المحقق والمحتمل
١٢٩	ثالثا: الضرر الفردى والاجتماعى
١٣٠	المطلب الثاني: ضابط الضرر
١٣٥	الفرع الأول: ماهية الضابط
١٤٦	الفرع الثاني: تقدير الضابط
١٥٠	المطلب الثالث: الضرر والمحررات الباطلة والقابلة للبطلان
١٥٤	المبحث الثالث: القصد الجنائى
١٨٨	المبحث الرابع: أحكام النقض
١٨٩	الفصل الثاني: أنواع تزوير المحررات
٢٠٧	المبحث الأول: التزوير فى المحررات الرسمية بمعرفة موظفين عموميين
	المبحث الثاني: التزوير فى المحررات الرسمية من غير موظفين عموميين

٢١٣	المبحث الثالث: التزوير في المحررات العرفية
٢١٥	المبحث الرابع: أحكام النقض
٢١٩	الفصل الثالث: قواعد عامة في تزوير المحررات
٢١٩	المبحث الأول: الشروع في التزوير
٢٢٢	المبحث الثاني: الاشتراك في التزوير
٢٢٤	المبحث الثالث: وقوع التزوير بالترك أو الامتناع
٢٢٦	المبحث الرابع: إثبات التزوير
٢٣١	المبحث الخامس: أحكام النقض
٢٣٣	الفصل الرابع: في استعمال المحررات المزورة
٢٣٤	المبحث الأول: أركان الاستعمال
٢٣٤	أولا: فعل الاستعمال
٢٣٦	ثانيا: كون المحرر مزورا
٢٣٧	ثالثا: القصد الجنائي
٢٣٩	المبحث الثاني: استقلال جريمة استعمال المحررات المزورة عن تزويرها
٢٤٤	المبحث الثالث: الشروع في جريمة استعمال المحررات المزورة والاشتراك فيها
٢٤٦	المبحث الرابع: أحكام النقض
٢٤٧	الفصل الخامس: جرائم التزوير في صورتها المخففة
٢٤٨	المبحث الأول: التزوير في تذاكر السفر أو المرور واستعمالها
٢٤٩	أولا: أفعال التزوير والاستعمال
٢٥٢	ثانيا: الضرر
٢٥٢	ثالثا: القصد الجنائي
٢٥٤	أحكام النقض
٢٥٥	المبحث الثاني: التزوير في دفاتر الفنادق وما إليها
٢٥٦	المبحث الثالث: التزوير في الشهادات الطبية
٢٥٧	المطلب الأول: اصطناع شهادة طبية باسم طبيب أو جراح

- ٢٥٧ أولا : فعل التزوير
٢٥٨ ثانيا : الضرر
٢٥٩ ثالثا : القصد الجنائي
المطلب الثاني : التزوير في شهادة طبية بمعرفة
٢٦٠ طبيب أو جراح أو قابلة
٢٦٠ أولا : فعل التزوير
٢٦١ ثانيا : الضرر
٢٦١ ثالثا : القصد الجنائي
المطلب الثالث : التزوير في شهادة طبية معدة لأن
٢٦٥ تقدم إلى المحاكم
٢٦٦ أولا : فعل التزوير
٢٦٧ ثانيا : الضرر
٢٦٧ ثالثا : القصد الجنائي
٢٦٨ أحكام النقص
المبحث الرابع : التزوير في إعلانات تحقيق الوفاة
٢٦٩ أو الوراثة أو الوصية الواجبة
المطلب الأول : تقرير أقوال غير صحيحة في
٢٧٠ إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة
أو الوصية الواجبة
٢٧٠ أولا : فعل التزوير
٢٧١ ثانيا : الضرر
٢٧٢ ثالثا : القصد الجنائي
أحكام النقص
٢٧٤
المطلب الثاني : استعمال إعلام لتحقيق الوفاة أو
٢٧٧ الوراثة أو الوصية الواجبة ضبط
بناء على أقوال غير صحيحة
٢٧٧ أولا : فعل التزوير

٢٧٧	ثانيا: الضرر
٢٧٧	ثالثا: القصد الجنائي
٢٧٨	المبحث الخامس: تزوير إقرارات السن في عقود الزواج
٢٧٩	المطلب الأول : إبداء أقوال أو تحرير أو تقديم أوراق غير صحيحة لإثبات بلوغ الزوجين السن القانوني
٢٨٠	أولا : فعل التزوير
٢٨٠	ثانيا: الضرر
٢٨١	ثالثا: القصد الجنائي
٢٨٢	المطلب الثاني: ضبط عقد زواج بمعرفة موظف يطم أن أحد طرفية لم يبلغ السن المحددة لضبطه
٢٨٣	أحكام النقض
٢٨٥	الفصل السادس: بينات حكم الإدانة في تزوير المحررات واستعمالها
٢٨٦	بيان فعل التزوير
٢٨٨	بيان الضرر
٢٩٠	بيان جريمة الاستعمال

تم بحمد الله
والى لقاء فى موضوع جديد
إنشاء الله

مع تحيات
الإدارة العامة للتسويق

المكتب الفنى للإصدارات القانونية

مكتبة
م. م. م.

الابتداء: ١٤٩٢ / ٩٩

(The page contains dense, repeating patterns of stylized Chinese characters, likely bleed-through from the reverse side.)

